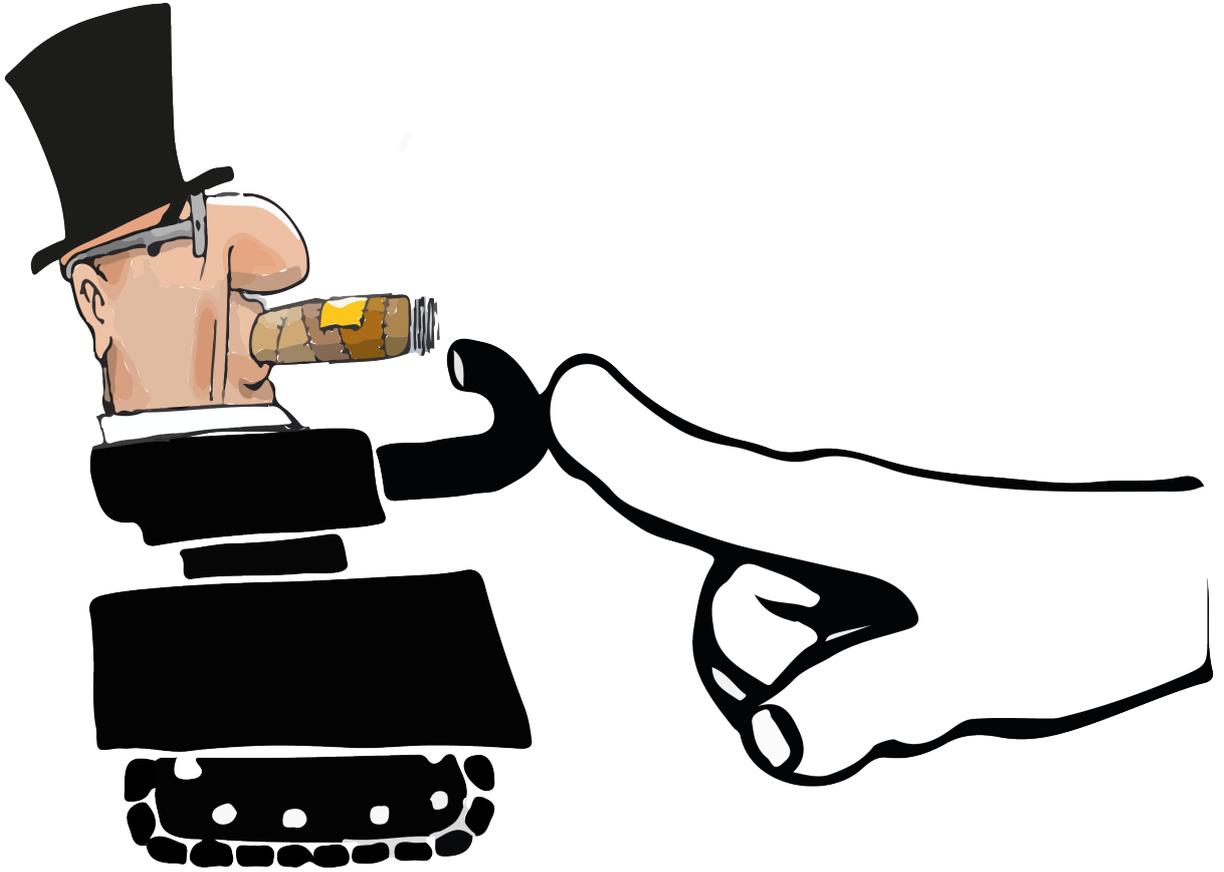


التوظيف بموجب عقود

تعدي غاشم



فكيف نتصدى له؟

التوظيف بمُوجب عُقُود

تعدّي غاشم فكيف نتصدّى له؟

الناشر: جريدة المناضلة

الإيداع القانوني DL: 2019MO0138

الرقم الدولي المعياري للكتاب ISBN 978-9920-36-965-7

تاريخ الإصدار: يناير 2019

المطبعة: sudpub communication



المناضلة
Almounadila

mounadila15@gmail.com
www.almounadila.info

تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

عمالية نسوية شبيبية أممية

الفهرس:

4.....مقدمة

6.....الباب الأول: التعاقد، إدخال الهشاشة للتوظيف

7.....- التشغيل بالتعاقد بقطاع التعليم: الخلفيات والمخاطر

16.....- التوظيف بعقود في التعليم: السياق والمسار والدلالات والنتائج

21.....- التشغيل بالعقدة محددة المدة في التعليم: هجوم نوعي على الوظيفة العمومية

- قراءة في الأنظمة الأساسية الخاصة بأطر الأكاديميات الجهوية (النظام الأساسي

27.....لأكاديمية الرباط- سلا- القنيطرة نموذجاً)

47.....الباب الثاني: النضال ضد التعاقد

- الأساتذة الموظفون بعقود: جيلٌ جديد يدخل غمار النضال ضد تهشيش وضعية أجراء

48.....التعليم

- نقابات شغيلة التعليم وتنسيقية الأساتذة المفروض عليهم التعاقد: معركة واحدة

52.....ومصير واحد

- من أجل تسيير ديمقراطي لنضالات الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد

61.....- إسقاط التعاقد: نضالٌ طويل النفس

66.....- رسالة مفتوحة إلى تنسيقيات شغيلة التعليم: حي على توحيد النضال وتقويته

69.....- بصدد النضالات المشروعة لفئات قطاع التعليم: أمور لا بد من توضيحها

72.....- التشغيل بالتعاقد بين شعار الجودة وواقع تفكيك المدرسة العمومية

79.....- التنسيق الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد: إلى أين؟

82.....الباب الثالث: تجارب نضال سابقة

83.....- شغيلة التعليم: بين اضاء الفئوية على النضالات وخيار النضال الوحدوي

- التنسيق الوطنية لأساتذة سد الخصاص ومنشطي التربية غير النظامية: نضال من أجل

89.....الحق في الإدماج الفوري في أسلاك التعليم العمومي

93.....- بالنضال لا بالوساطة ستتحقق مطالبُ الأساتذة المتدربين

98.....- كفاح الأساتذة المتدربين من أجل إسقاط المرشومين المشؤومين

مقدمة:

تعرض قاعدة المجتمع العريضة، أي مجمل الطبقات الشعبية، لسحق مُتعدد الألوان:

- قسمٌ متعاطف يُلقى به إلى أهوال البطالة، وما تعني من تدمير مادي ونفسي، وحتى موت تدريجي.

- وقسمٌ آخرٌ شبيهٌ يرزح في بطالة مقنعة، بالأحياء الشعبية بالمدن، وفي آلاف القرى المهملشة، مع ما يعنيه الأمر من تدبر لقمة العيش بشتى أنواع الأنشطة الاقتصادية الهامشية الهشة، وما يلزمها من شظف الحياة.

- قسمٌ يعيش بالعمل مقابل أجره لدى الدولة، معظمه يبيع لها قوة عمل ذهنية أساسا، بالتعليم بوجه خاص. وقسمٌ آخر يبيع قوة العمل في مواضع الإنتاج بالقطاعات العام والخاص، في ظروف عمل شاقة، حيث الاستغلال المفرط وانعدام الأمان الاجتماعي.

والكلُّ ضحية سياسة تدمير الخدمات العمومية، من تعليم وصحة ...، بقصد إتاحة فرص الاستثمار للرأسماليين الباحثين عن أرباح.

إنه نظام اقتصادي- اجتماعي يخدم مصلحة الأقلية المالكة للثروة، ويجعل الأغلبية مجرد خدم لتلك الأقلية. ويقوم على هذا النظام الاقتصادي الاجتماعي نظام سياسي استبدادي، مهما تعددت الأقنعة وسبل الخداع. فالأغلبية لا تخضع في نهاية المطاف إلا بالإكراه، القمع والتخويف به.

ولا يستمر هذا النوع من النظام إلا بمزيد من تشديد الاستغلال، والتصرف بكامل الحرية في اليد العاملة، وحتى بتدمير ما انتزعت من مكاسب اجتماعية في حقبة سابقة. تلك حالة النظام الرأسمالي بكل أرجاء المعمور.

لكن بكل أرجاء العالم أيضا يكافح الضحايا ضد الاستغلال والبطالة المفروضة، وشروط العمل السيئة، وبمقدمة الضحايا الطبقة العاملة، أي مجموع من لا يملكون سوى قوة عملهم الذهنية و/أو العضلية، فيضطرون لبيعها وإلا ماتوا جوعا.

ويمثل تطويع اليد العاملة وإخضاعها، بإضفاء عدم الاستقرار عليها، وتفكيك وحدتها، أحد جهات هجوم الرأسماليين ودولتهم. فالرأسمال بحاجة إلى قوة عمل تلائم حاجاته المتقلبة، يستعملها بمرونة، كما يقولون، وقت ما يشاء وأينما يشاء وكيفما يشاء، دون اعتبار للبشر، ألا يسموننا «موارد بشرية»؟ (إلى جانب موارد مالية وتقنية و...). لهذا قامت الدولة بإعادة صياغة قانون الشغل بالقطاع الخاص وفق هذه الغاية، وما زال

التوظيف بموجب عُقُود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

أرباب العمل يطالبون بالمزيد. ونفس الشيء سائر اليوم في الوظيفة العمومية، بسعي إلى تعميم أساليب استغلال العمال في القطاع الخاص لتشمل أجزاء الوظيفة العمومية. وأكبر عدوان بهذا الصدد هو فرض التعاقد على شباب فُرضت عليه البطالة. تريد دولة البرجوازيين جيشاً من الأجراء القابلين للاستعمال بمرونة، تحت ضغط جيش عاطلين احتياطي. وقد لقي مسعاها مقاومة ظافرة تجسدت في كفاح الأساتذة المتدربين، وفي مقاومة جارية تتمثل اليوم في تنسيقيات الأساتذة المفروض عليهم التعاقد.

وإن كان خطّ القيادات السائدة في النقابات العمالية دون مستوى المعركة التاريخية الجارية، فليس ذلك مدعاة لليأس، أو لهجر الحركة النقابية، بل فرصة لإعادة بناء هذه الحركة على أساس الوفاء لعلّة وجودها: دفاع الأجراء على مصالحهم الطبقية بوجه الرأسمال ودولته، بالتسيير الديمقراطي للنضال ولأدواته.

ومن المقومات الأساسية لبناء حركة نقابية طبقية فهم الآليات الاستغلال والقهر المستعملة لتطويع الأجراء وملائمتهم لحاجات الرأسمال/الدولة. فإدراك حقيقة الهجوم أول خطوات مقاومته. هذا ما حدا بجريدة المناضلة إلى بذل ما بالوسع للنهوض بواجبها الإعلامي العمالي، ضمن حركة تنسيقيات الأساتذة المفروض عليهم التعاقد. فكانت نصوص هذا الكتاب، الذي سيعزّز حقيبة معدات مناضلي ومناضلات طبقتنا، من أساتذة وسواهم.

ستكون المعركة التاريخية لتنسيقيات الأساتذة المفروض عليهم التعاقد فاتحة عهد جديد في تاريخ الحركة العمالية المغربية إن نهلت من دروس تاريخ كفاح طبقتنا، وهذا ما سعينا إليه وفق المنظور الطبقي الذي يخترق نصوص هذا الكتاب. وسيكون الكتاب قد حقّق غايته إن عزز الاقتناعات النضالية ووّلّد أخرى جديدة، وأثار ملاحظات وإغناءات المعنيين والمعنيات.

جريدة المناضلة-ة.

يناير 2019.

الباب الأول:

التَّعاقُدُ، إِدخالُ الهَشاشَةِ للتَّوظيفِ



التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

التشغيل بالتعاقد بقطاع التعليم: الخلفيات والمخاطر..

نصّ مُداخلة د. محمد العثماني (عضو المكتب الإقليمي للنقابة الوطنية للتعليم/زاكورة، الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، وعضو اللجان الثنائية...) في ندوة حول التعاقد من تنظيم كدش زاكورة.

22 نوفمبر، 2016

قررت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني "توظيف" 11000 إطار بموجب عقود محددة المدة بقطاع التعليم تنفيذًا للمذكرة الوزارية رقم 16-866 بتاريخ 7 نونبر 2016 في شأن التوظيف بموجب عقد يتم إبرامه مع الأكاديميات الجهوية.

وبررت الوزارة قرارها هذا بضرورة تمكين كافة الأطفال من حقهم في التمدرس، وكذا توفير الظروف الملائمة لإنجاح العملية التعليمية التعلمية والإرتقاء بجودة منظومة التربية وتعزيز الموارد البشرية بمختلف أسلاك مؤسسات التربية والتعليم العمومي وضمان السير العادي للدراسة بهذه المؤسسات.

من خلال هذه الورقة سنحاول إبراز الخلفيات الحقيقية لهذه المذكرة، ونتطرق للمرتكزات المرجعية لقرار التشغيل بالتعاقد وانعكاساته على مستقبل المدرسة العمومية، وعرض بعض المقترحات للنضال من أجل إسقاط المخطط الجائر.

1- الخلفية الحقيقية للتشغيل بالتعاقد:

التشغيل بالتعاقد بقطاع التعليم ليس بالإجراء المؤقت، ولا القرار الذي فرضته ظرفية الخصاص المهول ومصالحة التلاميذ والاكنتاظ في الأقسام وحجم عدد المتقاعدين، أو قرارا معزولا عن السياسة العامة المتبعة في تدبير السياسات العمومية وسياسة البلد برتمته. إنه مخطط إستراتيجي مرتبط بإجراءات سبقته وأخرى ستليه، مخطط سيعيد هيكله النظام التعليمي على أسس جديدة تجعله أكثر ملاءمة مع حاجيات الرأسمال العالمي والمحلي.

ما يخفيه أعداء وخصوم التعليم العمومي هو أن قرار التعاقد بقطاع التعليم هو تنفيذ لجملة من الاتفاقيات السرية والعلنية، بعضها مع الاتحاد الأوروبي وبعضها الآخر مع الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار ما يسمى باتفاقيات التبادل الحر، نموذج برنامج "ميديا" الذي يستهدف تكييف الاقتصاد والتشريع المغربيين مع

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

قواعد منظمة التجارة الدولية.

إنها قواعد مفروضة، لم يستشر الشعب المغربي في نقاشها وهي سارية المفعول منذ 1995، ومن بين هذه القواعد أيضا الاتفاقية العامة للخدمات AGCS التي تهدف إلى تسليع المرافق العمومية وتشجيع المنافسة، ونسجل في هذا الصدد أن هناك اتفاقية جديدة حول تجارة الخدمات تمت المفاوضات حولها بشكل سري وهذا ما أفصحت عنه الوثائق المسربة من طرف موقع ويكيليكس في أبريل 2014، يتعلق الأمر بتعميق ليبرالية الاتفاق العام حول تجارة الخدمات وفتح المجال أكثر لهيمنة الرأسمال على الخدمات العمومية، يسمى هذا الاتفاق "الاتفاق حول تجارة الخدمات" أو "TISA"، يطمح الاتفاق إلى الحد من الحواجز التي تمنع وتعرق استثمار الشركات الكبرى في مجال الخدمات وتبسيط الإجراءات لاستحواذ الشركات على القطاع العام..

ومن بين هذه «القواعد» وإذا صح التعبير، القيود، تكريس مرونة التشغيل وإصلاح التعليم لكي يصبح في خدمة المقاولات المغربية والأجنبية. هذه القيود استسلمت لها الدولة المغربية مقابل خدمات الديون المتراكمة منذ بداية عقد الثمانينيات حتى اليوم.

إن قرار التشغيل بالعقدة بقطاع التعليم بعيد كل البعد عن أي قرار مستقل لوزير أو حكومة مغربية، أكانت حكومة واجهة أم حكومة الظل.

فالمخطط سبقته قرارات مشابهة، نذكر من بينها المنشور الثلاثي القاضي بتشغيل العرضيين خلال المنتصف الأخير من التسعينيات، وقرار تشغيل أساتذة بالعقدة بتاريخ 3 غشت 2009 وقرار فصل التكوين عن التوظيف الموسم الفارط 2015/2016، وكلها قرارات تنحون نفس النحو، وتأتي تنفيذا للسياسات المملاة من أطراف خارجية وتنفيذا لبرامج التقويم الهيكلي المنطلقة بداية الثمانينيات مرورا بالانصياع التام لتوصيات البنك العالمي وتقريره الشهير لسنة 1995 حول المغرب (الذي يطالب بضرورة تخفيض نفقات التعليم واستعمال المال العام، على محدوديته، من أجل أن يصبح المحرك الأساسي للقطاع الخاص)، وصولا إلى اتفاقيات التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقية التبادل الشامل مع الاتحاد الأوروبي التي تنص على منع استنساخ الأدوية وفتح التعليم والصحة للشركات متعددة الجنسيات

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

للاستثمار بالقطاع العام ثم اتفاقيات شراكة أخرى تم إبرامها مع المؤسسات المالية الأجنبية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

2- المرتكزات المرجعية:

تنص المادة 135 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين على أنه:

”يتم تنويع أوضاع المدرسين الجدد من الآن فصاعداً، بما في ذلك اللجوء للتعاقد على مدة زمنية تدريجية قابلة للتجديد على صعيد المؤسسات والأقاليم والجهات“

وجاء في نص القانون 50.05 الفصل 6 مكرر على أنه: يمكن للإدارات العمومية أن تشغل أعوانا بموجب عقود وفق الشروط والكيفيات، المحددة بموجب مرسوم.

ويضيف نفس الفصل على أنه ”لا ينتج عن هذا التشغيل في أي حال من الأحوال حق الترسيم في أطر الإدارة“، وهو القانون الذي صادق عليه البرلمان في 16 يناير 2006 وتم رفضه من قبل مجلس المستشارين.

وصادق مجلس الحكومة يوم 24 يونيو 2016 على مرسوم يحدد بموجبه شروط وكيفيات التشغيل بموجب عقود بالإدارات العمومية وذلك حسب ما جاء به قانون 50.05 السالف الذكر.

وفي سياق مشابه، نص المخطط الاستعجالي سنة 2009 في الصفحة 49 على مايلي: ”سوف تتم مراجعة أشكال التوظيف إذ ستجرى على مستوى كل أكاديمية على حدة، وفق نظام تعاقدى على صعيد الجهة“.

إنها ترسانة قانونية معدة لحرب طبقية حقيقية ضد الموظفين والوظيفة العمومية. هذا ما يبينه الفصل الثاني من الباب الأول للنظام الأساسي للموظفين، الذي يعتبر الوظيفة القارة والترسيم في إحدى السلالم الخاصة بأسلاك الإدارة التابعة للدولة مقياسين أساسيين لتحديد ماهية الموظف.

إن عبارة ”تنويع أوضاع المدرسين“ لذات دلالة واضحة. إنها تفيد تفكيك وحدة شغيلة التعليم وتفتيئ المدرسين ووضع حد لمعادلة الشغيلة في مواجهة الدولة، مقابل المعادلة الجديدة: الفرد في مواجهة المؤسسة المتعاقد معها.

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

القوانين المؤطرة للتشغيل بالتعاقد غير منفصلة عن قوانين أخرى من قبيل قانون الأجور وقوانين الترقية والتعاقد والتكوين... لهذا قلنا بأن الأمر يتعلق بمخطط استراتيجي هدفه إعادة هيكلة النظام التعليمي برمته.

والتكتيك المعمول به من قبل الدولة جد ماكر ويتمثل في تمرير المخطط جرعة جرعة، وصولاً إلى تمريره بالكامل. هذا التكتيك يعد من إحدى توصيات البنك الدولي التي عملت بها الدولة المغربية لتفادي الرد الاحتجاجي المعمم على سياساتها. هكذا سيتم تخفيض كلفة الأجور وجعلها غير مرتبطة بالأقدمية، وتفعيل العمل بمشاريع المؤسسات، والانفتاح على مصادر أخرى للتمويل، وإدخال المنافسة بين المؤسسات التعليمية، والعمل بنفس المنطق المعمول به في الشركات الصناعية والتجارية، بحيث يصبح دور الدولة مقتصرًا على تحديد الأهداف الكبرى وتفويض قرارات التدبير في إطار اللامركزية واللامركزية للفاعلين المستقلين والتملص التدريجي من تمويل الخدمة العمومية بقطاع للتعليم.

3- مخاطر تطبيق مخطط التشغيل بالتعاقد:

* ضرب الاستقرار المهني والنفسي والاجتماعي لعموم أجراء التعليم:

إن تنزيل المذكرة الوزارية المتعلقة بالعمل بالعقدة بقطاع التعليم يعني القطع النهائي مع نظام التوظيف القاضي بالتشغيل الدائم والمستمر، بدءًا بالتكوين ومرورًا بالتدريب والترسيم وانتهاءً بالتقاعد. لهذا فإن أول ما يستهدفه هذا الإجراء هو ضرب الاستقرار المهني والنفسي والاجتماعي لعموم شغيلة التعليم.

* تكريس التمييز بين فئات الشغيلة التعليمية:

الأساتذة المراد التعاقد معهم مطالبون بالتوقيع على عقد تناقض بنوده مع مضمون ما جاء به القانون الأساسي للوظيفة العمومية، ومع ما جاءت به اتفاقيات حقوق الإنسان، إذ تضمنت هذه القوانين الأجر المتساوي للعمل المتساوي. العقد الحالي يضمن أجورًا متساوية مع أجور أساتذة السلم 10، لكن من سيضمن الترقية لهذه الفئة علما أن ترسيمهم وإدماجهم في سلك الوظيفة غير وارد؟ ومن

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

سيضمن احتساب أقدميتهم، إذا علمنا، وهذا بديهي، أن استمرارهم في العمل ليس حقا مضمونا بالعقود الحالية.

* ضرب وحدة شغيلة التعليم:

العمل بنظامين متناقضين بقطاع التعليم، نظام التوظيف المعمول به منذ نهاية الخمسينيات 1959 تحديدا، ونظام التشغيل بالعقدة المراد العمل به اليوم، سيهدد وحدة شغيلة التعليم، وسيزيد من تشتتهم وسيخلق مصاعب كبيرة في توحيد نضالاتهم، إذ ستختلف مطالب الفئتين، فئة مرسمة وأخرى غير مسموح لها بالترسيم، فئة تعمل في شروط قارة وأخرى معرضة للطرد في أية لحظة.

* التضيق على العمل النقابي أكثر:

ورد في شروط التعاقد، أنه بعد سنتين من العمل، سيتم التجديد التلقائي للتعاقد مع الأجراء بقطاع التعليم بناء على تقييم لمردوديتهم، بمعنى أن أوضاع تشغيلهم الهشة، ناهيك عن ضغوطات الجيش الاحتياطي للعاطلين، ستفرض على الكثير منهم الابتعاد عن خيار النضال من أجل الترسيم والإدماج؟ وغير ذلك من المطالب الأساسية، وهذا ما سيهدد، طبعا، العمل النقابي بالمزيد من الإضعاف ويعمق ظاهرة العزوف النقابي، مقابل تعزيز الحلول الفردية والمحسوبة في التعامل مع الإشكالات المطروحة.

* تكريس اللاتقنين والعبث بمصير أجيال:

مذكرة التعاقد غير قانونية لتعارضها حتى مع مضمون المحور 7 المتعلق بالحكمة في التدابير ذات الأولوية والرؤية الاستراتيجية الذي ينص بصريح العبارة على الزامية التكوين الاساسي والتكوين المستمر لولوج المهن التعليمية وخلال ممارسة المهنة..

لقد استعمل هذا المحور كسلاح ضد تشغيل أساتذة سد الخصاص والتربية غير النظامية ومحاربة الأمية بحجة عدم التكوين، وتم رفض تشغيل الأطر العليا رغم استفادتها من التكوين، واليوم يتم التعاقد مع 11000 مدرس-ة دون شرط التكوين.. ماذا نسبي كل هذا؟ أليس قمة العبث؟

* المدرسة العمومية الضحية الأولى

إن لإصرار الدولة على عدم ترسيم إجراء التعليم علاقة مباشرة بتقليص النفقات العمومية، وهذا ما يؤكد التخليص الممنهج للميزانية المخصصة للتعليم. فالمخطط سيسمح بإشاعة ثقافة المقابلة تمهيدا لإشراك الخواص في التمويل والاستثمار والتدبير أيضا، وبالمحصلة، تفويت خدمة التدريس للمقابلة من الباطن إسوة بخدمات النظافة والحراسة والمطاعم والتكوين...

تريد الدولة المغربية باختصار، تسليح خدمة التعليم، بتشجيعها غير المشروط للقطاع الخاص، وبيعها للمؤسسات التعليمية وتفويت جميع الخدمات المتعلقة بالمدرسة بدءا بإلغاء التوظيف في السلالم الدنيا وخصخصة خدمات الحراسة والنظافة والإطعام والتكوين، مروراً بالتعاقد مع الخبراء... وصولاً إلى ضرب مجانية التعليم. آنذاك سيستحيل بعدها الحديث عن مدرسة لتعليم أبناء الشعب.

4- ماذا بعد؟

إن وقع هذه المذكرة المشؤومة سيكون متعدد الأبعاد والانعكاسات، سواء على المدرسة العمومية أو على إجراء التعليم أو على الوضع النقابي أو على الشعب المغربي بأكمله.

إن مستقبل التعليم العمومي في البلد كما في كافة البلدان الرأسمالية الأخرى مهدد بالتفكيك بسبب السياسات النيوليبرالية المعمول بها، مقابل تنامي التعليم الخصوصي المدعوم من قبل الدولة والمؤسسات المالية العالمية. فقرار التشغيل بالعقدة يأتي، كما سلف الذكر، لإضفاء المزيد من المرونة والهشاشة وفرط الاستغلال، بما يعني المزيد من تملص الدولة من التمويل العمومي للمدرسة، مما سيفاقم أزمة تعليم كادحي المغرب، ويعمق احتداد الصراع الطبقي بين البورجوازية ودولتها، من جهة، وعموم المحرومين والمحرومات وأجراء القطاع من جهة أخرى.

لهذا وجب ربط النضال من أجل حقوق الأجراء وعلى رأسها إسقاط مرسوم التشغيل بالعقدة، بنضال من أجل إنقاذ المدرسة العمومية وضمان حق المتعلمين في تعليم مجاني وجيد، ولن يتأتى هذا دون القطع مع سياسات التقويم الهيكلي واتفاقيات

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

التبادل الحر وسياسات المؤسسات المالية المانحة التي أغرقت المغرب في التبعية وحولته إلى بلد شبه مستعمر عبر آلية الديون وسياسة التبادل الحر بالتواطؤ مع الحكام.

لذا وجب على أنصار التعليم العمومي فتح نقاش عمومي حول خصخصة التعليم واستقلالية المغرب في تدبير شأن تعليمه بعيدا عن الإملاءات الدولية، وتنسيق الجهود مع مناضلي الشعوب الأخرى التي تكتوي بنفس السياسات.

إن نضالا من هذا القبيل غير مضمون النجاح في شروط أزمة نقابية حادة سماتها العامة هيمنة توجه سياسي ليبرالي في أوساط القيادات النقابية قائم على سياسة التعاون مع الدولة لفرض السلم الاجتماعي من طرف واحد من جهة، وسيادة اللامبالاة والعزوف والتشردم بالقاعدة النقابية من جهة أخرى.

لقد ساهم الواقع النقابي الحالي، من جهة، في تمهيد الطريق لمثل هذه التعديلات بدءا بالإجماع على الميثاق الطبقي للتربية والتكوين، واقتطاع أيام الإضراب من الأجرة، وتمير مخطط التقاعد دون نضال حقيقي، واليوم، إلغاء التوظيف والترسيم، وغدا تجريم العمل النقابي، وهكذا دواليك.

لن تستثني جرافة الرأسمال أحدا. فحتى نقابة التعاون الطبقي مهددة بالاجتثاث، وهذه رسالة أخرى إضافية لمن لا زال يطبل لمقولة السلم الاجتماعي، تواطؤا أو عن غيروعي أو دراية بما هوأت.

في سياق انتخابات 07 أكتوبر 2016، تحدث الأموي، في حوار مع إحدى الجرائد عن فقدان الأمل وعن ضرورة إعادة الثقة للعمل النقابي..

نتفق مع الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل على الهدف العام باعادة الثقة للعمل النقابي، لكن السؤال الأساسي هو: كيف؟ هنا سنختلف، نعتقد أن تحقيق هذا الهدف بقطاع التعليم يقتضي تقديم نقد ذاتي أولا بخصوص مشاركة النقابات في جوقة الإجماع على ميثاق التربية والتكوين، الذي يعطي الشرعية لخصخصة التعليم والعمل بالعقدة وتفكيك المدرسة العمومية.

إن إعادة الثقة للعمل النقابي بقطاع التعليم تقتضي أيضا التمسك بعلة وجود

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

النقابة، وهي التوعية والتعبئة للنضال والتصدي الميداني، وليس إعلان المواقف قولا والاقتصار على أشكال نضال موسمية ومفصولة عن مطالب وجب تحقيقها ومخططات وجب إسقاطها.

لقد أن الأوان ليتحمل جميع النقابيين والنقابيات وعبرهم جميع موظفي التعليم مسؤولياتهم التاريخية في إنقاذ المدرسة العمومية وإسقاط مخطط التعاقد الذي يعصف بكافة مكتسبات شغيلة التعليم، لذا يلزم:

أ- تعبئات استثنائية في كل مكان وإحداث جبهة نضال بالأقاليم والجهات وكافة المناطق تضم كل أنصار المدرسة العمومية .

ب- الإسهام في إنجاح كافة المبادرات النضالية التي تروم إلغاء التشغيل بالعقدة بغاية تحقيق وحدة نضال واسعة تشمل كافة النقابات العمالية دون استثناء .

ج- ضرورة ربط النضال من أجل إسقاط مخطط التعاقد بالنضالات الجارية ضد جميع المخططات الليبرالية الأخرى: التعاقد، الإضراب...

د- الانفتاح على نضالات خارج الحدود وتجسيد التضامن العمالي مع ضحايا سياسة تفكيك التعليم العمومي في كافة البلدان والاستفادة من تجارب شعوب اكتوبر مواطنوها بمخطط التشغيل بالتعاقد، نموذج جارتنا الجزائر.

خاتمة:

إن تمرير مخطط التعاقد لن يحل مشكل النقص المهول في الأطر، ولن يحقق جودة التعليمات، ولن يضمن سيرا عاديا للدراسة. فالاحتفاظ في الأقسام سيتفاقم، والارتباك في تدبير الشأن التعليمي سيتواصل، والأساتذة المتعاقد معهم سيناضلون من أجل حقهم في الترسيم إسوة بالموظفين الآخرين، ودفاعا عن مطلب عادل يضمنه القانون الأساسي للوظيفة العمومية والمواثيق الدولية.

إن رهان الدولة في إنزال هذا المخطط ينبنى على ضمان حياد النقابات وزرع اليأس والإحباط في صفوف الشغيلة .

فليكن رهان أنصار المدرسة العمومية على وعي شغيلة التعليم بكافة فئاتهم، وعلى

التوظيف بمُوجب عُقُود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

تضامنهم ونضالهم، وليكن أملنا مبنيًا على المساهمة الفاعلة والبناءة في عمل نقابي موحد، ديمقراطي، كفاحي ومنفتح على أحرار وحرائر الشعب الموحد، في إطار جبهة نضالية لانقاذ مدرستنا العمومية وإيقاف جميع المخططات اللاشعبية.



التوظيف بعقود في التعليم: السياق والمسار والدلالات والنتائج

بقلم، فاتح رضوان

11 أبريل، 2018

يندرج التوظيف بعقود في التعليم ضمن سيرورة مديدة من إصلاحات مضادة تستهدف إعادة هيكلة الوظيفة العمومية بشكل شامل، بدءا بالتكوين مرورا بالتوظيف والتأجير والترقية وأنظمة التسيير والرقابة والتكوين المستمر والانتظام النقابي والتعاقد، ضمن مخطط إعادة هيكلة عالم الشغل برمته في اتجاه يطلق أيدي المشغلين، دولة وقطاع خاص، لرفع وتيرة استغلال الأجراء.

تأتي شغيلة التعليم على رأس المستهدفين بإصلاحات الوظيفة العمومية المضادة، نظرا لوزنهم البشري الهام، إذ يمثلون أكثر من ثلث أجراء الوظيفة العمومية. ونجاح الإجراءات في التعليم، يعني مرورها بسلسلة بالغة في باقي القطاعات.

انطلقت سياسات التراجع عن مكاسب الأجراء عالميا عقب دخول الرأسمالية أزمته الطويلة منتصف سبعينات القرن الماضي. وتعمقت بعد أزمة مديونية دول العالم الثالث بداية الثمانينات، وتم التعبير عنها بشكل واضح فيما عرف "بتوافقات واشنطن"، سنة 1989، بين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والخزانة الأمريكية. وتتضمن الوصايا العشر الواجبة على الجميع، ومنها ما يتعلق بتقليص النفقات ووقف الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية (تعليم وصحة وسكن ونقل وماء وكهرباء...) وتوجيهه إلى الاستثمار في البنية التحتية، ووجوب خصخصة مؤسسات الدولة...

شكلت هذه الوصايا/الإملاءات أساس برنامج مختلف الحكومات ببلدنا، من سياسات العمومية وخطط قطاعية، ومنها التعليم الذي يؤطره "الميثاق الوطني للتربية والتكوين".

وقد كان ثمرة واستمرارا لروح اتفاقات فاتح غشت 1996 المرسية لقواعد استسلام الحركة النقابية المغربية. وتم تقديمه كنتاج إجماع "وطني"، غايته تحويل التعليم الى مشتل ليد عاملة نصف مؤهلة أو مؤهلة ومرنة وخانعة، كما أسس لإعادة هيكلة العلاقات الشغلية والتدبيرية داخله مبنية على المنطق المقاولاتي وتستلهم منظورات ما يعرف بالتدبير العمومي الحديث New public management.

التوظيف بموجب عُقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

تفصح المادة 135 من الميثاق عن كل فلسفة تصوره " لتدبير الموارد البشرية"، تقول المادة: "... ويتم تنوع أوضاع المدرسين الجدد من الآن فصاعداً، بما في ذلك اللجوء إلى التعاقد على مدد زمنية تدريجية قابلة للتجديد" وتزيد المادة 137: "يعتمد في ترقية أعضاء هيئة التربية والتكوين ومكافأتهم على مبدأ المردودية التربوية...".

وجاء البرنامج الاستعجالي ليوضح التوجه أكثر، ففي المشروع 15 نجد: "وسوف تتم مراجعة أشكال التوظيف، إذ ستجري على مستوى كل أكاديمية على حدة، وفق نظام تعاقدى على صعيد الجهة"، واسترسل المشروع 17، تحت عنوان التحقيق الفعلي للامركزية: "يتمثل التدبير الأولي الذي سيتم اعتماده في إتاحة استقلال الأكاديميات في تدبير الموارد البشرية على أساس تحديد الاعتماد الإجمالي من المناصب المالية المخصصة للجهة. وهكذا، فإن توظيف الأطر التربوية سيتم على الصعيد الجهوي، على أساس التعاقد بناء على أنظمة وقوانين خاصة بالأكاديميات".

وأكدت المادة 35 من مشروع القانون الإطار ذات التوجه: "تنوع طرق التوظيف والتشغيل لولوج مختلف الفئات المهنية، بما فيها الية التعاقد".

من الواضح أنه:

– لا يتعلق الأمر بسياسة أعدتها حكومة ما، بل هو ذات المنطق الذي حكم مختلف الحكومات: من اليوسفي إلى جطو إلى الفاسي إلى بن كيران إلى العثماني، كل الأحزاب السياسية المؤسسية متورطة في الإجهاز على التوظيف العمومي في التعليم (هوذا مضمون الإجماع).

– سياسة الدولة هذه هي سياسة معلنة، وشارك في نقاشها قيادات نقابات التعليم، ولم يتم تسجيل أية محاولة جديدة من طرفها لشرح مخاطر الهجوم الذي تتعرض له مكاسب الشغيلة، إذا ما استثنينا محاولات خجولة كالقراءة النقدية التي قدمتها الكدش للبرنامج الاستعجالي. لكن حين لاحت فرصة حقيقية للنضال الميداني ضد منظورات الدولة في أثناء معركة الأساتذة المتدربين، فضلت القيادات دور الوسيط مع الدولة عوض استنهاض النضال الموحد ضد تلك السياسات.

– لم يأت نظام التعاقد في التعليم بشكل فجائي، بل هو منظور متكامل يجري

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

تنزيله، بإعداد تنظيمي وقانوني وسياسي محسوب.

يتم تأطير أعمال التوظيف بالتعاقد، بالقانون 07/00 المنشئ للأكاديميات الجهوية كمؤسسات عمومية، والصادر على عهد حكومة اليوسفي، والذي ينص مادته الحادية عشر: "تتكون هيئة المستخدمين الخاصة بالأكاديمية من:

– أعوان يتم توظيفهم من لدن الأكاديمية طبقا لنظام أساسي خاص يحدد بمرسوم

– موظفين وأعوان في وضعية إلحاق".

هكذا بعد البدء بالتوظيف بالتعاقد، يمكن اعتبار المعنيين بوضع الإلحاق هم الموظفون الرسميون الحاليون. وفي انتظار إعداد "مرسوم النظام الأساسي لموظفي الأكاديميات" الذي ينص عليه القانون 07-00، عملت الدولة على البدء بعملية التعاقد عبر مقرر وزيرى مشترك بين وزير التربية الوطنية (وهو رئيس المجلس الإداري لكل الأكاديميات حاليا) ووزير المالية، ينص هذا المقرر، المكتوب باللغة الفرنسية حصرا في دلالة على نوع احترام الحاكمين الكبير لدستورهم حينما يتعلق الأمر بتمرير تعدييات، على كل مسار الأساتذة المتعاقدين، من نوعية الشهادات المطلوبة إلى طبيعة المباراة إلى نوعية العقود ومددها إلى كفيات الترقى إلى طبيعة النظام التقاعدي إلى الأجور... ولا ينقص سوى تسميته بنظام أساسي.

يستند المقرر المشترك، على الظهير 01-03-195 الصادر في 11 نونبر 2003 القاضي بتنفيذ القانون 69-00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على الشركات والمؤسسات العمومية، وهو ما يوضح بشكل لا مجال للشك فيه أننا الآن أمام عملية خلق أمر واقع على الأرض، بحيث يصبح إصدار قوانين وأنظمة أساسية من باب تحصيل الحاصل.

يمثل نظام التعاقد الفردي، ردة كبيرة في الوضع القانوني لأي أجير، ليس فقط عن أنظمة الوظيفة العمومية، بل حتى عن الاتفاقيات الجماعية.

يفتح القرار المشترك وضع الأساتذة المتعاقدين على الهشاشة التامة. تنص المادة الخامسة منه، على أن الراسبين في امتحان الكفاءة المهنية، الذي سيتم اجتيازه في السنة الثانية من العقد، سيتم فصلهم دون إخطار أو تعويض، بينما سيخضع الناجحون منهم لتقويم كل ثمان سنوات. وتؤكد ذات المادة أن العقود يمكن

التوظيف بموجب عُقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

فسخها في كل لحظة يتم فيها تقويم يكشف أن المتعاقد غير قادر على متابعة عمله، وذلك دون تعويض أو إخطار. لتأتي المادة السادسة لتغلق باب الترسيم لدى وزارة التربية الوطنية أو كل المؤسسات الهيئات التابعة لها أو المستقلة عنها.

لم تحرك القيادات النقابية ساكنا عند "إخبارها" بعزم الحكومة على التوظيف بالتعاقد، بما هو خيار أعلى سلطة بالبلد لتجاوز واقع الخصاص الكبير في أطر التعليم، ومن يجرؤ في عرفهم على تحدي أعلى سلطة بالبلد؟ لكن، إن كانت القيادات النقابية اعتبرت أنئذ أن الإجراء استثنائي، فهي إما غارقة في الجهل، وهذا مستبعد، أم غارقة في التواطؤ، وهو مرجح.

ينظر البيروقراطيون الصغار، في المحليات والجهات، للتوظيف بالتعاقد فرصة لا تعوض لمضاعفة الامتيازات أو للوصول إليها. وهو ما يفسر الطريقة التي تتعامل بها البيروقراطيات المحلية مع الأساتذة المتعاقدين، فعوض العمل على تنظيمهم نقابيا وشحن همتهم للنضال، يتم استدعائهم للمقرات الباردة لإخبارهم بقدرتهم العجيبة على التدخل هنا وهناك، بالوسائل المألوفة، لحل مشكل هذا الأستاذ أو ذاك، تحت غطاء تكوينهم... وذاك آخر ما يحتاجه الأساتذة المتعاقدون.

لن يبق المتعاقدون/ ات، بفعل وضعهم/ هن الهش، مكتوفي/ ات الأيدي، وستدفعهم/ هن التعديات الى رص الصفوف والنضال، مسؤولية من تبقى في النقابات من مخلصين/ ات هو دعمهم/ هن وتهيئ شروط دمجهم/ هن الكفاحي في البنيات القاعدية للنقابات، وتحييد المفعول الضار الذي تمثله السياسة المتواطئة التي تنهجها القيادات النقابية حاليا. على أن الارتكاز على نقط قوتهم، الممثلة في تزايد أعدادهم مستقبلا وكون معظمهم شبابا/ شابات، والإمكانات التي تتيحها وسائط الاتصال لتنظيم النقاش والإعداد لبعض المعارك... يجب أن يسير بالتوازي مع النضال ضد الأفكار الانهزامية لدى بعضهم، وتوضيح أن طريق الانعتاق من الهشاشة، ليس هو طريق الحل الفردي، الذي يغذيه مع الأسف بيروقراطيو النقابات، بل هو طريق النضال الجماعي المنظم والواعي، مع توعيتهم بضرورة الفصل بين قيادة النقابات وبين النقابة كأداة نضال لا محيد عنها (بما فيها إمكان تنظيمهم المستقل ولكن الديموقراطي والموحد).

ستلتحق بمتعاقدي/ ات التعليم، فئات أخرى بمختلف القطاعات، وسيلتحق بهم، بصيغة من الصيغ، حتى الموظفون/ ات الحاليون، وسيصبح النضال ضد

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

هشاشة التشغيل في القطاعات العمومية وضد الإجهاز الجديد الذي يخططون له على ما تبقى من مكسب التقاعد بعد إصلاحاتهم المقياسية، أحد الأولويات في مدى منظور، على كل المخلصين/ات للطبقة العاملة، نقابيين/ات وغيرهم، أن يستعدوا أدبيا وتنظيميا لذلك، ولم لا قد تكون تلك النضالات إيذانا بفرز جديد داخل الحركة النقابية المغربية بما يتيح فتح كوة في جدار التراجع المديد.



التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

التشغيل بالعقدة محدّدة المدّة في التعليم: هجومٌ نوعي على الوظيفة العمومية

بقلم، زاهد ملهم

3 نوفمبر، 2016

أصدرت وزارة التربية الوطنية مذكرة يوم 01 نونبر 2016، ستباشر بموجبها الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين عملية توظيف أساتذة التعليم العمومي بواسطة التعاقد.

ليس هذا الإجراء جديدا، فقد نصت عليه كل الوثائق المؤطرة للهجوم على قطاع التعليم العمومي (ميثاق، ومخطط استعجالي وخطة إستراتيجية، مرسوم فصل التوظيف عن التكوين) ومعه ما سمي إصلاحا للوظيفة العمومية.. ما من مفاجأة إذن، فحكومة الواجهة المنتهية ولايتها لم تقم إلا بإتمام ما بدأت حكومات واجهة سابقة.

إحدى غايات إصلاح/ تخريب التعليم العمومي وأنظمة الوظيفة العمومية، هي تعميم الهشاشة والمرونة على ظروف عمل الموظفين، خضوعا لأوامر مؤسسات الرأسمال العالمي التي توصي بتخفيض نفقات القطاعات العمومية وفي نفس الوقت مراجعة نظام الأجور المعمول به في هذا القطاع وجعله أكثر مرونة ليتلاءم مع هدف التحكم في عجز الميزانية العمومية.

ليس هذا جديدا فقد تحدث المخطط الاستعجالي بصراحة عن "تنوع الأوضاع القانونية" لأطر التدريس، وقد بدأ التنفيذ قبل التنظير (الأساتذة العرضيين) واستمر بعده ليتخذ أشكالا أكثر حدة (سد الخصاص، مرسوم فصل التوظيف عن التكوين).

تريد الدولة الآن أن تجعل الهجوم شاملا وأكثر جرأة مع تحويل حق التوظيف بالعقدة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وقد سبق للدولة أن عملت بذلك سنة 2009 حيث تم توظيف 3200 مدرسا، وذلك في سياق تفويض الاختصاصات في مجال تدبير الموارد البشرية إلى الأكاديميات الجهوية.

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

التوظيف بالعقدة.. تدمير حق الشغل القار

يجب ألا تعزل مذكرة وزارة التربية الوطنية عن المرسوم الذي صادق عليه مجلس الحكومة يوم 24 يونيو 2016، والذي يحدد شروط وكيفيات التشغيل بموجب عقود بالإدارات العمومية "إن اقتضت ضرورة المصلحة ذلك، دون أن يترتب عن هذا التشغيل، في جميع الأحوال، ترسيم الأعوان المتعاقدين بأطر الإدارة، كما ينص على ذلك الفصل 6 المكرر من الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، حسبما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما بموجب القانون رقم 50.05".

لا حق في الترسيم... ولا حق في المطالبة به

ورد في بلاغ وزارة التربية الوطنية حول المذكرة أن "مسطرة التعاقد هذه لا تخول بأي شكل من الأشكال الحق في الإدماج المباشر في أسلاك الوظيفة العمومية".

لم تحرم مذكرة وزارة التربية الوطنية أطر التدريس المتعاقدين من حق الترسيم وحسب، بل حرمتهم أيضا من حق المطالبة به: "عقود التوظيف لا تخول المطالبة بالترسيم أو الإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية".

وهو اجتهاد "إداري" غريب، جاء على خلفية نضال الأساتذة المتدربين ضد مرسوم فصل التوظيف عن التكوين، لكن من يستطيع منع موظف من النضال من أجل تحسين شروط عمله.

إن الأصل في القانون هو أن أي بند في عقد شغل يمنح للأجير حقوقا أقل من الواردة النظام الأساسي المعمول به في قطاع معين، هو بند لاغ.

كما أن العقد العمل يوقع بين المتعاقد الفرد والأكاديمية ويمنع بالتالي المطالبة الفردية، لكن هذا لا يمنع المطالبة الجماعية بالترسيم والإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية.

لكن ميزان القوى المائل لغير صالح الكادحين تفشي البطالة هو ما جعل الدولة تهجم على ظروف عمل الشغيلة وتفرض عليهم قبول العمل بالتعاقد، ولكن لن يمنع أي شرط أو بند وارد في عقد عمل، الموظفين من النضال مستقبلا من أجل الترسيم.. الوزارة واهمة إن كانت تؤمن بذلك.

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

هل ستمنع الوزارة مستقبلا المشتغلين بالتعاقد من الانخراط في النقابات بمرر أن هذا الانخراط قد يفتح الباب لطرح مطالب غير موجودة في عقد العمل؟

العقدة: مسار معقد ينتهي بلا شيء

في البنود الخاصة بشروط التعاقد جاء في المذكرة أن العقد يبرم لمدة محددة في سنتين، يخضع المتعاقد خلال السنة الأولى لتقييمين للمردودية المهنية، ويجدد هذا العقد لمدة سنة قابلة للتجديد بصفة تلقائية بعد سنتي التدريب وبعد اجتياز بنجاح امتحان التأهيل المهني الذي سينظم خلال سنتي التدريب لفائدة الأساتذة المتدربين.

أي أن سنتي التدريب وتقييم المردودية لا تمنح للأستاذ المتعاقد إلا حق التجديد التلقائي للتعاقد، وهو بند مسلط مثل السيف على كل من يريد النضال من أجل الترسيم، حيث سترفض الأكاديمية تجديد عقده بعد اجتياز امتحان التأهيل المهني.

وأهم شيء بالنسبة للوزارة هو الشرط الأخير: "لا يخول هذا العقد الإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية"، يشترط العقد على الأستاذ المتعاقد "الالتزام بكون النجاح في امتحان الأهلية التربوية شرطا ضروريا لتجديد العقد".

ويبدو أن الوزارة يتملكها هاجس التأكيد على ضرب حق الترسيم حيث ورد هذا الشرط أكثر من مرة في المذكرة.

عقد تمييز: تساوي العمل وتفاوت في الحقوق

ناضلت الحركة العمالية منذ ظهورها من أجل تساوي الأجور، عملا بمبدأ "عمل متساو، أجر متساو"، لكن مذكرة وزارة التربية الوطنية تكرر التمييز واللا مساواة بين موظفي نفس القطاع.

ورد في مذكرة الوزارة أن الأساتذة المتعاقدين يتمتعون "بالواجبات المنصوص عليها في عقود التوظيف المبرمة مع الأكاديميات"، أي أنهم تلقائيا مستثنون مما ينص عليه "النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية"، ما يفتح بابا لازدواجية معايير التعامل مع موظفين في نفس القطاع ويؤدون نفس العمل.

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

ففي بنود الواجبات يرد في المذكرة مجمل ما على الأساتذة المتعاقدين التقيده، وهي كلها واجبات يتقيد بها الأساتذة المرسمون، بما فيه شرط "عدم ممارسة أي عمل أو نشاط مدر للربح أثناء مدة العقد".

لكن المذكرة ومنطق التعاقد يضرب في العمق مبدأ المساواة بين موظفين يؤدون نفس المهام، فما معنى أن يتواجد في نفس القطاع أستاذ يضمن له النظام الأساسي حق الترسيم، وآخر يفرض عليه عقد التوظيف "عدم المطالبة بالترسيم".

ومن أوجه التمييز أيضا ما ورد في البند الخاص بالحق في الأجرة الذي نص على "أجرة جزافية شهرية... مماثلة للأجرة التي يتقاضاها الأستاذ الرتب في الدرجة الثانية (السلم 10).

إن جعل الأجرة جزافية، هو فتح الباب لمراجعة هذا الحق بشكل دوري، ما يعطي للوزارة والأكاديميات صلاحية تحديدها الجزافي، ما دام ليس هناك قانون يحدد الأجرة تحديدا دقيقا كما هو معمول به في النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية.

التعاقد مع الأكاديميات.. مزيد من تفكيك المدرسة العمومية

من بين أوجه الهجوم على التعليم العمومي، نزع المركز وإعطاء الاستقلالية لمؤسسات التعليم بما فيها استقلاليتهما المالية وحق وضع مشاريع لتسيير حياتها باستقلالية عن المركز.

سبق للمخطط الاستعجالي أن منح الأكاديميات الجهوية حق توظيف الأطر المدرسية، وقد جاءت المذكرة الحالية لتفعيل هذا البند، الذي يقضي بنقل صلاحية التوظيف إلى الأكاديميات التي ستشرف على تنظيم المباريات وتوقيع عقود التشغيل ومواكبة تكوين وتقييم الأساتذة المتعاقدين.

وربطت المذكرة "الحق في الأجرة ليس بميزانية وطنية تدرج كبنده في الميزانية العمومية بل أكدت أن "الأجرة الجزافية.. تصرف من ميزانية الأكاديمية"، وهو ما سيفتح الباب أمام مشاكل أداء الأجور، ولكن أمام ما هو أخطر وهو ربط هذا الأداء بقدرة الأكاديميات على جلب واستقطاب التمويل.

ورد حق التعاقد في مذكرة الوزارة بصيغة عامة دون الإشارة إلى وجوب تسجيل الأساتذة المتعاقدين في الصندوق المغربي للتقاعد، والصيغة العامة تفيد بأنه

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

سيجري تسجيلهم في إطار "النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد" وهو نظام يطبق على:

– المستخدمين المؤقتين والمياومين والعرضيين العاملين مع الدولة والجماعات المحلية.

– المستخدمين المتعاقدين الجاري عليهم الحق العام.

عملية ابتزاز

قبل إصدار المذكرة، قامت الدولة بعملية ابتزاز حقيقية، حيث تركت المدارس تعيش حالة اكتظاظ لا يطاق وحرمان من الأطر التعليمية.. أي أنها تركت الأمور تسوء كي تضع الكادحين (أسرا وتلاميذ وشغيلة) أمام الأمر الواقع، وتفرض عليهم "التوظيف بالتعاقد"، وتفرض مذكرة الوزارة على الأساتذة المتعاقدين "الالتحاق بمقر العمل.. ابتداء من 19 دجنبر 2016، وذلك لإيجاد حل لمشكلة الاكتظاظ ونقص الأطقم التربوي (الناج عن مغادرة أفواج المتقاعدين).

إن لم تستحي قل ما شئت

بعد كل هذا الحرمان من الحقوق الذي يندرج ضمن هجوم شامل يروم تخريب التعليم العمومي كما وجوده، لا تستحي مذكرة الوزارة من التصريح أنها لن "تدخر جهدا من أجل تمكين كافة الأطفال من حقهم في التمدرس وكذا توفير الظروف الملائمة لإنجاح العملية التعليمية-التعليمية والارتقاء بجودة المنظومة التربوية".

إن خوف الدولة من تكرار تجربة الأساتذة المتدربين الذين أجبروها على تجميد مرسوم فصل التوظيف عن التكوين عن فوج 2016-2017، هو الذي دفعها لتضمين عقد عمل ما لا يجوز أن يتضمنه، من اشتراط عدم النضال.

النقابات: المعني المباشر بصد الهجوم

يستدعي هذا الهجوم النوعي على الوظيفة العمومية ردا نضاليا قويا من أجل إسقاطه، وهذه المهمة ملقاة بشكل رئيسي على عاتق النقابات العمالية، ونقابات الموظفين بشكل خاص، وموظفي التعليم بشكل مباشر حاليا. فالتوظيف بالتعاقد سيفتح الباب أمام قلب نوعي لظروف عمل وحياة موظفي التعليم،

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

وسيعبد الطريق لكل تلك الإجراءات المطبقة ببطء وتردد حتى الآن.

المطلوب باستعجال تعبئة داخل نقابات التعليم من أجل التصدي لهذا التعدي السافر وإسقاطه، وفرض تشغيل قارب كل الحقوق المكتسبة وتوسيعها، تشغيل يستجيب لمستوى الخصاص المهول والحاجة الماسة لتعليم عمومي مجاني وموحد وجيد.

لكن قيادة النقابات العمالية، وضمنها قيادة نقابات التعليم، لا تبدي مؤشرات حياة، بل مؤشرات استسلام تام للهجوم؛ من جهة استجداء الحوار والإشراك في تفصيل التعديتات، ومن جهة ثانية تظاهر بالاعتراض الكلامي مع استنكاف تام عن المواجهة الميدانية والتعبئة ضد الهجوم.

كما أن القيادات المحلية، أي مكاتب الفروع النقابية، تنساق وراء القيادات العليا، فيما الواجب هو أن تسعى إلى ربط الفروع المناضلة في تنسيقات تدعو إلى خطوات نضالية.

حق النضال من أجل حق الترسيم

يجد جيش المعطلين العرمرم نفسه منزوع السلاح ودون القوة اللازمة لرد التعديتات، ولا يساعد حال منظمات الشباب والشباب العاطل خاصة بخوض النضال الضروري لوقف الهجوم وإسقاط فرض التعاقد.

سيدفع واقع البطالة المستشرية بأفواج الخريجين من الجامعة أو مراكز تكوين الأطر التربوية إلى قبول شروط التعاقد في البداية، لكن لا يوجد عقد أو قانون في العالم يستطيع منعهم من النضال من أجل تحسين ظروف عملهم.

لن تمنع دعوات مقاطعة المباريات، تمرير هذا التعدي البالغ الخطورة لأن بيروقراطية النقابات مستنكفة عن مبرر وجودها: النضال لتحسين شروط الاستغلال في أفق القضاء عليه.

طبعاً تستحق كل مبادرة للنضال من أجل وقف هذا العدوان الإشادة والدعم، بل تجب الدعوة لمبادرات نضال، وهذا المقال الذي يتناول مضمون مذكرة وزارة التعليم، يروم الإسهام في ذلك ببسط خطورة الهجوم المستهدف للوظيفة العمومية بشكل عام وللتعليم العمومي بشكل خاص.

النصر في متناول أيدينا إن أعدنا له العدة

التوظيف بموجب عُقُود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

قراءة في الأنظمة الأساسية الخاصة بأطر الأكاديميات الجهوية (النظام الأساسي لأكاديمية الرباط - سلا - القنيطرة نموذجاً)

صادقت الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين على "الأنظمة الأساسية الخاصة بأطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين". جاء هذا الإجراء بعد سنة من نضال "الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد" ومطالبتهم بالإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية. تعد هذه المصادقة حلقة حاسمة في أكبر عملية للتخلص من التوظيف العمومي وتتويجا لمسلسل طويل من الإعداد السياسي والقانوني والإداري لإدخال تغييرات جذرية في أشكال توظيف العاملين بقطاع التعليم تطبيقاً لأوامر المؤسسات المالية الدولية؛ القاضية بـ"تنوع الأوضاع القانونية للموظفين"، "ربط الأجور والترقية بالأداء والمردودية"، "تخفيض كتلة الأجور" بالتخلص من الموظفين، وتدمير المقاومة الجماعية لشغيلة الوظيفة العمومية بإضفاء الهشاشة على أوضاع عملها.

أولاً: الإطار العام لفرض مخطط "التوظيف بالتعاقد"

لا يمكن فهم مضمون وشكل الأنظمة الأساسية الخاصة بأطر الأكاديميات، دون ربطها بما سبقها. ففرض التعاقد ليس إلا خطوة أخرى من سلسلة من الهجمات استهدفت الوظيفة العمومية في التعليم منذ المصادقة على الوثيقة المرجعية الأساس التي تكثف الهجوم النيوليبرالي على التعليم العمومي وأوضاع شغيلته: "الميثاق الوطني للتربية والتكوين"، وهي الوثيقة السياسية التي أطرت وتوطرما تلاها من قوانين ووظائف ومراسيم وبرامج ليست إلا تعميقاً وأجراً لما ورد فيه من بنود ومبادئ.

المرتكزات المرجعية:

يعتبر مبدأ التفريع (Principe de subsidiarité) أس كل السياسات الليبرالية المستهدفة لانسحاب الدولة من القيام بوظائف اجتماعية واقتصادية. يقوم هذا المبدأ النيوليبرالي على فكرة جوهرية قوامها أن المسائل التي يمكن حلها على مستويات تراتبية دنيا ينبغي أن لا تتحملها المستويات العليا. بهذا المعنى لا ينتظر من المؤسسات التي تقوم بـ"الوظائف السيادية fonctions régaliennes" أن تتصدى لمسائل أخرى لا تنتمي لهذه الوظائف إلا حينما يهدد عدم التصدي لها

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

السيطرة السياسية للمالكين.

ويمثل تدبير ما يسمونه "موارد بشرية" إحدى المسائل التي ينبغي التخلص منها على المستويات العليا، ورميها على عاتق مؤسسات أدنى (الأكاديميات الجهوية). ومن هنا يعتبر مفهوم "تنوع الأوضاع القانونية" لشغيلة التعليم مرحلة انتقالية ضرورية لتدبير واقع وجود موظفين عموميين وظفوا وفق صيغ سابقة، جنبا إلى جنب مع عاملين جدد يتم تشغيلهم وفق أشكال التوظيف الجديدة، وهي المرحلة الانتقالية التي ستنتهي بعد أن يتم التخلص بشكل كلي من النوع الأول من الموظفين. وهو ما نصت عليه كل برامج الإصلاح/ التخريب التي لحقت بمنظمة التربية والتكوين منذ 1999:

تقول المادة 135 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين: "يتم تنوع أوضاع المدرسين الجدد من الآن فصاعدا، بما في ذلك اللجوء للتعاقد على مدة زمنية تدريجية قابلة للتجديد على صعيد المؤسسات والأقاليم والجهات".

نصت المادة (10) من القانون 07.00 المحدث للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، على أن هيئة المستخدمين تتكون من:

– أعوان يتم توظيفهم من لدن الأكاديمية طبقا لنظام أساسي خاص يحدد بمرسوم؛

– موظفين وأعوان في وضعية إلحاق.

وفي سنة 2009 أقر "المخطط الاستعجالي" أن أشكال التوظيف ستجري مراجعتها إذ "ستجري على مستوى كل أكاديمية على حدة، وفق نظام تعاقدى على صعيد الجهة".

بعد أن أدى الميثاق وظيفته السياسية المتمثلة بخلق إجماع سياسي ليبرالي على قضية التعليم، وفي ظل تباطؤ مقصود في تطبيق مقتضياته الأكثر شراسة من قبيل ضرب المجانية واللجوء للتعاقد... لتفادي ردود فعل الشبيبة والأسر، وبعد عملية مفضوحة لإحداث خصاص في المدرسين وفي التجهيزات والبنيات، وبعد أن اكتمل البناء التنظيمي المفكك لوظائف وزارة التربية الوطنية عبر عملية نقل الصلاحيات للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، أعلن المجلس الأعلى للتعليم برنامجا جديدا، تحت مسمى "الخطة الاستراتيجية 2015-2030"، والتي بموجبها

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

سيتم تصريف منظور الدولة الليبرالي في التعليم، بما في ذلك في مجال "التوظيف". واقتُرحت نقل صلاحيات التعاقد مع الأساتذة ومتابعة مسارهـم المهني وتقييمه إلى الأكاديميات. وهو ما أكد عليه القانون الإطار رقم 51.71 (صادق عليه المجلس الحكومي يناير 2018)، حيث تقول المادة (35): "تنوع طرق التوظيف والتشغيل لولوج مختلف الفئات المهنية، بما فيها آلية التعاقد".

صادق مجلس الحكومة يوم 24 يونيو 2016 على مرسوم تطبيقي لتعديل الفصل 05 مكرر في النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، يحدد بموجبه شروط وكيفيات التشغيل بموجب عقود بالإدارات العمومية. سبق أن ورد هذا في مشروع قانون 50.05 حيث ينص فصله 6 مكرر على أن التشغيل بعقود لا ينتج عنه "في أي حال من الأحوال حق الترسيم"، وهو ما يعني إدخال عنصر المرونة في النظام بشكل "قانوني" في الوظيفة العمومية. هذا التعديل ستستفيد منه فئات من أبناء البورجوازيين الذين تابعوا تكوينات في فروع لا تتوفر بالبلد أولها تجربة في ميادين معينة، وجاء التعديل لـيـتيح لها الاستفادة من أجور كبيرة جدا.

وفي 24 أكتوبر 2016 صدر المقرر المشترك رقم 7259 بين وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني ووزارة الاقتصاد والمالية بشأن توظيف الأساتذة بموجب عقود مع الأكاديميات الجهوية، باعتبارها مؤسسات عمومية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي، مع خضوعها لوصاية الدولة، ومن المعلوم أن العامل مع المؤسسات العمومية لا تسري عليه أحكام النظام العام للوظيفة العمومية والأنظمة الخاصة بإدارات الدولة، بل يخضع لأنظمة خاصة بتلك المؤسسة.

كل هذه الترسانة القانونية عبارة عن مدفعية ثقيلة توجهها الدولة لقصف ودك أسوار الوظيفة العمومية وحقوق شغيلة الدولة المكتسبة بنضال الأجيال السابقة وتضحياتها.

فرض المرونة في الواقع

قامت الدولة بإدخال أشكال مرنة للتشغيل بالتعليم، في انتظار إنضاج الإطار القانوني والتنظيمي الساعي لتدمير الأساس النظامي الضامن للشغل القار، حيث فرضت أشكال تشغيل "لا تضمن للأستاذ-ة، أية علاقة بالجهة المشغلة"، سواء كانت نيابة إقليمية أو أكاديمية جهوية أو وزارة. ومن هذه الأشكال:

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

المنشور الثلاثي القاضي بتشغيل العرضيين خلال النصف الأخير من التسعينيات، وقرار تشغيل أساتذة بالعقدة بتاريخ 3 غشت 2009 وقرار فصل التكوين عن التوظيف الموسم الفارط 2016/2015. دون أن ننسى مأساة "أساتذة التربية غير النظامية وسد الخصاص"، الذين قال عنهم وزير التربية الوطنية آنذاك (الوفا): "أساتذة سد الخصاص" لا تربطهم أية علاقة إدارية بوزارة التربية الوطنية، على اعتبار أنهم "متعاقدون مع جمعيات من المجتمع المدني والتي تعمل في مجال ما يسمى بالتربية غير النظامية".

قامت الدولة بتمهيد أرضية تدمير الشغل القار في الوظيفة العمومية، بفرض أمور في الواقع من خلال هجوم تدريجي وبجرعات لا تثير مقاومة شاملة من طرف جسم الشغيلة، الذي أوهمته بأن الأمر محض إجراءات ظرفية لمعالجة أوضاع استثنائية. لكن ما إن استطاعت فرض "تنوع الأوضاع القانونية" للشغيلة من الناحية المبدئية حتى بدأت إجراءات تعميم ما كان يفترض أن يكون "محض إجراءات ظرفية". إنها تكتيكات حرب، والحرب خدعة.

غاية الدولة: تدمير الوظيفة العمومية

تسعى الدولة إلى إضفاء الهشاشة على تشغيل أجرائها قصد تشديد استغلالهم وإضعاف قدرتهم على الدفاع عن حقوقهم. تروم بذلك إعادة هيكلة شاملة لنظام الوظيفة العمومية برمته، بدء بالتكوين والتوظيف والتأجير والترقية ونظام التسيير والرقابة انتهاء بالتقاعد.

يتيح فرض التعاقد على الأجيال الجديدة من شغيلة التعليم، تطبيق هذه الحزمة من الإصلاحات/الهجومات. تزيد الهشاشة شدة الاستغلال، وتحرم فئات عريضة من الشغيلة من التنظيم النقابي، فكيف ينضم إلى نقابة من يعلم أن استمراره في العمل غير مضمون؟

ولا يغير من هذا الواقع تأكيد النظام الأساسي لأكاديمية الرباط... في المادة (10) على: "الحق في ممارسة العمل النقابي وفقا للتشريع الجاري به العمل. ولا يترتب انتماء أو عدم الانتماء إلى نقابة أي أثر على وضعية الإطار المتعاقد الخاضع لمقتضيات هذا النظام الأساسي".

التوظيف بموجب عُقُود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

إن البطالة والخوف من عدم تجديد العقد هما أكبر مهدد لممارسة الحق النقابي، كما أن "القوانين الجاري بها العمل" تعاقب المضرب عن العمل بالاقطاع. ويتضافر كل هذا لإرهاب المفروض عليهم التعاقد ومنعهم من العمل النقابي. لكن النزول بشروط العمل إلى درك الجحيم سيدفع المفروض عليهم- وقد دفعهم فعلا- إلى النضال ضد مخطط التعاقد وشروطه المجحفة.

منذ تسعينيات القرن الماضي والبنك الدولي يدفع الدولة لتبني سياسات تراجعية عن مكاسب نضالات ما بعد الاستقلال، وفرض أشكال عمل تخفف "عبء الأجور" على ميزانية عمومية توجهه ماليتها لأداء الديون الخارجية وحفز القطاع الخاص. يعني هذا، التخلي عن كل التحملات الاجتماعية التي تدعي الدولة وهذه المؤسسات الدولية أنها تثقل ميزانية الدولية: أجور، مكملات أجور، أجور غير مباشرة (معاشات تقاعد). وليس هذا إلا أحد أوجه تقليص حصة الشغيلة من الثروة القومية مقابل تضخيم حصة رأس المال.

بدأت الدولة هذا التقليص بأكبر عملية تسريح جماعي تحت عنوان "مغادرة طوعية" ما بين فاتح يناير إلى 30 يونيو 2005، حيث غادر حوالي 39 ألف موظف من ضمنهم زهاء 27 ألف لديهم 25 إلى 35 سنة خبرة. وقد وصل مبلغ تعويضات العملية 11 مليار و160 مليون درهم. وأدت إلى تحقيق ربح إجمالي قدرته وزارة الاقتصاد والمالية في ذلك الوقت ب 15 مليار درهم، وتقلصت، على إثر ذلك، أعداد الموظفين المدنيين بنسبة 7,59%، وانخفضت كتلة الأجور بنسبة 8,5%، إذ أصبحت في سنة 2006 لا تمثل سوى 12% من الناتج الداخلي الخام، بعد أن كانت في حدود 13,6% في سنة 2005.

ولتعويض هذا الجسم من الموظفين القارين، التجأت الدولة إلى ما أطلقت عليه تقارير البنك الدولي "تنوع الأوضاع القانونية" لشغيلة الدولة، ودشنت هذا الهجوم بقطاع التعليم بفرض التعاقد.

إن عبارة "تنوع أوضاع المدرسين القانونية" لذات دلالة واضحة. إنها تفيد تفكيك وحدة شغيلة التعليم وتفكيك المدرسين ووضع حد لمعادلة "مجموع طبقة الشغيلة في مواجهة الدولة"، مقابل المعادلة الجديدة: "الفرد في مواجهة المؤسسة المتعاقد معها".

مبررات واهية

تقدم الدولة مبررات عديدة لتمير مخطط التعاقد، على رأسها توفير مناصب الشغل ومحاربة الاكتظاظ وتحقيق جودة التعليم ومردوديته. مبررات اعتادت الدولة استعمالها لإقناع الكادحين بجدوى "الإصلاحات" / التخريبات: الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الخصوصية، الهجوم على الصحة العمومية، بل حتى التجنيد الإجباري جرى تقديمه حلال للبطالة.

وكان الطريقة الوحيدة لمواجهة البطالة هو التوظيف بطريقة تدمر الشغل القار. ألا يقلص التشغيل القار (الترسيم) البطالة؟ إنها آلية قديمة قدم المجتمع الرأسمالي: استغلال مآسي البطالة لفرض شروط استغلال لا تقبلها الشغيلة في حالات التشغيل القار. إنه ابتزاز مفضوح من الدولة في حق آلاف طالبي الشغل: إما التوظيف بالتعاقد أو البقاء في جحيم البطالة.

المبرر الثاني، مستمد من خطابات رئيس الدولة تتضمن انتقادات للإدارة والقطاع العام، تهاجم عدم فعاليته مقارنة بالقطاع الخاص. يجري وضع شغيلة التعليم العمومي في موقع مسؤولية الحضيض الذي آلت إليه أوضاع التعليم، مع كيل المديح لفعالية القطاع الخاص ومردوديته.

حسب هذا المبرر فإن الأستاذ المتعاقد، سيكون أكثر فعالية ومردودية لأنه سيكون خاضعا بشكل دائم لمعايير تقييم كفاءته المهنية، ما يجعله مهددا بفسخ العقدة في حالة عدم إثبات كفاءته. هل هناك دليل أكبر من هذا، على أن الدولة تريد نقل علاقات الاستغلال القائمة في القطاع الخاص، إلى القطاع العمومي (التعليم)؟

يعاكس هذا كل منطق. من هو الأستاذ الذي سيكون أكثر فعالية: هل الأستاذ المطمئن إلى مستقبله الذي يضمه الشغل القار، أم أستاذ مسلط عليه سيف فسخ العقدة بشكل دائم؟

يدعي أنصار التوظيف بالتعاقد أن هذه الصيغة ستحارب الاكتظاظ، ويلقون في وجه رافضيه حجة: "هل تريدون أن يضيع مستقبل التلاميذ؟". وهذا فرض للأمر الواقع وابتزاز شغيلة التعليم. فالدولة هي المسؤولة عن الاكتظاظ، بتقليص الميزانية المخصصة للتعليم مما أدى إلى ضعف البنية التحتية، أما نقص الأطر، فتتحمل الدولة مسؤوليته بفتح باب المغادرة الطوعية وتقليص التوظيف في

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

القطاع. ويعد هذا استمرارا لنهج السياسات المفروضة من البنك العالمي: وضع تكاليف الأمانة على كاهل ضحاياها.

المسؤول الأول عن ما بلغه التعليم من تردي هو سياسة الدولة الليبرالية القائمة على التقشف وتسليح التعليم والهجوم على حقوق الشغيلة التعليمية. ولا يمكن للتوظيف بالتعاقد، الذي يعد استكمالا لهذا الهجوم، أن يرفع مستوى التعليم، بل بالعكس سيزيده ترديا.

ثانيا: ملاحظات حول النظام الأساسي الخاص بأطر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين الرباط- سلا- القنيطرة

التوظيف بعقود لتكريس الهشاشة

لم يقتصر هجوم الدولة على الوظيفة العمومية، على تدبير المسار المهني، بل تعداه إلى المنبع، أي تعميم الهشاشة والمرونة منذ بداية الالتحاق بسلك التعليم. وذلك بفرض شروط تحرم الملتحق من حق الترسيم والعمل القار: إنه فرض أمر واقع على الأجيال الجديدة من شغيلة التعليم.

تنص المادة (1) من هذا النظام على أن الأكاديمية الجهوية "توظف بموجب عقود، مختلف الأطر حسب احتياجاتها". وتنص المادة (3) على "إبرام العقود لمدة سنة قابلة للتجديد بصفة تلقائية"، وأن "فسخ العقد، لا يعطي الحق في أي تعويض كيفما كان نوعه".

يقوم روح هذه النظام الأساسي على ترسيخ منطق العمل بعقود واستبعاد أي شكل من أشكال الترسيم، ويجتهد بإضفاء معنى جديد لمطلب "الإدماج"، ويعني به "الإدماج ضمن النظام الأساسي للأكاديميات بموجب عقود". تقول المادة (6): "يخضع المتدربون خلال هذه السنة التكوينية الأولى لمقتضيات عقد التدريب المفضي إلى التوظيف بموجب عقود مع الأكاديمية".

ويجري تقليص احتمال الإدماج حتى في نظام التعاقد هذا بالنسبة لهيئة التدريس، فالمادة (9) تقول: "غير أنه بالنسبة لأطر التدريس لا يجوز تجديد عقد التوظيف إلا بعد النجاح في امتحان التأهيل المهني المنصوص عليه في المادة 6".

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

يؤكد النظام الأساسي لأكاديمية الرباط بشكل جازم على منح المشغل / الأكاديمية سلطات واسعة لإنهاء علاقة الشغل بينها وبين المتعاقد-ة. تنص المادة (9) أن المتعاقد-ة المعين-ة في الرتبة الأولى من درجته "يخضع لفترة تدريب مدتها سنة كاملة والتي يتم على إثرها: إما تجديد العقد بصفة تلقائية؛ أو فسخه دون أي تعويض".

وتنص المادة (22) من الفصل السادس الخاص بأوقات العمل والرخص، على أن "الإطار المتعاقد، الذي استفاد خلال 12 شهرا متتالية، من رخص مرضية بالتناوب وصل مجموعها ستة أشهر، وعجز في نهاية آخر رخصة استئناف عمله"، يجري "فصله بدون أي إشعار أو تعويض".

ينطبق نفس الأمر على الموظفين العموميين الذين لا يتوفرون على الأقدمية التي تمكنهم من نيل التقاعد النسبي. وحتى المستوفون لشروط الأقدمية فقد تم إدخال تعديل على عهد بنكيان يربط الاستفادة من معاش التقاعد ببلوغ السن القانونية له.

فصل التكوين عن التوظيف

ينضبط التوظيف لضوابط تقلص الميزانية الموجهة للتعليم الموصى به من طرف البنك الدولي، وليس لحاجيات التلاميذ وتقليص الاكتظاظ. تقول المادة (4): "يتم توظيف الأطر المتعاقدة، في حدود المناصب المالية المقيدة في ميزانية الأكاديمية".

كما أن التوظيف مشروط بـ"النجاح في مباريات التوظيف التي تعلن عنها الأكاديمية" [المادة 4]، وهذا عودة لروح المرسوم الخاص بفصل التكوين عن التوظيف (2016/2015) الذي ناضل الأساتذة المتدربون لإسقاطه.

ولهذا الغرض يتم إحداث "مسالك جامعية في التربية"، لا تخول الشهادات المسلمة منها التوظيف بل فقط جعل الطالب يلي أحد الشروط التي تمكنه من اجتياز مباريات التوظيف بعقود، حيث يشترط اجتياز مباراة التوظيف التوفر على:

– شهادة الإجازة في التربية أو ما يعادلها؛

– شهادة الإجازة في التربية.

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

ويخضع المتبارون لشروط الانتقاء الأولي الذي سيجري تنظيمه بموجب قرار السلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية [المادة 4].

سيجري إذن تكوين أفواج ضخمة من المؤهلين لاجتياز مباريات التوظيف، وسيتنافس الآلاف من الخريجين على مناصب "في حدود المقيد في ميزانية الأكاديمية". ويعد هذا إحدى آليات سير النظام الرأسمالي، حيث يجري تضخيم صفوف طالبي العمل، المتنافسين على معروض مناصب الشغل المقلصة، وهو ما يتيح ابتزازهم للقبول بشروط فرط الاستغلال بالضغط على أجورهم وحقوقهم الاجتماعية.

نظام تعاقد مزدوج... تفاوت في الأجور

تنص المادة (2) من النظام الأساسي لأكاديمية الرابط على أن الأكاديمية الجهوية توظف أطرا متعاقدة للقيام بالمهام التالية: مهام التدريس، مهام التسيير والدعم، مهام إدارية وتقنية، مهام الخبرة.

وتعني مهام الخبرة إمكانية تشغيل عاملين بموجب عقود (في حدود 03 مناصب) وفق نفس شروط الواردة في المرسوم رقم 2.15.770 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات التشغيل بموجب عقود بالإدارات العمومية، الصادر بتاريخ 15 غشت 2016. تضمن هذا المرسوم مقتضيات تتحدث عن "التعاقد مع الخبراء" بدعوى استقطاب الكفاءات العليا والخبرات التي تحتاجها الإدارات العمومية، والتي تهجر إدارات الدولة بسبب شح الأجور وضعف التحفيز والتعويضات مقارنة مع ما يمنحه القطاع الخاص.

وبعد سنة صدر يوم الاثنين 21 أغسطس 2017 قرار لرئيس الحكومة رقم 3.95.17 (04 أغسطس 2017) بتحديد مقادير الأجور الجزافية الشهرية ومقادير التعويضات عن التنقل المخولة للخبراء والأعوان الذين يتم تشغيلهم بموجب عقود بالإدارات العمومية، وقد حدد القرار أجور "الخبراء" كما يلي:

- بين 30 ألف درهم شهريا (ما بين 5 وأقل من 10 سنوات من التجربة المهنية)؛
- 35 ألف درهم شهريا (ما بين 10 وأقل من 15 سنوات من التجربة المهنية)؛
- 40 ألف درهم شهريا (ما بين 15 وأقل من 20 سنوات من التجربة المهنية)؛

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

– 45 ألف درهم شهريا (ما بين 20 وأقل من 25 سنوات من التجربة المهنية)؛

– 50 ألف درهم بالنسبة لمن يتوفر على 25 سنة من التجربة المهنية.

لنقارن الأجور السميحة الممنوحة لهؤلاء الخبراء، بأجور البؤس الخاصة بـ"الأطر المتعاقدة"، والتي يجري تقليصها بالهجوم على حق التقاعد والترقية.

سلطات مدير الأكاديمية المطلقة: مزيد تحكم في شغيلة التعليم

منذ عقود وتقارير البنك الدولي تشير إلى ضيق صلاحيات مؤسسات التربية والتكوين، وتصرع على توسيعها، في إطار ما تطلق عليه "حكامة". يقول أحد تقارير البنك الدولي بهذا الخصوص: "لا يوجد صلاحيات لا مركزية لمدرء المدارس في تقييم المدرسين والمناهج، ويتم الاعتماد بدلا من ذلك على صلاحيات مركزية".

إن توسيع صلاحيات مدرء المؤسسات، وضمها مدرء الأكاديميات، تأتي في سياق الرغبة في التحكم في شغيلة التعليم لمنعها من مقاومة الهجوم الكاسح الذي يفتتحه التشغيل بالتعاقد. لذلك تضمن النظام الأساسي الخاص بأطر أكاديمية الرباط... موادا تعطي لمدير الأكاديمية مطلق الصلاحية في تدبير ما يطلق عليه القاموس الليبرالي: "الموارد البشرية".

ولفرض ذلك تنص المادة (11) على أن الإطار المتعاقد يلتزم بـ"الانضباط واحترام الرؤساء"، وهي صيغة غير واردة بهذه الفجاجة في النظام الأساسي للوظيفة العمومية الذي نص الفصل 13 منه على: "يجب على الموظف أن يحترم سلطة الدولة ويعمل على احترامها"، فإذا كانت السلطة الرئاسية في الوظيفة العمومية تجد سندها في اختصاصات قانونية محددة تحت مسمى سلطة الدولة، فإن ورودها بتلك الصيغة في نظام الأكاديميات تجعل تلك السلطة حقا شخصيا مطلقا للرئيس. لماذا لا ينص النظام الأساسي على ضرورة "الاحترام المتبادل بين كل فئات منظومة التربية والتكوين بالأكاديمية"؟ إن الأمر يجد خلفيته في محاولات نقل لعلاقات الخضوع القائمة في القطاع الخاص: الخوف من المراقب والرهبنة من رب العمل.

أ. حصر سلطة التأديب بيد مدير الأكاديمية

يسري على المتعاقدين مع الأكاديميات الجهوية في هذا الباب نفس ما يسري على

موظفي الدولة الرسميين.

تقول المادة (36): "يمارس مدير الأكاديمية السلطة التأديبية، وتقوم لجنة الأطر بدور المجلس التأديبي". لكن المواد اللاحقة تؤكد على حصر سلطة التأديب والعقاب في يد المدير، بينما لا تتمتع لجنة الأطر إلا بصلاحيات استشارية، أي إبداء الرأي غير الملزم.

وتعتبر لجنة الأطر المنصوص عليها في النظام الأساسي بمثابة لجنة إدارية متساوية الأعضاء جهوية، ويقتصر دورها في تقديم المشورة والرأي لإدارة الأكاديمية في أمور تتعلق بـ"تجديد العقد على إثر انتهاء فترة التدريب، المسائل الفردية المتعلقة بالترقية والتأديب" [المادة 34]. وتجتمع باستدعاء من المدير الذي يحدد جدول أعمالها، وتشير المادة (33) إلى دورها الاستشاري بصريح العبارة: "تبدي آراءها بأغلبية الأعضاء الحاضرين"، وإبداء الرأي شيء وسلطة التقرير والاعتراض شيء آخر. وحتى إبداء الرأي يجري تضييقه بترجيح صوت الرئيس في حالة تعادل الأصوات.

تحصر المادة (38) صلاحية إصدار العقوبات من الدرجة الأولى (الإنذار والتوبيخ) بيد مدير الأكاديمية دون استشارة لجنة الأطر، بينما تشترط إصدار المدير للعقوبات من الدرجة الثانية (تأجيل الترقية في الرتبة لمدة لا تتجاوز سنة، الانحدار من الرتبة، القهقرة من الدرجة، العزل) باستشارة هذه اللجنة (المجلس التأديبي).

إن هذه السلطات الواسعة المحصورة بيد مدير الأكاديمية (بمثابة وزير تعليم جهوي)، والتنصيب في النظام الأساسي على ضرورة "الالتزام باحترام الرؤساء"، ستجعل السلطة التقديرية والفعالية لمدير الأكاديمية سيفاً مسلطاً على الأطر المفروض عليها التعاقد.

ب. إصدار الرخص

يسري على المتعاقدين مع الأكاديميات الجهوية في هذا الباب نفس ما يسري على موظفي الدولة الرسميين.

تصرح المادة (19) في ما يخص إصدار الرخص: "يبقى لمدير الأكاديمية أو المسؤولين المفوض لهم ذلك، وبعد إدلاء المعنيين بالأمر بالوثائق التبريرية صلاحية الاستجابة

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

طلبات هذه الرخص أو رفضها". ويعتبر هذا تضيقا للحصول على الرخص التي يقرها بها هذا النظام الأساسي الجهوي ذاته. لماذا تعطى للمدير صلاحية رفض طلبات الرخص التي نصت عليها المادة (10): الرخص الإدارية، الرخص الاستثنائية لأسباب عائلية أو خطيرة، رخصة أداء مناسك الحج، رخصة الولادة، الرخص المرضية.

لا مبرر إذن، إلا التأكيد على سلطة المدير التعسفية التي لا تحد منها أي جهة أخرى، سواء تعلق الأمر بالمجلس الإداري أو بلجنة الأطر. إن الأطر المفروض عليها التعاقد تقف هنا بمواجهة سلطة مطلقة، شبيهة تماما بسلطة رب العمل داخل مقاولته.

ج. فسخ العقود

يبقى فسخ العقد بدون تعويض من أخطر الصلاحيات بيد مدراء الأكاديميات، وترهن مصير الأطر المتعاقدة بمشيئتهم. تنص المادة (3) على هذه الصلاحية صراحة:

"يتم إبرام العقود المشار إليها أعلاه لمدة سنة قابلة للتجديد بصفة تلقائية.

إلا أنه يمكن فسخ هذه العقود من أحد الطرفين، كتابة، بعد استشارة لجنة الأطر المختصة المنصوص عليها في المادة 31 بعده، وذلك مع احترام مهلة إشعار مدته:

ثمانية أيام خلال ستة أشهر من العمل

شهر بعد ستة أشهر من العمل

مع مراعاة آجال الإخطار المنصوص عليها أعلاه. فإن فسخ العقد، لا يعطي الحق في أي تعويض كيفما كان نوعه.

ينسف هذا القسم الأول من المادة (3) ينسف كل المواد السابقة واللاحقة التي تتشابه فيها أحكام المتعاقدين مع أحكام الرسميين فيما يتعلق بالإجراءات والضمانات التأديبية، إنه القسم الذي يمثل حقيقة نظام التعاقد والغاية منه: جعل شغيلة التعليم المفروض عليهم التعاقد في وضعية خضوع دائمة، وإطلاق يد المشغل (الأكاديمية) لتباشر عمليات تقليص عدد "موظفيها" كلما دعتا ضرورتها المالية (نقص الميزانية) أو التدبيرية (تقلص الخريطة المدرسية لأسباب

التوظيف بموجب عُقُود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

ديموغرافية) أو التعاقدية (مثلا كأن تشترط عليها مؤسسة مالية تقليص عدد العاملين لديها للحصول على قرض) لذلك، مع أن ربط ذلك باستشارة لجنة الأطر ما هو إلا ذر للرماد في العيون، فتركيبة لجنة الأطر تعطي الأفضلية للإدارة، وحدود صلاحياتها معروفة: محض استشارية.

ولا تؤخذ "القوة القاهرة" كمبرر "للإطار المتعاقد الذي انقطع عن العمل، ولم يلتحق به في الأجال المقررة في النظام الأساسي، كما وردت في المادة (46) مثلا: "إذا ترك الإطار المتعاقد وظيفته، وجب إنذاره بالعودة إلى مقر عمله خلال السبعة أيام الموالية لتبليغ الإنذار... وإذا انصرم الأجل المذكور ولم يلتحق المعني بالأمر بمقر عمله، جاز لمدير الأكاديمية أن يصدر في حقه مباشرة من غير استشارة المجلس التأديبي (!) عقوبة العزل".

وتوسع المادة (48) صلاحية فسخ العقد دون إشعار أو تعويض في حالة "انعدام الكفاءة المهنية، وذلك بعد استشارة لجنة الأطر المختصة". فصلاحية تحديد معايير "انعدام الكفاءة المهنية" توجد بيد الرؤساء المباشرين لـ "الإطار المتعاقد"، ويتعلق الأمر هنا، صراحة، بمدير الأكاديمية.

نفس الشيء فيما يخص (22) و(25) التي تنص على فصل العاجز عن العمل بعد رخص قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد "دون أي إشعار أو تعويض".

تفكيك الحماية الاجتماعية

تعتبر أنظمة الحماية الاجتماعية من المكاسب الكبرى للحركة العمالية، انتزعتها بعقود من النضال والتضحيات. وهي عبارة عن أشكال أخرى للأجر غير الأجر المباشر: أجور غير مباشرة مؤجلة مثل معاشات التقاعد والزمان، ومكملات أجور من تعويضات ودعم القدرة الشرائية خاصة فيما يخص التأمين على الأمراض المهنية وحوادث الشغل.

استهدفت مدفعية الهجوم النيوليبرالي أنظمة الحماية الاجتماعية، ساعية إلى تفكيكها، وبالتالي التخلص من هذه "التكاليف الاجتماعية"، التي تثقل حسب الأيديولوجية النيوليبرالية ميزانية الدولة وتحد من تنافسية الاقتصاد.

استجابت الدولة لهذه الأوامر وأطلقت هجومها مستهدفة صناديق الحماية الاجتماعية (بدء بالصندوق المغربي للتقاعد) وتسليع الصحة وضرب طابعها العمومي.

لم تحد الأنظمة الأساسية الخاصة بأطر الأكاديميات الجهوية عن هذا الهجوم، لذلك فصل النظام الأساسي الخاص بأكاديمية الرباط... بنودا تقلص كثيرا من ضمان تغطية صحية وحماية اجتماعية كان يتمتع بها شغيلة التعليم سابقا. خصص الفصل السابع من نظام أكاديمية الرباط... لهذا الأمر تحت عنوان "الاحتياط الاجتماعي".

أ. الفصل من العمل بعد ثبوت العجز

تقول المادة (22): "بالنسبة للإطار المتعاقد الذي استفاد، خلال اثني عشر شهرا متتالية، من رخص مرضية بالتناوب وصل مجموعها ستة أشهر، وعجز في نهاية آخر رخصة عن استئناف عمله، فإنه يفصل بدون أي إشعار أو تعويض". وهو نفس ما نصت عليه المادة (25) فيما يخص الرخص متوسطة أو طويلة الأمد. ويندرج هذا في مسلسل تراجعات شهادتها الوظيفة العمومية، التي كانت تنص أنظمتها على أن الموظف الذي عمل لمدة 21 سنة، وعجز عن استئناف عمله ضمن شروط معينة فإنه يحال على التقاعد ويستفيد فورا من معاشه التقاعدي، وتم التراجع على عهد حكومة بنكيران عن هذا الأمر حيث أضحى التمتع بالمعاش التقاعدي رهين ببلوغ السن القانوني للإحالة على المعاش، لنصل مع أنظمة الأكاديميات للفصل دون إشعار أو تعويض.

يجري التخلص من "الإطار المتعاقد" العاجز عن استئناف عمله لأسباب صحية، بكل سهولة وكأنه مجرد آلة انقضت مدة صلاحيتها. إنه ما آل إليه وضع الأجراء تحت هيمنة الأيديولوجية النيوليبرالية التي تعتبرهم مجرد "موارد بشرية". ينعدم كل منظور إنساني تضامني ويعم المنظور التقني والاقتصادي المحض، الذي يأخذ بالاعتبار "مردودية الإطار المتعاقد"، هذه المردودية المتأتية من استغلاله حتى آخر قطرة دم، ويرمى إلى حاوية الأزبال تماما كما ترمى حبة ليمون معصورة.

المنطقي إذن أن يجري توسيع معاش الزمانة ليشمل كل حالات العجز عن العمل الناتجة عن الأمراض، وعدم حصرها في العجز الناتج عن مزاولة المهام. وهذا مطلب وجب رفعه في الوظيفة العمومية كذلك، والتي لا يمكن التمتع فيها بمعاش الزمانة إلا بسبب حوادث مصلحة (حوادث شغل) نتج عنها عجز دائم.

ب. التقاعد

بدأت الدولة هجومها على صناديق التقاعد باستهداف الصندوق المغربي للتقاعد. وقامت بهجومها الثلاثي المعروف على هذا الحق (الزيادة في نسبة الاقتطاع، تقليص رصيد المعاش، زيادة في عمر التقاعد). ولتسهيل تمرير هذا الهجوم، ألحقت الأنظمة الأساسية الجهوية "أطرها المتعاقدة" بـ"النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد" وليس بـ"الصندوق المغربي للتقاعد" حيث ينخرط مجمل شغيلة الدولة الرسميين.

نصت المادة (28): "تخضع الأطر المتعاقدة بالأكاديمية فيما يخص التقاعد للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد".

ليس هناك من داع لعدم انخراط "الأطر المتعاقدة مع الأكاديميات" داخل الصندوق المغربي للتقاعد، تماما كما ينعدم أي مبرر لفرض التعاقد بدل الترسيم. الغاية إذن هو التخلص من "التحملات الاجتماعية" التي يتميز بها الصندوق المغربي للتقاعد مقارنة بالنظام الجماعي، وتسهيل الهجوم على الحق في التقاعد الذي انخرطت فيه الدولة منذ مطلع سنوات 2000.

الصندوق المغربي للتقاعد

أحدث بتاريخ 30 مارس 1930، وبين 1931 و1950 جرى توسيع التغطية لفائدة المستخدمين المغاربة العاملين بإدارة الحماية، وكان يعمل بنظام الرسملة. وبين سنوات 1950 و1971 وحدت الأنظمة المنخرطة بداخله واعتمد نظام التوزيع، القائم على التضامن بين أجيال الشغيلة عكس نظام الرسملة القائم على الفوائد المتأتية من استثمار اقتطاعات كل أجير بمفرده.

تبلغ واجبات الانخراط في الصندوق 20% من مجموع الأجرة القارة يتحملها مناصفة المنخرط والمشغل (الدولة)، ويجري تصفية المعاش على أساس آخر أجرة، وهو ما يتيح رفع قيمة معاش التقاعد، وهذه مكاسب تسعى الدولة بشكل حثيث إلى التراجع عنها، ولكنها ميزات يتفوق بها نظام الصندوق المغربي للتقاعد عن النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

أحدث بظهير شريف مؤرخ بـ 4 أكتوبر 1977، ويشمل المستخدمين المؤقتين والمياومين والعرضيين العاملين مع الدولة والجماعات المحلية، ومستخدمي المؤسسات العمومية والمتعاقدين الجاري عليهم الحق العام.

تنقسم واجبات الانخراط إلى قسمين:

– مساهمة الأجير: 6% من مجموع الأجرة القارة

– مساهمات أرباب العمل: 12% من الأجرة المصرح بها، وتنقسم بدورها إلى:

+ قسط ثابت: 6%

+ قسط قابل للتغيير: 6%

في حين يعتمد الصندوق المغربي للتقاعد على نظام التوزيع (القائم على التضامن بين أجيال المنخرطين)، يعتمد النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد نظاما معقدا يقوم على التمويل المزدوج: ثلثين على الرسملة وثلث على التوزيع، حيث تسير واجبات انخراط ومساهمات المشغل القارة عن طريق الرسملة، أما مساهمات المشغل القابلة للتغيير فتسير عن طريق التوزيع. أي أن ثلثي اقتطاع واجبات انخراط التي تشكل احتياطي مستقبلي للأجير يجري المجازفة بها في استثمارات قد تنجح أو تفشل، بسبب تقلبات السوق المالية.

وفي الوقت الذي يعتمد فيه الصندوق المغربي للتقاعد قبل الهجوم الأخير عليه (الإصلاحات المقياسية) على آخر أجرة كأساس لاحتساب المعاش، وهو ما يرفع قيمته، يعتمد النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد على معدل أجور الحياة المهنية، وهو ما يخفض من قيمة المعاش. كما يعرف النظام الجماعي بعض المشاكل الناتجة عن السياسة النيوليبرالية للدولة، حيث تقلصت القاعدة الديمغرافية لهذا النظام بفعل خصوصية بعض المؤسسات العمومية.

ربط الترقية بالمردودية

يتيح النظام الأساسي الموحد على المستوى الوطني، معايير موحدة تجمع كل طبقة الشغيلة وتتيح لها قوة مفاوضة جماعية حول الأجور وتطور هذه الأجور (الترقية). تسعى الدولة من خلال تنوع الأوضاع القانونية للشغيلة (تعدد الأنظمة الأساسية

التوظيف بموجب عُقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

القائمة على التعاقد)، إلى تفتيت وحدة هذه المعايير وبالتالي جعل الترقية مرتبطة بمعايير فردية تخص كل "إطار متعاقد" لوحده.

اعتمد النظام القديم على معايير موحدة تعتمد فيه الترقية في الرتبة والدرجة على الشروط النظامية التالية: ست سنوات كأقدمية لاجتياز مباراة الكفاءة المهنية وعشرة سنوات بالنسبة للترقية بالاختيار مع تحديد سقف للانتظار حدد في أربع سنوات يترقى فيها الموظف خارج الحصص المحدد في نسبة 22% بالمائة من المقيدون في اللائحة السنوية للترقية.

جرى الهجوم على هذه الآليات النظامية بدء بإلغاء الترقية بالشهادة، وفي 2 ديسمبر 2005 أصدر مرسوم رقم 2-05-1367، الخاص بتحديد مسطرة تنقيط وتقييم موظفي الإدارات العمومية.

حصرت المادة (2) من هذا المرسوم عناصر تنقيط التقييم في خمس:

– إنجاز الأعمال المرتبطة بالوظيفة؛

– المردودية؛

– القدرة على التنظيم؛

– السلوك المهني؛

– البحث والابتكار.

وتنص المادة (10) من نفس المرسوم على أن الموظف المرشح للترسيم والترقي في الدرجة، يخضع "لتقييم يتم مرة واحدة على الأقل كل سنتين، يتضمن مقابلة مع الرئيس المباشر"، و"يعد الرئيس المباشر على إثر هذه المقابلة تقريراً يبرز مدى حاجة الموظف للاستفادة من إعادة التأهيل والحركية لممارسة مهام مناسبة لمؤهلاته، وكذا مدى استحقاقه للترسيم والترقي في الدرجة".

أي أن معيار أحقية الترقي أو الترسيم في الدرجة تخضع هنا للسلطة التقديرية للرئيس المباشر للموظف المرشح.

يعد هذا خضوعاً لتوصيات/ أوامر البنك الدولي الذي يصر على ربط الأجور وتطورها بالمردودية الفردية للأجير، وهي آلية لتكثيف الاستغلال وفي نفس الوقت

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

لتفتيت وحدة الشغيلة وتقليص تكاليفها.

حافظت الأنظمة الأساسية الخاصة بأطر الأكاديميات الجهوية على هذا، فقد نصت المادة (14) من نظام أكاديمية الرباط على: "تسند سلطة التنقيط إلى مدير الأكاديمية الذي تبقى له صلاحية تفويضها إلى المسؤولين المعنيين والذين يمنحون سنويا لكل إطار متعاقد يزاوّل نشاطه نقطة عددية مذيّلة بتقييم عام لقيّمته المهنية".

وبما أن الترقية في الدرجة تشترط توفر منصب مالي شاغر (المناصب المالية المقيدة في ميزانية الأكاديمية)، وليس توفر شروط الترقية في الأجير، فسيجري تضيق حصولها.

نهاية الحركة الانتقالية

يمنح التوظيف بواسطة نظام أساسي موحد لشغيلة التعليم، إمكانية الحركة الانتقالية وتغيير مكان التعيين. ومنذ مدة والدولة تسعى لتمير قوانين تسمح لها بالتحكم في حركة الأساتذة وهو ما أطلقت عليه "إعادة الانتشار".

تقضي أنظمة التعاقد الجهوية مع الأكاديميات نهائيا على حق الانتقال بين جهات البلد وتغيير مكان العمل بما يلائم الاستقرار الاجتماعي والنفسي للشغيلة، وتجعل "الإطار المتعاقد" "قنا وعبدا" لدى الأكاديمية التي "تعاقد" معها.

تنص المادة (11) من نظام أكاديمية الرباط على التزام "الإطار المتعاقد" بـ"قبول مقر العمل وكذا التعيين بإحدى مؤسسات التربية والتعليم العمومي التي يتم تحديدها من قبل الإدارة"، دون تحديد معايير هذا التعيين والحرص على مراعاة حالات "الأطر المتعاقدة": الجنس، حالات اجتماعية... الخ.

وتحصر المادة (53) حق الانتقال داخل الجهة، وهو إعدام نهائي لحق تغيير مكان العمل وطنيا، وتراجع على الأساس الذي بنيت عليه الدولة الحديثة، ورجوع إلى قواعد العصور الوسطى، حيث كان الفلاحون الأقنان ملزمون بالعمل داخل إقطاعية سيدهم، ويمنع عليهم تغيير مكان إقامتهم وعملهم، ويعتبر هذا في عرف الأسياد الإقطاعيين هروبا يستحق عقوبات جسدية (الجلد، وقد تصل حد الموت).

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

من أجل نضال وحدوي ضد مخطط التعاقد وضد الهجوم على الوظيفة العمومية

تريد الدولة استعباد عشرات الآلاف من شغيلة التعليم الجدد من خلال تشغيلهم بعقود، بدل اعتبارهم موظفين خاضعين للنظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية إسوة بزملائهم المرسمين.

أصبح شغيلة التعليم العمومي مقسمين إلى موظفي الدولة ومتعاقدين مع الأكاديميات بفعل سعي الدولة إلى إضفاء الهشاشة على تشغيل أجراءها بقصد تشديد استغلالهم وإضعاف قدرتهم على الدفاع عن حقوقهم. وليس فرض التعاقد الوجه الوحيد لتعدي الدولة على أجراءها، فحتى المرسمون مستهدفون بإعادة نظر شاملة في علاقة الشغل الخاصة بهم من أجل أقصى مردود (= استغلال) كما الجاري في القطاع الخاص.

هذه "الأطر" التي فرض عليها التعاقد جزء من الطبقة الشغيلة التي تسعى الدولة إلى النزول بها إلى درك رهيب من سوء العيش، وانعدام مقدرة الدفاع عن الذات. وما يتعرض له جيل الأساتذة الجديد من ضربات لن تستثني مستقبلا أقرانهم الأقدم. فعندما يفتك الهجوم بالجدد سيلتفت ليدوس ما يحوزه الأقدمون بسهولة كبيرة حققها بانفراده بكل طرف على حدة.

يفرض هذا توحيد جهود النضال لرد مخطط التعاقد الجهنمي الذي يعتبر رأس حربة تفكيك النظام الأساسي للوظيفة العمومية، ولن يتأتى هذا إلا بتوحيد كل ضحايا هذا الهجوم الشامل والمعمم.

يعتبر مطلب "إلغاء مخطط التعاقد" و"الإدماج الفوري للمفروض عليهم التعاقد في أسلاك الوظيفة العمومية" مطلباً جوهرياً وموحداً لكل ضحايا العمل بالعقدة وأيضاً لكل المرسمين.

إلى جانب هذا المطلب العام تطرح مطالب جزئية للنضال من أجلها قصد تحسين شروط عمل "المفروض عليهم التعاقد"، وهو ما سيحسن شروط نضالهم أيضاً:

– اعتبار العقود غير محددة المدة بعد النجاح في امتحان الكفاءة المهنية، وبالتالي لا ضرورة لتجديد العقد تلقائياً. ويجب أن يفضي هذا إلى الترسيم النهائي للإطار وتمتعه بكل الحقوق التي يمنحها الترسيم.

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

- إلغاء الشطر الأول من المادة (03) من نظام الأكاديميات، وعدم وضع سيف فسخ العقد على رقبة المتعاقدين.
- تمتيع لجنة الأطر بصلاحيات حقيقية وفعلية، أي صلاحيات التقرير والاعتراض على قرارات مدراء الأكاديميات، خاصة فيما يخص التأديب وفسخ العقود.
- نزع صلاحيات فسخ العقود (بدون إشعار أو تعويض) من يد مدراء الأكاديميات ووضعها في يد لجنة الأطر.
- تمتيع العاجزين عن العمل بعد انتهاء رخص المرض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد من معاش نظير الخدمات التي قدموها، بدل فصلهم عن العمل.
- حق الحركة الانتقالية على المستوى الوطني.
- الانخراط في الصندوق المغربي للتقاعد إسوة بزملائهم المرسمين.
- التوظيف الفوري بمجرد التخرج من مراكز التكوين، وإلغاء شرط النجاح في امتحان التأهيل المهني.
- معايير موحدة وجماعية للترقية: الأقدمية والاختبار والشهادة، بدل المعايير الفردية (المردودية).

بقلم، جريدة المناضلة



الباب الثاني:

النضالُ ضدَّ التعاقُد



الأساتذة الموظفون بعقود: جيلٌ جديدٌ يدخل غمار النضال ضدّ تهشيش وضعية أجراء التعليم

بقلم، فاتح رضوان

10 أغسطس، 2018

تسارعت خطوات الحاكمين في اتجاه تنزيل رؤيتهم الاستراتيجية لتفكيك قطاع التعليم بالمغرب، التي انطلقت أولى حلقاتها مع صدور الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتواصلت طيلة عقدين، بخطى محسوبة، مستفيدة من ميزان قوى لصالح من يحكمون، عنوانه الابرز، ضعف الحركة النقابية بالمغرب، أوبالتحديد افتقاد نضال الاجراء لقيادة طبقية حازمة غير منساقة مع أوهام التوافق الطبقي.

بعد سنين من التردد والتجريب، أخرج الحاكمون ورقتهم المتعلقة بتنفيذ تصورهم الليبرالي لما يسمونه "تديبرا للموارد البشرية" قائم على ركنين أساسيين: الجهوية والتعاقد. واللذان يعنيان في التحليل الاخير ضربا لكل مكاسب الشغيلة التعليمية التي راكمتها عبر عقود من النضال وتضحيات جسام.

تم استغلال فرصة توافر ميزان قوى ملائم لإنزال التعديلات، قوامه غرق القيادات النقابية في وحل التعاون الطبقي، وهزيمتها المنكرة في صد أحد ابرز الهجومات على الموظفين ممثلا في تنزيل منظور الدولة/البنك العالمي ملف "إصلاح أنظمة التقاعد".

تعمل الدولة الآن على استغلال معطى جديد كليا في القطاع، إنه "الانتقال الجيلي" القائم في التعليم الآن. فبجانب عمليات التشغيل غير المسبوقة بالقطاع، 55 ألف أجير جديد عبر التعاقد، والتي تهم أساسا الشباب، تشجع الدولة عمليات مغادرة القطاع عبر التقاعد النسبي، مما سيمكنها من العمل بعد سنين قليلة مع شغيلة لم تخبر دروب التنظيم النقابي وآلياته وأسئلته ومشاقه ورهاناته وحدوده.

بالنتيجة، تؤسس سياسة الدولة في القطاع لمعطيات جديدة كليا في مسيرة نضال الشغيلة التعليمية:

- تفكيك وحدة الشغيلة الوطنية عبر اعتماد الجهوية، وعبر تعدد الأنظمة/الفئات: موظفو أكاديميات، رسميون....

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

- تهشيش وضع الشغيلة بفعل مفاعيل التعاقد.

- حرمان الشغيلة من خبرات التنظيم النقابي بفصلهم عن العناصر الأكثر كفاحية المتواجدين ببعض النقابات وبعض الفروع النقابية.

يمثل "مشروع النظام الأساسي لموظفي الأكاديميات" الإطار القانوني الذي بموجبه سيتم تنزيل رؤية الحاكمين لشكل استغلال "عمال التربية"، حيث يرسم بشكل نهائي التراجعات التي خططت لها الدولة في القطاع، والتي يمكن تلخيص جزء منها في:

- جعل الأكاديميات، مؤسسات عمومية، هي المشغل في القطاع بدل الدولة، بمعنى أنه لا تسري على موظفيها أحكام النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية.

- ارتباطا مع النقطة الأولى، جعل الموظفين الحاليين، بجميع فئاتهم وأصنافهم ومسؤولياتهم (أطر التدريس - المراقبة التربوية - التوجيه والتخطيط - الأطر المشتركة - هيئة التدبير التربوي والإداري...)، في وضعية إلحاق لدى الأكاديميات، ويتم تنقيطهم وترقيتهم وتأديتهم بناء على مقتضيات هذا النظام.

- الترسيم النهائي لإخراج الشغيلة التعليمية من الاستفادة من الصندوق المغربي للتقاعد، وإلحاقهم بالصندوق الجماعي لمنح رواتب التقاعد. وقد يهم ذلك حتى الموظفين الحاليين ما دامت الصيغة التي أتى بها المشروع مفتوحة على هذا الاحتمال.

- الترسيم النهائي لجعل ساعات عمل الشغيلة غير مقيدة بسقف معين: حيث حددت المادة 21 ساعات التدريس الخاصة بكل سلك تعليمي وأضافت: "ويلزم المعنيون بالأمر، بالإضافة إلى ساعات العمل المشار إليها أعلاه، القيام بالمهام المرتبطة بالحياة المدرسية، ومختلف المهام التي يحددها مدير الأكاديمية".

- الضرب النهائي لمبدأ الاستقرار في أماكن العمل، حيث نص المشروع في المادة 35 على: "يمكن نقلهم من مقرات عملهم ضمن النفوذ الترابي للأكاديمية المنتمين إليها إما بناء على طلبهم أو بناء على ما تقتضيه المصلحة الإدارية". بحيث ستصبح مسألة نقل الأساتذة ضمن تراب الأكاديمية (بعضها بحجم تونس) مجرد إجراء إداري في يد مصالح تدبير الموارد البشرية.

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

—ربط التشغيل في الوظائف التعليمية، ليس بحاجيات المجتمع، بل فقط بقدرة ميزانية الاكاديمية على تحملها (المادة 9).

بهذا المشروع، المرتقب أن تصادق عليه مجالس الأكاديميات في بداية شتنبير القادم، "سيتم دمج الأساتذة المتعاقدون مع الأكاديمية والسارية عليهم مقتضيات المقرر المشترك بين الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية ووزارة الاقتصاد والمالية كما وقع تغييره وتتميمه، كل حسب مهام التدريس الموكولة إليه". بمعنى أنه عما قريب لن نتحدث عن أساتذة متعاقدين، بل عن "موظفي اكااديمية" ولن نتحدث عن موظفي وزارة التربية الوطنية بل عن "موظفين ملحقين بالاكاديمية".

تستمر قيادات النقابات التعليمية في "الحوار" مع وزارة التربية الوطنية بشأن النظام الأساسي الجديد لموظفي الوزارة، في حين أن كل الرهانات الآن توجد في المنظومة الجديدة للتدبير، وعلى رأسها الأكاديميات. تشتكي القيادات النقابية من تهميشها عند عقد المجالس الإدارية للأكاديميات، وتطالب بإشراكها في نقاش مشروع النظام الأساسي الخاص بموظفي الأكاديميات، في حين المطلوب هو تعبئة الشغيلة للنضال لأجل رفض إلحاقها بالأكاديميات ولأجل إسقاط المشروع برمته، بما يعني توحيد نضال الأساتذة الرسميين والمتعاقدين. بدل ذلك، عرفت معظم النقابات التعليمية صراعات داخلية "طاحنة" بين صغاربيروقراطيتها لأجل قيادة المكاتب الجهوية، صراعات لم تناقش قط المسائل النضالية والبرنامجية، بل فقط تدابير لتحقيق طموحات صغار البيروقراطيين المتطلعين للمزيد من حصص الامتيازات مع النظام الجهوي الجديد.

ناضل الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد لمدة سنة، في ظل ضبابية مصيرهم، وفي ظل استنكاف شبه تام للنقابات القائمة عن القيام بحملات تعبئة حقيقية تنور أفهام الموظفين بما ينتظرهم، واكتفت ببيانات دعم ومساندة وحضور رمزي في المسيرتين الوطنيتين اللتان دعت إليهما التنسيق الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، ماعدا حضور بعض الفروع المكافحة التي دأبت على مؤازرة كل معارك الشغيلة التعليمية.

كانت المسيرتان المنظمتان من طرف التنسيق الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، يوم الأحد 06 ماي 2018 بالرباط ويوم 23 يونيو 2018 بمراكش مؤطرتين بشعار الإدماج في الوظيفة العمومية، وعرفتا مشاركة كبيرة من طرف

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

الأستاذة المتعاقدين، وشكلتا محطتين مفيدتين في طريق التمرس على تسيير النضالات، يمكن البناء عليهما لإعداد محطات نضالية قادمة. لكن النقطة الأساسية التي ينبغي الانتباه إليها هي ضرورة خراط كل الشغيلة التعليمية في النضال ضد مشروع تفكيك القطاع عبر رفع المطالب المناسبة: عنونها إسقاط مشروع النظام الأساسي لموظفي الأكاديميات، والنضال لأجل نظام أساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية يشمل الجميع، مع مطالب مستعجلة:

– انخراط الجميع في الصندوق المغربي للتقاعد، والتراجع عن التخريب الذي طاله.

– تخفيض ساعات العمل.

– رفض المساس باستقرار الشغيلة التعليمية، عبر رفض صيغ إعادة الانتشار، كما تم التنصيص عليها في "مشروع النظام الأساسي لموظفي الأكاديميات".

وعلى أساس هذه المطالب، وغيرها، يجب أن تتم التعبئة الشاملة لمعارك وطنية موحدة مفروضة من قبل القاعدة في الفروع النقابية ومسيرة ذاتيا، وذات دينامية مفتوحة على تجديد الحركة النقابية بكنس كل المتسببين في إلحاق الهزائم بنضالات الشغيلة. ولن يتم ذلك إلا بانخراط كل المناضلين في مشروع إعادة بناء الحركة النقابية بالمغرب على أسس الكفاح والديموقراطية والاستقلال عن الدولة وعن أرباب رأسمال وعن ممثليهم السياسيين بمختلف تسمياتهم. فلا أفق لمعارك فئوية ومشتتة أمام عدو موحد مصر على ضرب مكاسب الأجراء أينما كانوا في القطاع العام أو الخاص.



«تتيح الأداة النقابية الدفاع عن حقوق العمال يوميا. وهذا جزء من المعارك التي نشارك فيها. فعلا يبدو لنا من الصائب الدفاع عن الحقوق يوميا لأننا إذ نعتقد أن تحرر البشرية سيأتي من ثورة اجتماعية، فإننا مع ذلك نؤيد تحسينات آنية.»

<https://www.almounadila.info/123-2>

مقتطف من نص التزامنا النقابي، الشبيبة الشيوعية الثورية

نقابات شغيلة التعليم وتنسيقية الأساتذة المفروض عليهم التعاقد: معركة واحدة ومصير واحد

بقلم، شادية الشريف

8 أكتوبر، 2018

أصبح شغيلة التعليم العمومي مقسمين إلى مرسمين ومتعاقدين بفعل سعي الدولة إلى إضفاء الهشاشة على تشغيل أجراءها بقصد تشديد استغلالهم وإضعاف قدرتهم على الدفاع عن حقوقهم. وليس فرض التعاقد الوجه الوحيد لتعدي الدولة على أجراءها، فحتى المرسمون مستهدفون بإعادة نظر شاملة في علاقة الشغل الخاصة بهم من أجل أقصى مردود (= استغلال) كما الجاري في القطاع الخاص.

لهذا فالمعركة ضد التعاقد ليست إلا جزءاً من معركة أشمل وأضخم. ومع الأسف لم تتمكن الحركة النقابية من صد هجوم التعاقد في أوانه، بسبب ضعفها الناتج عن تشتت نقابي وتسلط بيروقراطي وضعف القطب الكفاحي داخلها.

مهما يكن من أمر، لا تزال معركة الدفاع عن عمل وحياة لائقتين تجمع كافة مستخدمي الدولة. ومن لا يدرك هذا من مرسمين فإنه يجري إلى حتفه. ستنهج الدولة سياسة "فرق تسد" عبر ترك المرسمين على حالهم، وتوظيف الجدد بعقود، ثم بعد تكريس هذا الوضع تعود للهجوم على المرسمين بشراسة أشد.

إن غاية خلق أوضاع مختلفة داخل نفس المهنة هي تكريس فروق في المكاسب وشروط الاستغلال تقسم الشغيلة، وهذا ما تسعى دولة الاستغلال إلى خلقه بالوظيفة العمومية بعد أن حطمت به وحدة العمال بالقطاع الخاص، حيث يوجد إلى جانب المرسمين كتلة من المؤقتين تحت غطاء المقاوله من باطن وشركات السمسرة في اليد العاملة، وهو وضع ألحق بالتنظيم النقابي ضربة صاعقة.

وتمثل اليوم المعركة التي تخوضها حركة الأساتذة المفروض عليهم التعاقد بقيادة تنسيقيتهم معركة تاريخية ستحدد مصير الأجيال المقبلة من أجراء الدولة. فمعلوم أن التعاقد لن يقتصر على التعليم، بل سيعمم بكل قطاعات الدولة. وبهذا المعنى فالتصدي للتعاقد معركة الحركة النقابية بكل مكوناتها. لكن واقع الأمر أن أزمة الحركة النقابية تشلها عن النهوض بالواجب الآن وهنا. فلم يكن بد من ظهور

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

تنسيقية الأساتذة المفروض عليهم التعاقد. ولونهضت النقابات بواجبها في أوانه، بتشكيل جهة موحدة ضد هجوم الدولة، وتنظيم نضال موحد ضده، لانضم إليها المفروض عليهم التعاقد، وتعاضمت حظوظ الانتصار.

الآن، والوضع على ما هو عليه، أي وجود نقابات فيها المرسمون وتنسيقية المفروض عليهم التعاقد، ما العمل؟

الأساتذة المفروض عليهم التعاقد واعون أن المعركة ليست معركتهم وحدهم، وقد جدد مجلسهم الوطني الأخير (30 سبتمبر 2018) دعوة شغلية التعليم قاطبة إلى النضال الموحد بوجه عام، وإلى مشاركتهم في إطار نقاباتهم في الإضراب الوطني الذي تنوي تنسيقية الأساتذة المفروض عليهم التعاقد تنفيذه يوم 22 أكتوبر 2018.

وجلي أن وجود نقابات متعددة في قطاع التعليم، وقيام تنسيقية خاصة بفئة المفروض عليهم التعاقد، واقع ستنتج عنه حتما تضاربات في التوجيه والممارسة وفي التعامل مع مناورات الدولة. وقد بدأ هذا فعلا بالظهور ففي بيان المجلس الوطني للأساتذة المفروض عليهم التعاقد فقرة في نهايته جاء فيها حرفيا:

”استنكارنا لكل المحاولات المشبوهة الرامية إلى تأسيس سكرتاريات وعصب خاصة بالأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد من طرف بعض النقابات، كما نؤكد أن التنسيقية هي الممثل الوحيد لنضالاتنا وندعو الأساتذة لعدم الانخراط في أي كيان مواز لإطارنا.”

هذا ينذر بعداوة داخل الصف الواحد ستكون ولا شك شؤما على إجراء التعليم، المفروض عليهم التعاقد والمرسمين على السواء.

ينطوي موقف المجلس الوطني للمفروض عليهم التعاقد على بعض الحق وبعض الباطل:

بعض الحق في بيان المجلس الوطني:

إقدام النقابات على تشكيل سكرتاريات أو لجان لها خاصة في صفوف المفروض عليهم التعاقد سيؤدي إلى تشتيت نضال هؤلاء. حيث أن النقابات ستبادر إلى الدعوة إلى خطوات نضالية، وبفعل تعدد النقابات ستتعدد الدعوات والمبادرات،

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

فضلا عما استدعوا اليه التنسيقية. كما ستنشأ خلافات في التعامل مع مناورات الدولة، لا سيما ان ثمة قيادات نقابية متعاونة مع الدولة تحت قناع النضال.

سيؤدي تدخل القيادات النقابية في تنظيم الاساتذة المفروض عليهم التعاقد إلى تشتيتهم، ولو كانت تلك القيادات مع الوحدة لعملت من أجل توحيد نقابات قطاع التعليم منذ زمان.

الحق أنه يجب على الأساتذة المفروض عليهم التعاقد ان يبقوا موحدين تحت لواء تنسيقيتهم، وتبقى البرامج النضالية ودعوة الأساتذة إلى الالتزام بها بيد التنسيقية دون سواها. وواجب النقابات المنظمة للمرسيمن ان تتعاون معهم بتوحيد الخطوات النضالية ضد التعاقد ومجمل هجمات الدولة.

لا يقتصر واجب النقابات على مجرد تضامن بفتح المقرات وإتاحة اللوجستيك والدعم المالي والحضور الرمزي في أشكال النضال. يستدعي التضامن الحقيقي من قبل النقابات تبنيا حقيقيا وكاملا لمطلب التنسيقية بإدراجه في ملفاتها المطالبية ومعاركها الوطنية وفتح باب الانخراط أمام الأساتذة المتعاقدين والتعاون مع التنسيقية وليس منافستها.

بعض الباطل في بيان المجلس الوطني:

يكمن العطب في موقف المجلس الوطني للأساتذة المفروض عليهم التعاقد في عدم تمييزه بين النقابات بما هي منظمات للشغيلة وبين القيادات البيروقراطية. نعم البيروقراطيات النقابية تستوجب اول ما تستوجب الحذر. لكن النقابات ملك للأجراء وسيحتاجها المفروض عليهم التعاقد يوم يرسمون. لذا لا يصح دعوة الأساتذة إلى عدم الانضمام إلى النقابات [”عدم الانخراط في أي كيان مواز لإطارنا“ حسب تعبير البيان].

ليس هناك داع لاعتبار أن ثمة تناقضا بين تمسك الأساتذة المفروض عليهم التعاقد بتنسيقيتهم الوطنية وهياكلها الجهوية والإقليمية، وبين انخراطهم في نقابات بعينها. بل إن هذا الانخراط في النقابات هو ما سيفتح فرصة النقاش مع باقي شغيلة التعليم والوظيفة العمومية لحفز التضامن والانخراط في النضال ضد مخطط التعاقد الجهني الذي يستهدف الوظيفة العمومية بمجملها.

عين الحكمة هو أن تعلن تنسيقية الأساتذة المفروض عليهم التعاقد استعداد هؤلاء

التوظيف بموجب عُقُود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

للانضمام إلى النقابات مع الدعوة والعمل لتوحيد نقابات التعليم ودمقرطتها.

لذا فإن الهجوم على نقابات التعليم بتهمة الانتهازية سيمنع هذا الانخراط مسبقاً، وسيقف حاجزاً أمام تخصيص النقابات بالقوى المكافحة والمجربة للأساتذة المفروض عليهم التعاقد، وهو نفس ما وقع مع تجربة الأساتذة المتدربين: إنها خسارة مزدوجة.

إن النقابات هي أدوات الأجراء للدفاع عن مستوى عيشهم ضد ضغوط رأس المال ودولته، وقد استطاعت البيروقراطيات-لأسباب يطول شرحها- إفراغها من مضمونها الكفاحي والديمقراطي وزجها في مسلسل لا ينتهي من استجداء الحوار والتضحية بمصالح الأجراء.

على طلائع النضال الصاعدة من المقاومة اليومية لمخططات دولة البرجوازيين، مثل تنسيقيات الأساتذة والمتدربين والذين فرض عليهم التعاقد والمديرين وحاملي الشواهد... أن تتحمل جزءاً من مسؤولية النضال لانتزاع النقابة/ أداة النضال من يد هذه البيروقراطيات وإعادة تملكها من طرف كل الأجراء والأجيرات.

النضال يتقوى بالنقد والنقد الذاتي... إلى الأمام حتى النصر



من أجل تسيير ديمقراطي لنضالات الأساتذة الذين فُرض عليهم التعاقد

بقلم، شادية الشريف

18 أكتوبر، 2018

رأي للنقاش في الورقة التنظيمية للتنسيقية الوطنية

انطلق نضال الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد باحتجاج محلي على طرد أستاذ بمدينة زاكورة. وكان لمناضلي النقابة الوطنية للتعليم (كدش) دور كبير في حفز هذا النضال، ومنذئذ تناسلت التنسيقيات الإقليمية والجهوية، وتوجت العملية بتأسيس التنسيقية الوطنية يوم 4 مارس 2018.

يجب ألا يستخف أي مناضل بهذه المكاسب التنظيمية المحققة بهيكله نضال الأساتذة/ات إقليميا (المديريات الإقليمية) و جهويا (الأكاديميات الجهوية) ووطنيا، لكن هذا التأكيد على المكاسب الإيجابية، يستدعي من وجهة الواجب النضالي تجاه هذا النضال التنبيه إلى أوجه قصور قد تؤثر سلبيا على مستقبل نضالات الأساتذة المفروض عليهم التعاقد.

يتطلب نجاح أي نضال أوسع اتحاد للمشاركين فيه حول أداة نضالاتهم. ولا يمكن لأي تنظيم مهما بلغ حجمه أن يهزم مخططات الدولة إلا إذا استند على قاعدة جماهيرية مالكة لزماد تقرير الخطوات النضالية وتوجيهها.

ويمثل التضامن الشعبي مع الفئة المناضلة الشرط الثاني الذي لا غنى عنه للانتصار وتحقيق المطالب، فبدونه تستطيع الدولة خنق النضالات بعزلها وهزيمها بالمناورات والقمع. كما أن ثمة مطالب لا يمكن تحقيقها بنضال المعنيين بها مباشرة وحدهم.

من أجل مناعة ديمقراطية لحركة الأساتذة المفروض عليهم التعاقد

لم يجر تأسيس التنسيقيات في فراغ، بل في سياق نقابي وسياسي يتميز بسمات خاصة، هي نتاج تقاليد جرى ترسيخها في العمل النقابي لعقود، بعضها إيجابي وآخر سلبي مدمر. وأسوأ هذه السمات تضخم الأجهزة وسعة صلاحيتها مقابل تقليص كبير لحقوق القاعدة الجماهيرية المشكلة لهذه التنظيمات.

التوظيف بموجب عُقُود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

من أجل صيانة التجربة الكفاحية للأساتذة المفروض عليهم التعاقد من عيوب ظهرت في تجارب حركات سابقة، ندلي ببعض الملاحظات والتنبيهات، من خلال قراءة في وثيقة مشروع الورقة التنظيمية للتنسيقية الوطنية

الديمقراطية في التسيير والتقرير

نص مشروع الورقة التنظيمية للتنسيقية الوطنية للأساتذة المفروض عليهم التعاقد أن الجمع العام الإقليمي هيئة تقريرية وتوجيهية، لها وحدها صلاحية انتخاب المكتب الإقليمي، كما أن لمجلس التنسيق الوطني صلاحية تقرير البرامج النضالية.

إنها الأسس الأولية لقيام ديمقراطية داخل كل منظمة نضال، هذا بشرط ضمان حق مشاركة كافة الأعضاء في اتخاذ القرارات المتعلقة بنضالاتهم: تحديد نوع الخطوات وتسيير تنفيذها. هذا مبدأ عام، لكن ضمان ديمقراطية قاعدية حقيقية يتوقف على طريقة تجسيده في بنود القوانين الداخلية لحركات النضال.

المجالس والجموعات العامة: وجوب رفع اللبس عن الصلاحيات

ينص مشروع الورقة التنظيمية على تمتع "كل عضو في التنسيق بحقه الكامل في إبداء الرأي والتعبير عنه بكل حرية في اللقاءات التشاورية المباشرة". إن وصف اللقاءات بالتشاورية قد يُفسر بأنه نزع لسلطة القرار منها. ومن الأمثلة التي تعزز هذا التفسير حصر صلاحية الدعوة إلى الجمع العام الإقليمي في يد ثلثي المكتب، دون التنصيص صراحة على حق المعنيين المباشرين، في الدعوة إليه.

وهذا مناقض لما ورد في الورقة التنظيمية حول كون الجمع العام "هيئة تقريرية وتوجيهية". فإبداء الرأي والتشاور مقدمة فقط للمشاركة في القرار.

ما تقتضيه ديمقراطية فعلية هو أن تكون المجالس والجموع العامة كاملة السيادة، حيث يقرر فيها المعنيون المباشرون بكل ديمقراطية ويراقبون بواسطتها الأجهزة التنفيذية التي يفترض انهم انتخبوها.

إذا كان وصف اللقاءات بالتشاورية مجرد عدم دقة في الصياغة، فيجب إصلاحه، حتى يغلق باب تأويلات قد تضر بالديمقراطية الداخلية ومن ثمة بمستقبل التنسيقية.

صلاحيات واسعة للأجهزة

جرى منح صلاحيات واسعة للمكاتب (التنفيذي، والجهوي والإقليمي) والمنسقين الجهويين والإقليميين. خصت الورقة التنظيمية هذه الهيئات بصلاحيات اقتراح البرامج النضالية. ليس هذا مشكلا في حد ذاته بل مطلوبا، لكن منطوق باقي البنود تظهر أن الصفة التقريرية للمجلس الوطني والجمع العام الإقليمي لا تتعدى المصادقة على ما تقترحه المكاتب التنفيذية.

جرى تضخيم صلاحيات المكتب التنفيذي بشكل يفرغ المجلس الوطني من صبغته التقريرية والرقابية؛ فالمكتب التنفيذي يشرف على اللجان الدائمة التي يتكون منسقوها من أعضاء المكتب التنفيذي الذين يناط بهم تنسيقها. ولا تناط بأعضاء المجلس الوطني مهمات اللجان إلا في حالات معينة "كلما دعت الضرورة، تنتهي بانتهاء الحالة التي فرضت تشكيلها". ما الذي يمنع أن تكون كل هذه اللجان-دائمة وغير دائمة- منتخبة من طرف المجالس كاملة السيادة محليا وجهويا ووطنيا، وأن تتمتع بصلاحيات حقيقية بإشراف المكاتب التنفيذية ورقابة المجالس التقريرية، بينما تخص الورقة التنظيمية المجلس الوطني بصلاحيات تطعيم هذه اللجان فحسب.

خطر تغييب حق القاعدة في انتخاب ممثليها

تستبعد طريقة التمثيلية في مجلس التنسيق الوطني وتشكيل المكتب التنفيذي الآلية الديمقراطية حتى النهاية: آلية الانتخاب، التي جرى حصرها في انتخاب المكتب الإقليمي، وفي تحديد العضو الثالث عشر للمكتب التنفيذي، بينما يجري "تعيين" ممثلي الجهات أو منسقيها في المكتب التنفيذي.

يتكون مجلس التنسيق الوطني من المنسقين الإقليميين والمنسقين الجهويين، كما حصرت تمثيلية المكتب التنفيذي بدوره في ممثل عن كل جهة أو منسق جهوي. وهذه آلية غير مباشرة تحد من إمكانية التناوب على مهام التمثيلية الوطنية وفتحها أمام كل أعضاء التنسيقية. وهي الطريقة الوحيدة التي تتيح تراكم ومشاركة التجارب التنظيمية والنضالية، بدل تركيزها في يد أقلية ستصبح مع مرور الزمن أرضية خصبة لظهور أصل كل الشرور داخل أي إطار جماهيري: التدبير غير الديمقراطي.

التوظيف بموجب عُقُود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

نفس الشيء فيما يخص تشكيل المكتب الجهوي، حيث تنص الورقة التنظيمية على تكوينه من أعضاء المكاتب الإقليمية، وفي نفس الفقرة تقول بأنه يتكون من منسقي المديرية الإقليمية ونوابهم والمنسق الجهوي. فلماذا انتخب المنسق الجهوي لوحده؟ وما المانع لانتخاب أعضاء وعضوات المديرية الإقليمية لمكتبهم الجهوي؟

قد يكون التقدير سليما والقصد محمودا: فاعتبار أغلب أعضاء التنسيقيات يدخلون معترك النضال لأول مرة، بدون تقاليد تنظيمية، قد يحدو بالحريص على التجربة النضالية إلى حصر المسؤوليات التنظيمية بداية في يد الأكثر خبرة وتمرسا. لكن المعضلة الرئيسية هي أن لا معالجة لانعدام التجربة لدى القاعدة إلا بفتح باب هذه التجربة أمامها. والثقة في مقدرات الشباب النضالية، وحفز تطورها، هو سبيل تكوين أطر النضال. وكمثال عن الزيع عن هذا السبيل نشير إلى أن الورقة التنظيمية تغلق باب اكتساب هذه الخبرة النضالية الميدانية بحصر إلقاء الكلمات الخطابية لدى المنسق الإقليمي: "يتولى توجيه كلمة للجماهير الأستاذية وإلى المؤسسات المعنية في الأشكال النضالية أو يختار من ينوب عنه."

لغم "التوجه العام": حذار

ورد في مشروع الورقة التنظيمية: "يعتبر عضوا في التنسيقية كل الأستاذة والأستاذات الذين فرض عليهم التعاقد الملتزمين بالتوجه العام."

إذا كان المقصود بـ "التوجه العام" أهداف التنسيقية الوطنية، فالأفضل الاستعاضة عن تعبير "التوجه العام" بـ "أهداف التنسيقية."

فمعنى "التوجه العام" الذي تكرر في تجارب نضالية سابقة، بالأخص في الجامعة وحركة المعطلين، سلبي جدا ولا ديمقراطي بتاتا. وقد سبب إفشال معارك كبيرة وجموع عامة، وخلق توترات لا طائل منها في مؤتمرات عديدة. فباسم "التوجه العام" يجري فرض السير في اتجاه لا يعبر عن رأي الأغلبية. فالآلية الديمقراطية لاتخاذ القرار، بعد النقاش الجماعي الحر، هي التصويت، ولا شيء غير التصويت.

تصليب التنسيقية: لا بديل عن أوسع مشاركة ديمقراطية

يستهدف النظام كل إطار مناضل بالقمع، وإحدى آليات هذا القمع الاختراق. وساد اعتقاد في حركات النضال بأن تحصين الإطار من الاختراق البوليسي يجري

التّوظيف بمُوجب عُقُود، تعَدّي غاشم، فكيف نتصدّى له؟

عبر تضيق الحقوق الديمقراطية مخافة تسلل عناصر البوليس إلى الأجهزة التنفيذية. لكن هذا اعتقاد خاطئ، فلا يمكن لمحض إجراءات تنظيمية وتقنية أن تحد من هذا التسلل، بل بالعكس تسهله.

إن حماية الإطار من كل أوجه قمع الدولة البوليسية لا يمكن إلا بتمتين التحام القواعد بإطارها. ويستحيل هذا الالتحام دون ترسيخ فكرة ولحمة الانتماء إلى هذا الإطار. وهذا الترسخ يمر عبر تسييد أوسع ديمقراطية تجعل القواعد تعتبر التنظيم تنظيمها الخاص. وهنا وجب الانتباه، فقد بينت التجربة أن القاعدة التي يقوم عليها التسييد الديمقراطي هو عادة الاتكالية والسلبية لدى القاعدة. فمن يريدون السيطرة من فوق يريدون قاعدة لا تشارك، بل تفوض أمرها إلى "ممثلها"، ولذلك تراهم يكرسون سلبية الأعضاء وميلهم إلى أدنى مشاركة.

مطلوب منا تشجيع مشاركة الجميع، في النقاش وفي اتخاذ القرار، وفي تنفيذه، وفي تقييم هذا التنفيذ. بهذا النحو يكون للديمقراطية مضمون فعلي، ولنضال التنسيقية قوة لا تقهر، طبعا في تعاون مع كل الذين يشتركون أهداف النضال ضد هشاشة التشغيل وهضم الحق في عمل وحياة لائقين.



إسقاط التعاقد: نضال طويل النفس

بقلم، بشرى الكفول، عضو التنسيقية الإقليمية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد- مديرية الرحامنة

25 نوفمبر، 2018

إسقاط التعاقد: نضال طويل النفس

”تشبه فئات شغيلة التعليم المناضلة أصابع اليد. كل أصبع يناوش بمعزل عن بقية الأصابع، ويؤدي هذا، في أحسن الأحوال، إلى دغدغة الدولة. فلنجرّب جمع هذه الأصابع في لكمة عظيمة، وسنرى كيف سترضخ الدولة وتستجيب لما تعتبره حالياً سابع المستحيلات“.

انطلق نضال الأساتذة الذي فرض عليهم التعاقد لتوه. يناضل هؤلاء الأساتذة والأساتذات ضد هجوم جرى التخطيط له منذ عقود.

استعملت الدولة ألتها الإعلامية الجبارة لجعل الشعب يقبل صيغة التوظيف هذه، مستفيدة من وضع البطالة الجماهيرية الدائمة. كما جرى فرض هجومات أخرى. وتقحم الدولة أجهزتها القمعية لتفرض على الذين فرض عليهم التعاقد الانصياع لهذه الصيغة من التوظيف.

تستفيد الدولة من الوضع الذي توجد عليه أدوات نضال الكادحين. وضع ساهمت الدولة في تفاقمه بقمع طلائع النضال ودعم بيروقراطيات نقابية بالاستيلاء على أجهزة النقابة وتحويلها من أداة نضال إلى ملحق يساير هجومات الدولة.

واهم من يعتقد أن هزيمة مخطط التعاقد وفرض مطلب الإدماج في الوظيفة العمومية، سيتحقق بنضال الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد لوحدهم.

مخاطر أشكال التصعيد غير المسبوق

تؤدي العزلة النضالية إلى ترسيخ فكرة اعتماد الفئة المناضلة على نفسها فقط ونضالها حصراً، دون التعويل على النضال المشترك إلى جانب باقي فئات الكادحين.

تبدأ الأشكال النضالية بوقفات ومسيرات واعتصامات، ثم تنتقل إلى إضرابات. ترفض الدولة كعادتها الاستجابة لمطالب المحتجين. ينتقل هؤلاء إلى اقتناع جديد مفاده: نحن بحاجة إلى أشكال ضغط غير مسبوق، ما دامت أشكال الضغط

السابقة غير كافية.

يعتقد الملتحقون الجدد بالنضال بسهولة تحقيق المطلب. وما أن يصطدموا بجدار الرفض الصريح من الدولة، حتى يتكسر وهم سهولة تحقيق المطلب بالمألوف من أشكال النضال. غالبا ما يكون حديثو العهد بالنضال أكثر إقداما وتطرفا في أشكال النضال التي يعتقدون أنها ستؤدي إلى نيل المطلب.

تسبب العزلة ظهور أشكال قصوية ومتطرفة من النضال، غالبا ما يطلق عليها: تصعيدا غير مسبوق (إضراب عن الطعام، وإحراق الذات، واللجوء الاجتماعي...). ويظن دعاة التصعيد غير المسبوق أن الدولة سترتعب وترضخ.

لا تخاف الدولة من أشكال النضال المتطرفة والقصوية، بل تستثيرها وتبث في صفوف حركات النضال من يدفع القاعدة لفرض هذا النوع من الأشكال. تستغل الدولة نفاذ صبر الفئة المناضلة وانتقالها إلى أشكال النضال "غير المسبوق" لتشن حملة إعلامية مشوهة ومبررة لقمعها.

لا تخاف الدولة من التصعيد الكلامي والفعلي لفئة معزولة. ما تخافه هو تنظيم الكادحين والتحاق المزيد منهم إلى النضال، وهو ما يستحسن أن تضعه تدرسياتنا الوطنية أمام أعينها وهي تسطر برامجها النضالية المقبلة.

الرد الجماعي للمتضررين، بدل "التصعيد غير المسبوق" المتسرع

انتشرت تدوينات كثيرة على صفحات الأساتذة المفروض عليهم التعاقد بالفايسبوك، تمتعض من خلوشهر نونبر من أي شكل نضالي. يعبر هذا عن نفاذ صبر أفراد ومجموعات من المفروض عليهم التعاقد.

يعتبر نفاذ الصبر التربة الخصبة لظهور دعوات إلى "أشكال التصعيد غير المسبوق". وهذا ما يجري فعلا، إذ تجري الدعوة لإضراب مفتوح، ومسيرات على الأقدام من كل جهات البلد نحو العاصمة!

يجري تبرير هذه الدعوات بأن الدولة ستجد نفسها في مأزق حين يدخل المفروض عليهم التعاقد في إضراب مفتوح، وتخلو الأقسام من المدرسين/ات. ليس الإضراب المفتوح خطوة بسيطة يجري تقريرها في مجلس وطني، بل خطوة جبارة يجب إعدادها بشكل جيد. وهو تنويع لسلسلة متواصلة من أشكال النضال.

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

حين يلتحق المزيد من الكادحين إلى النضال مع الانتقال من شكل للنضال إلى آخر، ويتطور وعيهم انطلاقاً من تجربتهم الخاصة، تفتح إمكانية نجاح ما يطلق عليه "تصعيداً غير مسبق"، وليس انطلاقاً من قرار يتخذ في مجلس وطني.

قبل الإقدام على خطوة مماثلة، يجب العمل على ضمان دعم كل المتضررين من سياسة الدولة التعليمية، وتضامنهم الفعلي، كي لا تستعمل الدولة بقية الشعب لضرب نضالنا. فهي تصور المضربين بأنهم يضحون بالمصلحة العامة (مصلحة التلاميذ) من أجل مصلحتهم الخاصة. إنه تكتيك برعت فيه الدولة لمواجهة إضرابات الفئات المعزولة والمحرومة من التضامن الشعبي.

ستتيح هذه الشروط إمكانية نجاح الإضراب المفتوح مثلاً، وقد تدفع الدولة للاستجابة للمطلب دون الحاجة إلى تنفيذ ذلك الإضراب. تتخوف الدولة في هذه الحالة من قمع قد يؤدي إلى التحاق المزيد من شرائح الشعب بالشرائح التي سبقتها إلى النضال.

لقد بدأ النضال تَوًّا

لم تمر بعد فترة طويلة على انطلاق نضال الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وتأسيس تنسيقياتهم الإقليمية والجهوية والوطنية. سيكون بمثابة المغامرة الدفع بأشكال نضال قصوى لا يستطيع جسم تنسيقيتنا الفتى إنجازها وتحمل تبعاتها السياسية والقمعية.

التريث صفة مهمة جداً في النضال. علينا أن نفكر بهدوء تام وتريث كبير ونضرب بقوة. علينا أن نعمل على تقوية هياكل تنسيقياتنا (إقليمية وجهوية ومركزية) بحفز من لم يلتحق بعد بنضالنا. هناك آلاف مفروض عليها التعاقد لم تلتحق بعد بتنسيقياتنا ولا تشارك في نضالنا. هناك مديريات لم تتهيكل بعد، مهمتنا المركزية هي ضمان التحاقها.

تتمثل إحدى نقاط قوة الدولة في ألتها الإعلامية الجبارة التي تقصف عقول الكادحين يومياً بأكاذيبها حول جدوى التعاقد لحل مشاكل التعليم وضمان جودته. لا يمكن أن نضمن تضامن الشعب دون تنفيذ هذه الأضاليل الأيديولوجية، لذا علينا أن نقوي أدوات إعلامنا كي نستطيع ذلك.

لا بديل عن النضال المشترك

نعتبر- نحن الأساتذة الذين فرض علينا التعاقد- جزء من جسم شغيلة التعليم والوظيفة العمومية المستهدفة بهجوم شامل ضد حقوقنا الاجتماعية وعلاقات الشغل.

يغلي جسم الشغيلة التعليمية بنضالات فتوية عديدة. شهدت نهاية شهر أكتوبر وشهر نونبر إضرابات ومسيرات مركزية لفئات عديدة من شغيلة التعليم: الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، المكلفين بالتدريس خارج إطارهم الأصلي، موظفو التربية حاملي الشهادات، أطر التوجيه والتخطيط التربوي، الزنزانة 9، الأطر الإدارية... الخ.

تناضل كل فئة بمعزل عن الأخرى. ساد وهم بأن عزل الملف عن بقية الملفات هو أسهل طريق لتحقيق المطلب. إنه وهم لأن العزلة وتشتت النضالات هو أقصر طريق لهزيمتها بكل سهولة.

تشبه فئات شغيلة التعليم المناضلة أصابع اليد. كل أصبع يناوش بمعزل عن بقية الأصابع، ويؤدي هذا، في أحسن الأحوال، إلى دغدغة الدولة. فلنجرب جمع هذه الأصابع في لكمة عظيمة، وسنرى كيف سترضح الدولة وتستجيب لما تعتبره حالياً سابع المستحيلات.

الدليل هو ما تنازلت الدولة مرغمة إبان حراك 20 فبراير حين هب الشعب للنضال: تنازلات اقتصادية (زيادة في أجور الموظفين، ضخ الملايير من الدراهم في صندوق المقاصة، تأجيل تنفيذ أوامر البنك الدولي)، وتنازلات سياسية (إصلاح الدستور وتضمينه ما سبق أن رفضته الملكية حين طلبته أحزاب الكتلة الليبرالية في التسعينيات).

إن أولى خطوات التصعيد التي تستطيع تطوير نضالنا وإجبار الدولة على الاستجابة، هو توحيد نضالات تنسيقيات فئات شغيلة التعليم المتعددة التي تناضل كل واحدة منها بمعزل عن الأخرى. لا يعني هذا ذوبان التنسيقيات في إطار واحد، بل برنامجاً نضالياً مشتركاً.

تحافظ كل تنسيقية على هياكلها وملفها المطلي وحقها في التفاوض بشكل منفرد، ولكن نوحده خطوات النضال: نسير معاً، ونضرب بشكل مشترك.

التوظيف بموجب عُقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

إن سكة النضال طويلة وقد انطلق قطارنا لتوه. ينتظرنا الكثير، لذلك لا يجب التسرع. لنتفادى نفاذ الصبر وما يؤدي إليه من أشكال نضال غير محسوبة. لنقنع غير الملتحقين بعد بالنضال بالانضمام. لنقوتنسيقياتنا، ونضع أيدينا في أيدي من يناضل ضد نفس العدو الذي ظلمنا وفرض علينا صيغة توظيف تجعلنا عبيدا.



رسالة مفتوحة إلى تنسيقيات شغيلة التعليم: حي على توحيد النضال وتقويته

بقلم، فاطمة بلا، عضو المجلس الوطني للتنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الشهادات.

28 نوفمبر، 2018

استطاعت الدولة تدمير وحدة الشغيلة، بشن هجماتها تدريجيا مستهدفة فئة بعد أخرى. انصاعت الدولة لنصيحة المؤسسات المالية الدولية (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي...) التي أوصتها بالتدرج في الهجوم، والترويج له إعلاميا بشكل مسبق، لتفادي رد جماعي من طرف المستهدفين بهذا الهجوم.

أدى غياب رد نقابي حازم وموحد، إلى نهوض فئات شغيلة التعليم بشكل مشتت زمانا ومكانا. لا تدخل كل فئة غمار النضال إلا حين يكون سكين الهجوم قد وصل عظمها. ويفوت هذا هذا فرصة الرد الجماعي.

ناضلت شغيلة التعليم ما يقارب عقدين من الزمن بشكل مشتت، مستطبعة أحيانا قليلة تأجيل الهجوم، ولكنها ظلت عاجزة عن وقفه نهائيا.

منذ إلغاء الدولة الترقية بالشهادة، هب المتضررون للنضال لصيانة هذا المكسب. تقدم الدولة تنازلات جزئية بفتح باب الترقية الاستثنائية لأفواج بعينها، دون أن يفضي إلى إسقاط القانون الذي أجهز على هذا الحق.

بلغ الهجوم حاليا مستوى شاملا بإقرار التوظيف بالتعاقد الذي لا يلغي فقط شكلا من أشكال الترقية، بل يضرب حق العمل القار، ويجعل من شغيلة التعليم عبيدا في يد مؤسسات الأكاديميات.

كلما تعمق هجوم الدولة على حقوق شغيلة التعليم (والوظيفة العمومية عموما)، تعمق الطابع الفئوي لنضالها. يعتقد المقتنعون بهذا النوع من النضال أن عزل ملف كل فئة عن غيرها من فئات الشغيلة، هو الطريق الأقصر لنيل مطلبها: تبسيط المطلب، بعدم إدراجه في ملف يشمل مطالب كل الشغيلة، سيقنع الدولة بالاستجابة له.

إنه منطوق معكوس، إذ يؤدي عزل المطلب إلى العزلة النضالية، وغياب التضامن والنضال الجماعي، ويسهل تناور الدولة وقمعها.

التوظيف بموجب عُقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

إن منطق الهجوم على الوظيفة العمومية شامل، لا يتعلق بنقط جزئية دون غيرها، بل يشمل هيكلية كل علاقات الشغل القائمة بين الشغيلة والدولة. تسعى الدولة إلى إضفاء الهشاشة على تشغيل أجراءها قصد تشديد استغلالهم وإضعاف قدرتهم على الدفاع عن حقوقهم. وتروم بذلك إعادة هيكلية شاملة لنظام الوظيفة العمومية، بدءا بالتكوين والتوظيف والتأجير والترقية ونظام التسيير والرقابة وانتهاء بالتقاعد.

أمام هذا الهجوم الشامل، لا بديل أمام شغيلة التعليم لتفادي الانحدار إلى حضيض العبودية إلا النضال المشترك. وهو ما نفتقده حاليا.

يغلي جسم الشغيلة التعليمية بنضالات فئوية عديدة. إذ شهدت نهاية شهري أكتوبر ونونبر إضرابات ومسيرات لفئات عديدة: الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، والمكلفون بالتدريس خارج إطارهم الأصلي، وموظفو التربية حاملو الشهادات، وضحايا النظامين، وأطر التوجيه والتخطيط التربوي، وأساتذة الزنازنة 9، والأطر الإدارية... الخ.

إلى متى ستظل كل فئة تناوش بمعزل عن البقية؟ من الضروري بوجه الهجوم الشامل والمعمم، توحيد ردنا الجماعي. والبداية بتوحيد خطواتنا النضالية.

لا يعني توحيد خطوات النضال التضحية بالوجود التنظيمي المستقل للتنسيقيات، بل برنامجا نضاليا ميدانيا مشتركا، تحافظ في ظله كل تنسيقية على هياكلها وملفها المطلي وعلى حقها في التفاوض بشكل منفرد. فكل هذا لا ينفي إمكانية توحيد خطوات النضال، بل يستوجبه قطعاً.

لقد جربنا النضال منفردين، وكانت النتائج جزئية. وحتى هذه الأخيرة تدل على أن السبيل الوحيد لتحسين المكاسب هو طريق النضال لا غيره. ولكن لرد الهجوم بشكل كامل، لا بديل عن الوحدة النضالية الميدانية. وقد يفتح توحيد تنسيقيات التعليم، وتنسيق جهودها، إمكانية فتح النقاش مجدداً حول الوحدة النقابية على أرضية مطالب الشغيلة، والدفع بهذه الوحدة قدماً بدل واقع التشتت النقابي الذي يستفيد منه أعداء الشغيلة.

إن ردنا الجماعي ملح، وعلينا عدم تبديد طاقة النضال بالتناوب. علينا جمع هذه الطاقة في مبادرة نضال مشترك تزيد من قوة تحركاتنا النضالية، وتربطها

التّوظيف بمُوجب عُقود، تعديّ غاشم، فكيف نتصدّى له؟

بالحركات الاجتماعية، وتؤثر على القاعدة النقابية لتحفزها على النضال. علينا أن نسعى ليكون ميزان القوى النضالي جبارا يخضع الدولة، ويجبرها على تلبية مطالبنا.



التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

بصد النضالات المشروعة لفئات قطاع التعليم: أمورٌ لابدّ من توضيحها

خالد العسري: مدرّس بزاكورة، مناضل في إطار التنسيق الوطنية لأساتذة الزنزانة 9، ونقابي محلي.

8 ديسمبر، 2018

النضال الفئوي لأجراء التعليم ثمرة الخذلان النقابي.

برزت من جديد بالساحة النضالية التعليمية نضالات فئوية مطالبة بتسوية وضعياتها المالية أو الإدارية أوهما معا. أبرزها نضال حاملي الشهادات، وأساتذة السلم (الزنزانة) 9 وضحايا النظامين الأساسيين 1985 و2003 خريجي السلمين 7 و8. هذا فضلا عن فئات أخرى طالها الحيف بدورها من جوانب أخرى مثل المديرين بالإسناد، والنظار والحراس العاميين والمفتشين وأطر التخطيط والتوجيه بكل أنواعهم، وفئات أخرى كثيرة.

والغريب في الأمر أن النقابات المفروض أن تكون موحدة لهذه النضالات ولهذه الشغيلة، لا تلتفت لملفات أي فئة إلا حينما تناضل وتفرض نفسها في الميدان. وحتى إن ابدت اهتماما فلا يتجاوز مجرد التأشير على البيانات أو التوجيه الكابح أحيانا. وبدورها لا يرى الشغيلة المنتمون لتلك الفئات في المنظمات النقابية إلا إطارات للتأشير وتبني الملف للتفاوض مع الوزارة. أما الاقتناع بجدوى العمل النقابي فناذروا في أوساطها، بفعل عوامل عدة أبرزها تخاذل القيادات النقابية عن الدفاع عن المكتسبات واستنكافها عن عمل نقابي كفاحي وحدوي وديموقراطي، دون نسيان الاتكالية والسلبية المتفشية في القواعد المنظم منها وغير المنظم.

وحدة نضال الاجراء ضرورة لانتراع المطالب

ونظرا لكل هاته العوامل، لا غرابة أن نجد كل واحد يغني على ليلاه، وكل فئة تناضل بمعزل عن الأخرى. بل الأسوأ اعتقاد كل فئة أنها ستحقق مطلبها لوحدها، والأفزع أنه أمام سياسة التقشف التي تنهجها الدولة وتطبقها بشراسة، بفضل حكومة واجهة طيّعة، نجد بعضا من أجراء التعليم يرى أن الفئة الأخرى تراحمه على الترقية أو التسوية!!

وبدل أن يعي الجميع أن علينا النضال موحدين لانتراع حقوقنا المشروعة، وأن الدولة ماضية في تطبيق السياسات المملاة عليها من قبل المؤسسات المالية

التّوظيف بمُوجب عُقُود، تعَدّي غاشم، فكيف نتصدّى له؟

الدولية، وأنها لن تلبّي أي مطلب دون نضال طويل النفس ووحودي واستثنائي، نجد كل واحد يتهرب من التنسيق كل بمبرراته: فمن قائل نحن كثّر وسنحقق مبتغانا لوحدنا، ومن متوهم أن ملفه سيسوى لأنهم قلة وتسهل تسويته، ومن ظانّ أن لا قاسم مشترك بين الفئات أو أن الفئات الأخرى يصعب حل ملفها وبالتالي لا داعي لرهن ملفه بها.

هنا أخطب زملائي-اتي أجراء وأجيرات التعليم قائلًا لهم: واهم من يظن في هذه الظرفية أنه سيحقق مطلبه لوحده دون التنسيق الميداني مع الآخرين، مهما كان عدد المنتمين للفئة، إلا إن كان يبحث عن حل ترقيعي أو جزئي لملفه. وخاصة في مواجهة دولة ألفت وتمرّست على التعامل مع ملفات الفئات التعليمية، خاصة إن كانت كل فئة منطوية على نفسها، عازلة نضالها عن سائر مكونات القطاع.

إن التصريحات الأخيرة لوزير القطاع، ما هي إلا دليل على إصرار أصحاب القرار على المضي في سياسة المماطلة والهروب من حل أي ملف. وما فرض التعاقد والهجوم على التقاعد وما يطبخ في الكواليس بصدد القانون الأساس إلا دليل آخر على الإمعان في تهشيم ما تبقى من المكتسبات.

كثرة الملفات يا سادة ويا سيدات ما هي إلا دليل على تشتيتنا، ودافع لنتحد ضد دولة مصرّة على التقشف على حسابنا، مستقوية بترساناتها القانونية وقواتها وأبواقها. فلما لا نتقوى نحن ببعضنا البعض؟ أفلسنا من ينتقد التشتت النقابي ولا كفاحيته؟ فلما لا نكون إذا السابقين والقدوة وننسق الجهود النضالية فيما بيننا؟ لعلنا نفتح بذلك الطريق ليس لحل ملفاتنا وحسب، بل أيضا لرد الهجمات واسترداد المكتسبات. لكن حذار من التنسيقات الشكلية أو التنسيق للتقوى بالأخرى حتى تحقيق المطلب ثم خذلانه.

خطوات عملية لبناء وحدة نضالية

الكوارث التي تنزل على شغيلة التعليم تأتي من مصدر واحد، تناضل كل فئة في عزلة مطلقة عن فئات أخرى تعاني نفس الظلم والحيث، تستفيد الدولة من غياب التنسيق والتضامن بين الضحايا لتتجاهل الجميع. فطالما أن تأثير النضالات المشتتة لا يربك السير الدراسي فإنها رابحة بخصم أجور المضربين والرهان على الوقت لإنهاكهم.

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

إن البدء بالنضال الوجودي أمر حيوي وحاسم لإجبار الدولة على تلبية المطالب، وعلينا البدء بالتنسيق لأجل خطوات نضال موحدة في الزمان والمكان وأن نخوض معاركنا فصاعداً في صف واحد.

علينا إن نتوجه إلى زملائنا وزميلاتنا إجراء التعليم لأجل معركة شاملة يجري بناؤها من الأسفل على ملف مطلب وطني شامل يرتكز على لجان إضراب في المؤسسات وبتسيير ديمقراطي من جميع المضربين.

دلت تجربة نضالات شغيلة التعليم أن المعارك الموحدة هي من يشجع كل الضحايا على التعبئة والانخراط الحماسي ودلت كذلك أنها السبيل الوحيد لدفع الدولة على أخذنا على محمل الجد وتلبية مطالبنا. انتصارنا في وحدتنا وهزيمتنا في تشتتنا.

إن نضال تنسيقيتنا ليس معزولاً عن النضال العام لمأجوري التعليم ضد سياسة تقليص كتلة الأجور التي تنهجهما الدولة المغربية في إطار تنفيذها لتعليمات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لذلك لا محيد عن الالتحام بباقي زملائنا مقهوري القطاع، ويتوجب علينا ألا نثق أكثر من اللازم في وهم أن ملفنا هو الأقرب إلى الحل. صحيح أن مستجدات الحوارات الاجتماعية فيها بعض من بوادر تملل الملف لكنها لا تسمو إلى مستوى مطلبنا المتمثل أساساً في الترقية الاستثنائية بأثر مادي وإداري، أي بمعنى آخر لا تسمو إلى جوهر مطلبنا الذي هو إلغاء السلم 9 من التدريس وهذا مطلب لن تحققه الدولة في زمن التقشف إلا بنضال نوعي واستثنائي، فلما لا يكون التنسيق هو السبيل لذلك؟



«وجوب التمييز بين القيادات الإصلاحية والبيروقراطية وبين المناضلين. إن مناضلي القاعدة، حتى تحت قيادة بيروقراطيين وبتضامن معهم، مناضلون عاديون. وعلينا أن نبذل إزاءهم المستطاع للمحاجة في جوهر الأمور، ولا يعتبرونا مجانين أو يساريين. يجب أن نتفادى إعطاء مبررات للبيروقراطيين لتفعيل التضامن العاطفي، والعصوبي، عديم الجوهر فدنا. قد يتوجب أحياناً القيام بمواجهات قوية مع القيادات البيروقراطية، وحتى صدامات، لكن يجب قياس عواقب ذلك من زاوية نظر عزلة المناضلين الكفاحيين.» «التزامنا النقابي»

التشغيل بالتعاقد بين شعار الجودة وواقع تفكيك المدرسة العمومية

بقلم، التنسيقية الإقليمية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد- إقليم الناظور

مداخلة في الندوة التي نظمتها التنسيقية الإقليمية حول «التشغيل بالعقدة: بين شعار الجودة وواقع تفكيك المدرسة العمومية»، يوم 16 ديسمبر 2018. نحن واعون كل الوعي بأن التعاقد مفروض علينا لأن أغلب المشاركين في مباريات التعليم، هم أبناء عمال وفلاحين صغار وموظفين بسطاء وعاطلين ومهمشين ومنتجين صغار، يعيشون تحت نير الاستبداد في بحر من البؤس والتجهيل والمآسي الاجتماعية، الناتجة عن البطالة، وضعف الدخل، وتدهور الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة، وانعدام الشروط الدنيا لحياة لائقة.

وضع ليس اختياريا، بل لأن المجتمع المغربي مجتمع طبقي تنعم فيه أقلية ضئيلة من ملاكي المقاولات والبنوك والمزارع العصرية الضخمة وكبار ملاكي المدارس الخصوصية وكبار خدام الدولة باحتكار الثروة والسلطة. هذه الطبقة البرجوازية لا تأخذ بالحسبان سوى تحقيق المزيد من الأرباح ولو على حساب أبناء الشعب الفقير، لذلك قلنا بأن التعاقد لم يفرض علينا عسكريا أو بواسطة عنف مادي مورس علينا لنوقع العقد بل فرض علينا اقتصاديا وسياسيا وإيديولوجيا.

1. السياق التاريخي للتراجعات في قطاع التعليم:

لا يمكن استيعاب أبعاد ومرامي التشغيل بالتعاقد دون فهم مضمون ما سبقه من مخططات، إذ لا يخفى على أحد أن قطاع التعليم شكل منذ مستهل عقد الثمانينات هدفا لهجوم الرأسمال العالمي حيث تميزت هذه المرحلة بـ:

- تقنين تسجيل الموظفين في الجامعة (1982)
- إحداث رسوم التسجيل في الجامعة (1983)
- تضخم عدد المطرودين ابتداء من (1984)
- إصلاح 1985 القائم على انتقائية شديدة في التعليم العالي، وتشجيع التعليم الخاص والتكوين المهني، والسماح بتكرار سنة واحدة فقط في الثانوي.
- خفض عدد منح الدراسة بالخارج، وتحميل الشغيلة التعليمية ساعات عمل مجانية منذ 1985.
- تشجيع التعليم العالي الخاص.

التوظيف بموجب عُقُود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

- قرار الحد من منح الدراسة بالتعليم العالي (1993)...

2- المرتكزات المرجعية للتشغيل بالتعاقد:

كثيرا ما يصيح أغلب المسؤولين على القطاع بأعلى صوتهم بأن التعاقد جاء لسد الخصاص، لكن حقيقة الأمر أن مخطط التعاقد سياسة معلنة من قبل لأنه جاء ليثمن المادة 135 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين التي جاء فيها: «... ويتم تنويع أوضاع المدرسين الجدد من الآن فصاعدا، بما في ذلك اللجوء إلى التعاقد على مدد زمنية تدريجية قابلة للتجديد»، وبعده جاء المخطط الاستعجالي ليوضح التوجه أكثر، حيث نجد في المشروع 15: «وسوف تتم مراجعة أشكال التوظيف، إذ ستجرى على مستوى كل أكاديمية على حدة، وفق نظام تعاقدى على صعيد الجهة».

واسترسل المشروع 17، تحت عنوان التحقيق الفعلي للامركزية: «يتمثل التدبير الأولي الذي سيتم اعتماده في إتاحة استقلال للأكاديميات في تدبير الموارد البشرية على أساس تحديد الاعتماد الإجمالي من المناصب المالية المخصصة للجهة. وهكذا، فإن توظيف الأطر التربوية سيتم على الصعيد الجهوي، على أساس التعاقد بناء على أنظمة وقوانين خاصة بالأكاديميات».

ولتفادي أي رد جماهيري كما حدث سنة 1965 لجأت الدولة إلى عملية مفضوحة لإحداث خصاص المدرسين حيث تركت المدارس تعيش حالة اكتظاظ لا يطاق وحرمان من أطر التدريس لإيهام الشعب المغربي أن القرار فرضته ظرفية الخصاص المهول ومصالحة التلاميذ والاكتظاظ في الأقسام وارتفاع عدد المتقاعدين.

بعد كل هذه الإجراءات أصدر المجلس الأعلى للتربية والتكوين برنامجا جديدا تحت شعار إشهاري خادع وبراقي «من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والإرتقاء» سماه رؤية إستراتيجية للإصلاح 2015-2030، والتي بموجبها سيتم تصريف منظور البورجوازية في التعليم خلال 15 سنة جرعة-جرعة. وفي هذا الصدد ورد في الصفحة 31 من الرؤية الإستراتيجية «يتم، على المدى المتوسط، بالتدريج، اعتماد تدبير جهوي للكفاءات البشرية في انسجام مع النهج اللامتركمز لمنظومة التربية والتكوين، ومع توجهات الجهوية المتقدمة، مع تنويع أشكال توظيف مدرسي التعليم المدرسي وكوني التكوين المهني، وذلك طبقا للمادة «135» من الميثاق السالفة الذكر.

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

فرض التعاقد إقتصاديا:

نظرا لتخلي الدولة عن تشغيل الشباب أصبحت البطالة العنوان البارز للعصر الراهن، إذ ضربت في المقام الأول شريحة مهمة من الشباب حاملي الشواهد بمختلف تخصصاتها (خريجي كليات الآداب، والحقوق، والعلوم، والعلوم والتقنيات، ومدارس المهندسين، ومهن التمريض...).

استغلت الدولة الوضع وأعلنت عن مباراة التوظيف بالتعاقد كان آخر أجل للمشاركة في فيها هو 19 نونبر 2016، تحت ذريعة الجواب على مشكل البطالة المستشري، وتحقيق جودة التعليم ومردوديته، كأن الطريقة الوحيدة لمواجهة البطالة هي تكريس هشاشة التشغيل عبر القضاء على الشغل القار.

ليس الأمر غريبا أو جديدا، فاستغلال مآسي البطالة لفرض شروط استغلال لا تقبلها الشغيلة في حالات التشغيل القار ظاهرة قديمة قدم المجتمع الرأسمالي، إنه ابتزاز مفضوح من الدولة في حق الآلاف من طالبي الشغل: إما القبول بشروط التعاقد أو البقاء في جحيم البطالة.

فرض التعاقد سياسيا:

سهل ميزان القوى المائل لصالح البورجوازية خصوصا بعد تفشي البطالة هجوم الدولة على الوظيفة العمومية وفرض سياسة تقشفية قضت على المكتسبات التاريخية للطبقة العاملة وكافة الكادحين والمقهورين (الحماية الاجتماعية، الحق في الإضراب، الزيادة في سن التقاعد، الزيادة في نسبة الاقتطاع، تقليص رصيد المعاش...)، وفي المقابل وجد جيش المعطلين نفسه منزوع السلاح ودون قوة لازمة لردع هذا المخطط الطبقى.

فرض التعاقد إيديولوجيا:

بغية إفشال خطوة مقاطعة شبابيك التسجيل للمشاركة في مباريات التشغيل بالتعاقد بكل من (تطوان، القنيطرة، وجدة...) سخرت الدولة البورجوازية أبوابها للتطويل بتمتع المتعاقد والغير المتعاقد بنفس الحقوق والامتيازات، وأن التعاقد حل للاكتظاظ لإنقاذ التلميذ: وهل تريدون ضياع مستقبل التلاميذ؟...

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

ناهيك عن مهاجمة الدولة للقطاع العام وشن حملة إيديولوجية لإيهام الشعب المغربي بأن التشغيل بالتعاقد سيجعل الأستاذ أكثر فعالية ومردودية لأنه سيخضع بشكل دائم لمعايير تقييم كفاءته المهنية. لذلك تمكنت الدولة في فرض هذا المخطط إيديولوجيا.

3- التعاقد وأوهام الجودة والمردودية:

يريد إيديولوجيو الدولة إقناعنا بأن العصا السحرية التي اكتشفتها الدولة لضمان جودة التعليم هي التخلي عن الوظيفة العمومية وتعويضها بالتشغيل بالعقدة، لأن الإطار المتعاقد سيكون خاضعا بشكل دائم لمعايير تقييم كفاءته المهنية، ما يجعله مهددا بفسخ العقدة في حالة عدم إثبات كفاءته.

4- التعاقد: مزيد من تفكيك المدرسة العمومية:

يعد التعاقد من أوجه الهجوم البورجوازي على التعليم إذ يستمر هذا الأخير ببلدان عدة من بينها المغرب عبر تطبيق برامج ومخططات وإعداد مراسيم و قوانين الإجهاز على ما تبقى من الطابع العمومي لهذه الخدمة ويتخذ هذا الهجوم أوجه عدة يمكن إجمالها في:

- الملائمة مع المقاولات وحاجات الرأسمالية:
- انسحاب الدولة من التمويل:
- الخصخصة:
- اللامركزية: ويتجلى ذلك أساسا في انسحاب الدولة الواضح من ميدان التشغيل وإعطاء الصلاحيات للأكاديميات.
- ربط التعليم بسوق الشغل:
- التعليم بالكفايات: تعطي الباطرونا المتحكمة في التعليم أهمية أقل للمعارف التي يفترض أن تنقلها المدرسة، في حين تهتم بتمكين المتعلمين من كفايات أساسية تحددها الضرورات الاقتصادية، وذلك على حساب المعارف الضرورية التي تساهم في ترسيخ الثقافة النقدية لفهم العالم.
- تقليص النفقات العمومية.
- دعم الدولة للقطاع الخاص.

5- مخاطر تطبيق مخطط التشغيل بالتعاقد على ضوء الممارسة المهنية:

- ضرب الاستقرار المهني والنفسي والاجتماعي لعموم أجراء التعليم:
- يسهل التشغيل الهش نقل الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد من مقرات عملهم إلى النفوذ الترابي للمديريات الإقليمية دون احترام المذكرات المنظمة لهذا الأمر وذلك باستعمال أسلوب التهديد بفسخ العقدة إن لم يلتحق الأستاذ الذي فرض عليه التعاقد بمقر العمل المفروض عليه.
- مكنته الأستاذ من خلال فرض تدريس مواد خارج تخصصه ما ينعكس سلبا على المتعلمين والأستاذ وهذا يتناقض مع شعار الجودة والمردودية.
- تكريس التمييز بين فئات الشغيلة التعليمية.
- ضرب وحدة شغيلة التعليم:
- العمل بنظامين متناقضين بقطاع التعليم، نظام التوظيف المعمول به منذ نهاية الخمسينيات، والنظام الأساسي لأطر الأكاديميات، سيهدد وحدة شغيلة التعليم، وسيزيد من تشتتهم وسيخلق مصاعب كبيرة في توحيد نضالاتهم. إذ ستختلف مطالب الفئتين، فئة مرسمة وأخرى غير مسموح لها بالترسيم، فئة تعمل في شروط قارة وأخرى معرضة للطرد في أية لحظة.
- ضرب الحق في التقاعد:
- ورد في المادة 27 من النظام الأساسي الخاص بأطر الأكاديمية الجهوية لجهة الشرق: «تخضع الأطر المتعاقدة بالأكاديمية فيما يخص التقاعد للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد المحدث بالظهير الشريف رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) كما وقع تغييره وتتميمه».
- وهذا نظام يطبق على المستخدمين المؤقتين والمياومين والعرضيين العاملين مع الدولة والجماعات المحلية، والمستخدمين المتعاقدين الجاري عليهم الحق العام. ويأتي هذا الإجراء لتسهيل تمرير الهجوم على الحق في التقاعد وذلك بعد استهداف الدولة للصندوق المغربي للتقاعد عن طريق «الزيادة في نسبة الاقتطاع، تقليص رصيد المعاش، الزيادة في سن التقاعد».
- ممارسة التعسف والشطط في استعمال السلطة من طرف مجموعة من المتسلطين.
- تأخر صرف أجور مجموعة من الأساتذة على مستوى مجموعة من الأكاديميات

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

لأنها تخضع لإمكانيات الأكاديميات.

- تحريك الأستاذ من التأهيلي إلى الإعدادي أو العكس نظرا لوضعيته الهشة، وكذا عدم تحديد الإطار فيما ما يسمى بالنظام الأساسي لأطر الأكاديميات مما يجعله عرضة للتحريك المتتالي.

- قس على ذلك الشروط غير اللائقة التي مرت منها التكوينات وعدم التزام الدولة ومؤسساتها بالتعويض عنها، ناهيك عن حرمان الأساتذة من بطائق التغطية الصحية ومؤسسة الأعمال الاجتماعية.

6- وظائف المدرسة:

تؤدي المدرسة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي ووظيفة مزدوجة، فهي مسؤولة من جهة عن ضمان استمرارية تزويد الاقتصاد والدولة البرجوازية بالعمال المؤهلين والأطر الضرورية لتسيير دواليها (وكذلك بالمعلمين والأساتذة لإعادة إنتاج هذه العملية)، إن المهمة هنا هي تزويد المنشآت الرأسمالية بيد عاملة مؤهلة وليس خلق فرص شغل، ومن جهة أخرى «فالمدرسة» قناة لتمير الإيديولوجيا السائدة التي تقنع الكادحين بضرورة انقسام المجتمع إلى أسياد وعبيد، وذلك للحفاظ على نفس العلاقات السائدة، مع العمل دائما على خوض حرب ضد المعارف الضرورية لترسيخ الثقافة النقدية التي تجعل الشباب يفهم العالم الذي يحيط به.

7- ما السبيل لإسقاط مخطط التعاقد:

إن واقع الممارسة المهنية أثبت مخاطر التعاقد وانعكاساته السلبية سواء على المدرسة العمومية أو على الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد منذ الشروع في تطبيقه.

إن مستقبل التعليم العمومي في البلد كما في كافة البلدان الرأسمالية الأخرى مهدد بالتفكيك بسبب السياسات الطبقية، وفي المقابل تشجع الدولة التعليم الخصوصي على حساب التعليم العمومي.

ليس قرار التشغيل بالعقدة سوى استمرارا في تمرير مخططات الدولة لإضفاء المزيد من المرونة والهشاشة وفرط الاستغلال، بما يعني المزيد من تملص الدولة

التّوظيف بمُوجب عُقُود، تعَدّي غاشم، فكيف نتصدّى له؟

من التمويل العمومي للمدرسة، مما سيعمق أزمة التعليم بالمغرب، ويعمق احتداد الصراع الطبقي بين البورجوازية وعموم المهتمشين والمضطهدين وأجراء القطاع من جهة أخرى.

لهذا وجب ربط النضال من أجل حقوق الشغيلة التعليمية وعلى رأسها إسقاط التعاقد، بالنضال من أجل إنقاذ المدرسة العمومية وضمان حق المتعلمين في تعليم مجاني وجيد، وهذه المهمة ملقاة بشكل رئيسي على عاتق النقابات العمالية.



التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد: إلى أين؟

بقلم، محمد أيت احمد- المنسق الإقليمي للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد- مديرية شيشاوة

25 نوفمبر، 2018

لاشك أن السؤال الذي يشغل جل- إن لم أقل كل الأساتذة والأستاذات المفروض عليهم التعاقد- هو مآل معركتنا ومصيرها وأفقها في ظل مجموعة من المعطيات ذاتية وموضوعية. ومن الطبيعي جدا أن يسيل المداد بسبب هذا القلق والخوف على المستقبل، مستقبل معركة الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد.

ولكن الحكمة والرزانة تقتضي من مناضلي ومناضلات التنسيقية الوطنية الحذر ثم الحذر من السقوط في بعض المطبات أو بالأحرى فتح المجال أما المتريبين والمتكالبين لاستغلال هذا القلق لصالح أعداء الكرامة والعدالة. فمما ليس فيه شك أن العدو يعمل مسخرا كل أجهزته ووسائله من أجل إيقاف هذه المعركة.

ومن باب التفاعل الإيجابي مع كل التساؤلات التي تطرح نفسها أمام التنسيقية الوطنية ومناضليها ومناضلاتها، كان لا بد أن نوضح بعض الأمور ولو بشكل مختصر، في محاولة لفتح نقاش جاد حول سبل تطوير نضالات التنسيقية وتجاوز بعض المعوقات.

إن طبيعة ملف الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وضخامة معركتهم، تفرض بما ليس فيه مجال للشك ضرورة التفكير مليا في طبيعة كل الخطوات التي سيقرونها لتوجيه السهام لأهدافها، لكي لا تكون الحركة هي كل شيء والهدف لا شيء. بل وان الضرورة تقتضي الاستفادة من تقييم التجارب السابقة لتقويم ممارستنا النضالية وتطوير أدائنا النضالي وإحراج الدولة وكل الأطراف المعنية بهذا الملف والسير بخطى ثابتة نحو تحقيق الإدماج وإسقاط هذا المخطط المشؤوم.

التنسيقية وباقي الاطارات:

لابد وأن نذكر- لعل الذكر ينفع المؤمنين- أن طبيعة هذه المعركة وحجمها يطرح بالضرورة سؤال الوحدة على أرضية ملف مطلبنا متكامل يخص الشغيلة التعليمية بشكل عام. وعلى رأس هذا الملف إسقاط هذا المخطط وإيقاف هذا الخيار التصفوي. وبالتالي فتح النقاش مع جميع الإطارات والتنسيقيات وكل

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

المعنيين من أجل تشكيل جبهة نضالية قوية ضد وحدة العدو لم يعد قابلاً للجدال.

إن استحضرننا المعطيات التي أشرنا إليها سابقاً واستحضرننا خلاصات التجارب النضالية السابقة (الاساتذة المتدربون- 10000 إطار – العرضيون...) ومنهم من لا يزال يزلزل الشوارع الى اليوم (الزنانة -9 ضحايا النظامين- حملة الشواهد...).

إن فتح النقاش والانفتاح على كل الإطارات لا تعنى بالضرورة محاباة هذه الأطراف والارتقاء في أحضانها أو شيء من هذا القبيل، كما يروج له البعض ويستغله للهجوم على التنسيقية ومناضليها.

ولا يعنى كذلك ترك الفرصة للبعض لخدمة مصالحه الذاتية في مقابل المصلحة العامة، وإنما يتطلب كذلك التصدى لكل محاولات التشتيت والهجوم على استقلالية التنسيقية وأهدافها، ما يتطلب الإجابة على التساؤلات المركزية التي قد تفتحا باباً جديداً لتطوير معاركنا.

التنسيقية وسؤال ما العمل:

إن الإجابة على هذا السؤال- باعتباره سؤالاً مركزياً- يقتضي استحضار ما أشرنا إليه سابقاً في علاقتنا مع جميع الأطراف والإطارات، مع ضرورة تقوية الذات ووضع تصور متكامل لكل أشكال التنسيق على جميع مستوياته لكي يكون حضور التنسيقية وازناً وقوياً في كل المبادرات النضالية، مع ضرورة العمل على كسب ثقة جميع الفاعلين في القطاع كما جميع فئات الشعب المغربي، مع العلم أننا نطرح كمناضلين داخل التنسيقية مجموعة من المدخلات للاشتغال عليها:

الجانب الإعلامي:

كلنا نعلم أن النصر في مثل هذه المعارك لا يتأتى إلا بمجابهة الدولة على المستوى الإعلامي، وفضح مخططاتها وتنوير الرأي العام بكل تفاصيل هذه المعركة لكسب الشرعية الجماهيرية. خاصة وأن العدو لديه ما لديه من الوسائل لقلب الموازين لصالحه، إذا لم تؤخذ الأمور بالجدية اللازمة في هذا الأمر. وبالتالي لا بد من أن نقر بأننا ملزمون اليوم أكثر مما مضى بالعمل على تقوية الجبهة الإعلامية على جميع المستويات والعمل على القيام بالمهام المرتبطة بهذا الأمر على أحسن ما يرام.

التوظيف بموجب عُقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

ونعتقد من وجهة نظرنا أن ضرورة العمل على هذه الواجهة يجب أن يتجه إلى بعض الأمور أهمها:

– القيام بفرز اللجان وبدقة متناهية تتحمل مسؤولية الترافع عن الملف بكل المنابر الإعلامية محليا وطنيا ودوليا إن اقتضى الأمر.

– برمجة لقاءات تواصلية مع جميع الأساتذة والأستاذات لتوضيح تفاصيل الملف ومستجداته.

– برمجة ندوات محلية وجهوية ووطنية بتنسيق مع جميع الإطارات وجميع الفاعلين لتنوير الرأي العام بخبايا المخطط ومستجداته وخطورته على مستقبل المدرسة العمومية.

– فتح نقاش جاد ومسؤول مع كل التنسيقيات المتواجدة في الميدان للدخول في معارك موحدة يُوَظَرها ملف مطالبي موحد يضم جميع مطالب الشغيلة التعليمية وعلى رأسها إسقاط التعاقد.

– إعطاء الأهمية اللازمة للبرامج النضالية المراد تسطيرها عبر اختيار الزمان والمكان وطبيعة الخطوات بدقة وبمراعاة جميع المعطيات والشروط والعمل على نقط ضعف النقيض.

– مواكبة كل الخطوات بما يمليه ذلك من مهام على اللجان وطنيا جهويا ومحليا. إن إعطاء الأولوية لكل هذه الأمور في نظرنا من قبل التنسيقية بكل هياكلها سيفتح آفاقا جديدة في معركة الكرامة والعدالة الاجتماعية، لنيل النصر المنشود وإسقاط المخطط المشؤوم. خاصة إن تم التركيز على كل الأمور التنظيمية المشار إليها لريح رهان الذات والابتعاد عن الارتجالية وإنجاح البرامج النضالية. وفي الأخير لكم مني زميلاتي زملائي تحية الصمود والتحدي.



الباب الثالث:

تجاربُ نضالٍ سابقةٍ



التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

شغيلة التعليم: بين إضفاء الفتوى على النقابات وخيار النضال الودودي

الاثنين 1 أيار (مايو) 2006

المناضل-ة عدد: 12

تأتي المبادرات التمييزية للنقابات التعليمية، وتلك التي تضي عليها الطابع الفتوي، لتضعف مرة أخرى وحدة الشغيلة وتقوي أعداءها الطبقين، وتسهل عليهم تمرير مخططاتهم التصفوية من دون أدنى مقاومة. هذا في سياق الهجوم على مكاسب شغيلة التعليم وحقوقها عبر تدمير قطاع التعليم كخدمة عمومية، حيث تخلت الدولة عن التزاماتها تجاه القطاع، بضرب مجانية التعليم ودعم القطاع الخاص وإعفائه من الضرائب كلياً أو جزئياً، والتخلي عن التجهيز الذي أصبح من مسؤوليات الجماعات المحلية، وتفكيك القوانين المنظمة للتعليم و تطبيق أخرى أكثر رجعية: نظام أساسي يكرس الكوفا ويشرعن العمل بالساعات الإضافية، ويُفعل شهادة الكفاءة التربوية والعمل بالعقدة ويتراجع عن إمكانية الترقية بالشواهد... وفي مجال الأجور، تم إلغاء ظهير 31 أكتوبر 1959 المتعلق بالسلم المتحرك للأسعار والأجور، وهو ما يؤدي إلى فك الارتباط الهيكلي بين تطور الأجور وتطور الأسعار، ويؤدي- في إطار الإجراءات الحكومية الأخرى المتمثلة في إلغاء صندوق المقاصة والزيادة في أثمان العديد من المواد الأساسية- إلى تدهور كبير في القدرة الشرائية. وفي مجال الصحة تم تمرير قانون مدونة التغطية الصحية الأساسية الذي يقضي بضرورة التأمين الإجباري على المرض، ليتم إضافة اقتطاعات أخرى من الأجور الهزيلة أصلاً، وينضاف بذلك هذا القانون إلى مرسوم 1999 ليلغيا بشكل صريح مجانية التطبيب.

سيرورة متواصلة من إضعاف النقابات

لقد مضى الآن أكثر من أربع سنوات على تأسيس نقابتين تعليميتين؛ الأولى تمت إعادة تأسيسها من طرف أعضاء من حزب العدالة والتنمية، والثانية أسسها أعضاء من حزب الإتحاد الاشتراكي إثر تمزيق للنقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. فماذا كانت النتائج؟

لقد تحول جزء من الشغيلة على إثر هذه الإنقسامات إلى كاسري إضراب رغم وحدة المطالب والمصالح المشتركة. وتم اختصار الملف المطلي الوطني في نقطتين

مجزأتين: النظام الأساسي وقانون التعويضات. ولم يتم تطبيق ما اتفق عليه من قبل عملية الإنشقاق رغم هزائته، ورغم ما يحتويه من تراجعات. وتم التراجع عن البرامج النضالية المسطرة سابقا والمتمثلة في المسيرة الوطنية والإضرابات التصعيدية والإعتصامات الممركزة بالعاصمة...

الحصيلة هي المزيد من إضفاء الفئوية، واليأس والعزوف عن النضال النقابي، والمزيد من المخططات التصفوية والقوانين الجائرة.

إن سيرورة التفكيك والتمزيق لم تتوقف. فخلال سنة 2005 تأسست الهيئة الوطنية للتعليم، وخلال يناير 2006 تأسست لجنة أساتذة التعليم الابتدائي، بمبرر الحرص على مصلحة شغيلة الفئتين و «محاربة المتربصين بنضالاتهما». وبغض النظر عن الخلفيات الأخرى التي قد تكون مبررات لتأسيس هذه الإطارات، فإن طابعها الفئوي وجزئية مطالبها واستقلاليتها عن النقابات المحلية والمركزية سيجعل منها إطارات هشة غير قادرة على الصمود. وقد تتمكن في أحسن الأحوال، إذا ما تم دعمها من طرف أعداء الشغيلة ماديا ومعنويا، من أن تحقق جزءا ضئيلا من مطالبها الجزئية يسهل التراجع عنه. لكن ذلك سيكون مقابل ثمن باهظ جدا: إضعاف صفوف الشغيلة ووحدها. مما سيسهل على الدولة البرجوازية تطبيق ما لم تستطع تطبيقه من إجراءات تعسفية وتقشفية والتراجع عن كل ما حققته للفئات من فتات.

إن هذه السيرورة المتسمة بالتفكك (وهو ما تسعى له الدولة البرجوازية اليوم) لشرط ملائم لحرمان الشغيلة من أسلحتها. الدولة اليوم تسعى إلى تسريع وتيرة الاستغلال أكثر من أي وقت مضى في كل ما هو اجتماعي تطبيقا لتوصيات وأوامر المؤسسات المالية الدولية وتنفيذا لمصالح الشركات العالمية ووكلائها المحليين. إنه الخيار الوحيد الممكن من أجل بقائها كمنافس وكنظام اقتصادي وسياسي مسيطر. لهذا السبب فإنها لجأت وستلجأ لكل وسائل الإخضاع والإبتزاز والقمع، بما في ذلك تجريم حق الإضراب. لقد تم إنجاز المشروع القاضي بالإجهاد على هذا الحق، وأعداء الشغيلة ينتظرون اللحظة المناسبة والشروط الملائمة للمصادقة عليه. أما تطبيقه فهو ساري المفعول في قطاعات عديدة وخصوصا مع تكريس الفصل 288 من القانون الجنائي الذي تم تحريكه بشكل غير مسبوق ضد

النقابيين في جل المدن العمالية.

فهل تستطيع فئة أوفتتان تعليميتان مفصولتان عن الحركة النقابية والإجتماعية النضال ضد قانون الإضراب؟ هل ستم تسوية الوضع المادي والمعنوي للفئتين بصفة نهائية بدون تطبيق نظام أساسي عادل حيث تتم الترقية بدون كوطا.. هل تستطيع فئتان أو أكثر النضال وحدهما من أجل هكذا نظام؟

أليس المطلوب هونضال شامل من أجل نظام أساسي عادل، ومن أجل الزيادة في الإيجور وإصلاح نظام التقاعد وإلغاء ساعات فرط الاستغلال المسماة «تضامنية» والساعات الإضافية، ومراجعة النظام الضريبي، وتعميم السلم المتحرك للإيجور والأسعار، وتوسيع صلاحيات اللجن الثنائية وإعطائها سلطة القرار، ومن أجل الحريات النقابية والخدمات الصحية المجانية، والتوزيع العادل للثروات الوطنية...؟

إن النضالات الفئوية عموما هي نضالات تركز ممارسة نقابية انتهازية، لا تساهم في مراكمة التجربة ولا تساعد على بناء ميزان قوى لصالح الشغيلة يمكن من تحصين المكتسبات والإستمرار في الدفاع عن المصالح الحيوية والعامّة للشغيلة. ليست الأمثلة هي ما ينقصنا لندرك هذا جيدا: فتجربة العرضيين مثلا، رغم اختلافها عن النضالات الفئوية الأخرى (لأنها كانت، إلى حد ما، تعمل وطنيا في إطار الإتحاد المغربي للشغل) استطاعت بنضالها المستقل عن الأحزاب والدولة أن تؤجل تطبيق المنشور الثلاثي، وأن تنتزع جزئيا حق الإدماج في السلم العاشر لبعض من حاملي شهادة الإجازة. لكنها لم تستطع أن تناضل مع فئة العرضيين حاملي البكالوريا وفئات أخرى من داخلها، ولا استطاعت أن تحد من إعادة تطبيق مضمون المنشور المتمثل في المادة 135 من الميثاق. وكذلك نظام الكفاءة التربوية الذي يشرعن العمل بالعقدة. لقد نتج عن نضالات هذه الفئة تفكيك واضفاء فئوية إضافي من داخلها؛ أساتذة مدمجون رقم 1، أساتذة مدمجون رقم 2، وحاملوا شهادة البكالوريا. ونعتقد أن هذا التفكك الداخلي -حتى لا نقول هذا التحلل- يهدد كل اللجن الفئوية التعليمية المعادية للوحدة النقابية، بحيث سنتحدث عن لجنة أساتذة التعليم الإبتدائي سلم 8، ولجنة أساتذة التعليم الإبتدائي سلم 9... ولجنة أخرى للمسوين ماديا وأخرى للذين لم يسووا بعد... وهكذا.

ماذا عن مبرر تبقرط النقابات؟

إن المبرر الأساسي لتأسيس هذه النقابات، والهيئات، واللجن، كان دائما هو تبقرط النقابات القائمة. ولكن، ألم تتحول النقابات الجديدة (والجدة هنا مرتبطة بتاريخ الإنشقاق أو التأسيس وليست جدة في التصور أو أشكال الفعل النقابي) ألم تتحول إلى بروقراطيات أكثر تعفنا؟ ألم تقرر الهيئة واللجنة المحدثه بالإبتدائي إضرابات بشكل بروقراطي وتأسست بشكل فوقي وبروقراطي؟

كل القيادات مؤهلة للتبقرط، نظرا لما يتيح موقع القيادة من امتيازات اجتماعية ومعنوية ومادية. لقد تحول العديد من القادة النقابيين إلى برلمانيين وأعضاء مجالس بلدية وأعضاء بالمكاتب المسيرة للمؤسسات الإجتماعية، وأثناء التفاوض مع الدولة يحصل البيروقراطي على امتيازات خاصة، التفرغ ذاته امتياز إذ يمكن البيروقراطي من الهروب من مشاق الوظيفة...

عوامل التبقرط كامنة في كل المنظمات الجماهيرية. لكنها تتعمق و تتقوى مع تفشي السلبية في صفوف الشغيلة. وعلى جميع النقابيين الديمقراطيين محاربة هذه العوامل بالإنخراط الجماعي في النقابات والنضال من أجل إشراك القاعدة في التسيرو واتخاذ القرار، ومحاربة صيغة «تفويض الصلاحيات» للأجهزة، ووضع رقابة صارمة على الأجهزة التنفيذية في علاقتها بالدولة وأرباب العمل، وتحديد سقف زمني للمسؤولية النقابية، و ضمان سير عادي للإجتماعات النقابية والمؤتمرات، واعتماد مبدأ الإقتراع السري في عمليات انتخاب الأجهزة، ومحاربة تبعية النقابات للأحزاب السياسية، و ضمان حرية التعبير والرأي و القبول بتعايش الإتجاهات السياسية.

مقومات الصمود الحقيقية

نعتقد أن المبادرات النقابية التي يمكنها الصمود، وتستطيع فعلا الحرص على مصلحة الفئة التي تدافع عنها و مواجهة « المتربصين بنضالاتها» - كما يحلو القول للبعض- بعيدا عن ردود الأفعال والخلافات الحزبية والمصالح الضيقة، هي المبادرات التي سيرتبط نضالها بالنضال العام لكافة الشغيلة ويندرج ضمن استراتيجية وممارسة نقابيتين بديلتين تضعان حدا لسيرورة الإنقسام والتفكك

التوظيف بموجب عُقُود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

وتساهمان في بناء نقابة مستقلة ديمقراطية جماهيرية تقدمية مكافحة. وهذه الإستراتيجية النقابية ليست جديدة على العموم، إنها خيار كل المناضلين الديمقراطيين الذين رفضوا الهروب إلى الأمام والإنسحاب من المنظمات النقابية، ورفضوا التضحية بمطالب الشغيلة و الديمقراطية الداخلية مقابل كراسي بالأجهزة وناضلوا من أجل استقلالية النقابة عن الدولة والأحزاب رغم أشكال التنكيل التي تعرضوا لها من طرف البيروقراطية.

مضمون النقابة العمالية المكافحة

إننا في سياق سياسي صعب، تنامت فيه سلطة الشركات العابرة للأوطان اقتصاديا و إديولوجيا و سياسيا. و أصبح الرأسمال المعولم المحدد الرئيسي لسياسة و اقتصاد الدول عبر مؤسساته الدولية. و حيث الحركة النقابية و الإجتماعية تواجه هجوما طبقيًا ضاريا، و على الصعيد العالمي. فلا يمكن تصور حركة نقابية محلية قوية صامدة دون نهج سياسة تضامنية عالمية تقف في وجه العولمة النيولبرالية، و تغير موازين القوى على المستوى العالمي لصالح الطبقة العاملة و الكادحين، و تربط النضال النقابي بالنضال الإجتماعي. لا مستقبل لنقابة لا تدافع عن الشغل واستقراره، ولا تناضل ضد تمركز الثروات، و ضد ميزانية التقشف، و من أجل إلغاء الديون، و ضد اضطهاد النساء والأطفال. كما يجب ألا نتوهم أن النضال المحلي داخل النقابات كافٍ وحده لبناء هذا الخيار. النضال المحلي أساسي لتجسيد ممارسة نقابية جديدة و بديلة تنبني على الإحترام الفعلي للديمقراطية الداخلية، لكنه غير كاف لأن أهم مطالب الشغيلة ذات طابع وطني.

إن مسؤولية النقابيين الحقيقيين جسيمة، على اعتبار أن خيار الوحدة النقابية خيار صعب، لكنه الخيار الوحيد الممكن لبناء نقابة كفاحية قادرة على ضمان الكرامة و الحقوق لجميع الشغيلة، و يستلزم بناء هذا الخيار مشاركة جميع النقابيين الكفاحيين في نقاش حول أزمة العمل النقابي و البديل. و حتى نساهم من جهتنا في دعم هذا الخيار نقترح ما يلي:

- النضال ضد كل أشكال الإنشقاق و التمزيق التي تعرفها النقابات اليوم

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

- التعبئة الشاملة لضمان شروط أحسن تمكن الشغيلة من الإنخراط النقابي.
- النضال ضد البيروقراطية، عبر رفض سياسة السلم الإجتماعي، لأن الحرب الطبقيّة ضد العمال و الكادحين مستمرة، وعلينا أن نخوضها من موقعنا. و الدفاع عن المطالب الحيوية و الآنية للشغيلة و التمسك بموقف صارم بخصوص الإستقلال التنظيمي إزاء الأحزاب السياسية. خصوصا أن المنظمات النقابية تعرف واقعا خطيرا يتمثل في هيمنة الأحزاب الليبرالية على النقابات، هذه الأحزاب التي أصبحت مندمجة في الدولة أو تطمح للإندماج قريبا. لا وحدة نقابية بدون الإستقلال عن الأحزاب السياسية، مع ضمان التعدد السياسي داخل النقابة.
- يجب البدء في تأسيس توجه نقابي مستقل إعلاميا و نضاليا من داخل المنظمات النقابية على صعيد المناطق و القطاعات، وذلك عبر:
- * تنظيم ندوات في كل المناطق التي تتواجد بها إمكانية فتح نقاش حول الإستراتيجية النقابية السائدة و البديل، من أجل تقييم التجارب و تبادل الأفكار و تجميع المناضلين الراغبين في بناء حركة نقابية مستقلة و ديمقراطية.
- * التنسيق النضالي و تجسيد التضامن العمالي في خضم النضالات العمالية و شعبية.
- * العمل اليومي الدؤوب إلى جانب الشغيلة و كافة الجماهير في الفروع النقابية، و على المناضلين تحمل مسؤوليتهم النقابية في ذلك و إعطاء المثال في النضال.
- * تكوين مجموعات نقابية موحدة في المدن، أو على الصعيد القطاعي، تضم النقابيين المعارضين للبيروقراطية بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية و النقابية، تنسق عملها بالمدينة و تقوي تواجدتها بالنقابات المحلية .
- * خوض نقاش من داخل اللجن و الهيآت التي أصبحت تتبنى مطالب الفئات التعليمية و تعلن انتقادها للبيروقراطيات، من أجل إقناع الفئات بضرورة الوحدة و الإنخراط في النقابات من أجل تقوية الفروع النقابية و دعم النضال المحلي و النضال ضد البيروقراطية من داخل النقابات.
- * البدء في توسيع دائرة التنسيق النضالي بين كافة الفروع المناضلة بغض النظر عن انتمائها النقابي.

التوظيف بموجب عُقُود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

التنسيقية الوطنية لأساتذة سدّ الخصاص ومُنشطي التربية غير النظامية: نضالٌ من أجل الحق في الإدماج الفوري في أسلاك التعليم العمومي

الأربعاء 8 شباط (فبراير) 2012

جلال- مناضل في التنسيقية الوطنية

في ظل استمرار الدولة في تطبيق إملاءات المؤسسات المالية العالمية مشرعة سياسة الإقصاء والتهميش والهشاشة. وأمام تنامي الحركات الاحتجاجية ذات البعد الكفاحي في مختلف مناطق البلد والمثأثرة أساسا برياح الثورات الإقليمية. تخوض التنسيقية الوطنية لأساتذة سدّ الخصاص والتربية غير النظامية معركة وطنية من أجل حقها المشروع في الإدماج الفوري في سلك التعليم العمومي.

سدّ الخصاص والتربية غير النظامية .. تطبيق لتوصيات البنك الدولي وأمام الخصاص المهول في الأطر التعليمية، و"عجز الميزانية العامة" بسبب استنزاف المديونية الخارجية لثروات البلاد، تقدم البنك الدولي في تقريره حول التعليم بالمنطقة 2008 بحل يحمل عنوان "زيادة المرونة وتحسين الأداء" ومعنى ذلك إذا ترجم إلى لغة البشر: تكثيف استغلال المدرسين مع قضم شبه كلي لحقوقهم الاجتماعية.

فرض البنك الدولي على الدولة القيام بـ"زيادة تشجيع تقديم التعليم من مؤسسات غير عامة"، وهو ما وفت به الدولة مصدرة "المخطط الاستعجالي" الذي عمل على تنويع الوضعيات القانونية للمدرسين من أشكال تعاقد جهوية وتعاقد مع جمعيات المجتمع المدني لتقديم خدمات التعليم دون أن تكون هناك علاقة قانونية مباشرة بين المدرس ومؤسسات التعليم.

ظاهرة أساتذة سدّ الخصاص والتربية غير النظامية، ليست ظاهرة عرضية أو تجليا لسوء التسيير والتدبير، بل إستراتيجية متعمدة تنهجها الدولة لتصرف هجومات المؤسسات المالية الدولية على الحق في التعليم.

تجارب سابقة... المعلمون العرضيون

ليست هذه الظاهرة لصيقة بالمخطط الاستعجالي فقط، بل سبقها تجربة المعلمين العرضيين طيلة العقد الأول من القرن 21. وهي على كل حال من بنود

التوظيف بموجب عُقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

خاض أكثر من 4000 معلم عرضي (يدرسون أكثر من 100 ألف تلميذ) طيلة 10 سنوات نضالات ضارية من أجل حقهم في الإدماج داخل أسلاك التعليم العمومي، في إطار "اللجنة الوطنية للمعلمين العرضيين"، المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل.

طالب المعلمون العرضيون بإلغاء المنشور الثلاثي الذي يكرس العمل بالعقدة دون أمل في الإدماج والترسيم، ويعتبر فئة المعلمين العرضيين بمثابة أعوان داخل الوزارة، وأجراً تأجير المعلمين العرضيين شهرياً، والإسراع بإخراج قرارات التسمية الجماعية، علاوة على وضع جدول زمنية مدققة لإدماج المعلمين دون إقصاء حاملي شهادة البكالوريا وما دونها وضحايا التكوين، والتعجيل بوضع تحيين لوائح رسمية تضم كافة المعلمين العرضيين.

وقد نجح المعلمون بنضالاتهم على فرض تلبية المطالب، لكن ذلك تطلب عقداً كاملاً من النضالات، لكن نجاحهم أكد أن المطالب تنتزع ولا تعطى.

وشهد الموسم الفارط نضالات لمنشطي التربية غير النظامية ومحو الأمية، انتهت بدمج حاملي الإجازة، مع إقصاء حاملي البكالوريا وحاملي شهادة «الدوغ».

أساتذة سد الخصاص ومنشطي التربية غير النظامية.. نضال فتي من أجل

الإدماج

أزيد من 600 أستاذ وأستاذة، يؤدون مهام التدريس في وضعية «قانونية» بالغة الهشاشة، حيث لا وثيقة تؤكد علاقتهم مع النيابة أو مؤسسات التعليم العمومي، باستثناء مناطق (زاكورة وورزازات..) حيث قامت نضالات محلية أرغمت النيابة الإقليمية على منح الأساتذة وثيقة «تكليف» أو ترخيص «لأداء مهام سد الخصاص».

تأسست تنسيقيات محلية للنضال من أجل ملف الإدماج، مركزت نضالاتها بالرباط، في معركة وطنية ابتدأت يوم 30-01-2012.

يوم الاثنين 30 يناير 2012 ثم استقبال الأساتذة والأستاذات الذين حلوا بالعاصمة، وثم عقد جمع عام تخلله نقاش آليات التنسيق الوطني بين مختلف التنسيقيات المحلية (ورزازات، زاكورة، مراكش، سيدي افني، سيدي قاسم،

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

سيدي سليمان، الدار البيضاء، تارودانت، تنغير، الراشيدية، شتوكة ايت باها، تيزنيت...)، تم خلاله فرز اللجان الوظيفية لتنظيم المعركة (لجنة الشعارات، لجنة الضبط، لجنة الاعلام والثوثيق، لجنة الاتصال، لجنة التغذية، اللجنة الطبية).

وفي المساء نظمت التنسيق الوطنية وقفة احتجاجية أمام وزارة التربية الوطنية، تخللتها شعارات وكلمات منددة بالتهميش والإقصاء ومطالبة بالإدماج الفوري. الثلاثاء 31 يناير 2012 انطلقت مسيرة من أمام الاتحاد المغربي للشغل في اتجاه وزارة التربية الوطنية، ثم تتويجها باعتصام إلى غاية الخامسة مساء.

الأربعاء 01 فبراير 2012 انطلق مسيرة من أمام مقر الاتحاد المغربي للشغل في اتجاه وزارة التربية الوطنية ثم خلالها عرقله حركة السير لمدة 20 دقيقة وبعدها التحق الأساتذة بمبنى الوزارة مجسدين اعتصاما إلى غاية الساعة الثالثة والنصف وخلال المساء انطلق المعتصمون بمسيرة في اتجاه البرلمان رافقتها متابعة من مختلف أنواع قوى القمع، وأمام البرلمان التحمت المسيرة بمسيرة الأطر العليا المعطلة ومسيرة تنسيقية المجازين المعطلين رفعت خلالها شعارات ضد سياسة الإقصاء والتهميش، لتختتم هذه المحطة النضالية أمام مقر الاتحاد المغربي للشغل.

الخميس 02 فبراير 2012 نظمت مسيرة من أمام مقر الاتحاد المغربي للشغل في اتجاه البرلمان بالرغم من الأمطار الغزيرة التي كانت تتهاطل لم تثمهم عن تفعيل شكلهم النضالي المقرر، حيث جابت المسيرة أغلب الشوارع المحاذية للبرلمان في أشكال نضالية تصعيدية متمثلة في قطع الطريق قبل أن تتوقف أمام البرلمان لأزيد من ساعتين، بعدها انطلق الأساتذة في مسيرة اتجاه وزارة التربية الوطنية لتختتم المسيرة أمام مقر الاتحاد المغربي للشغل.

الجمعة 03 فبراير 2012 تعرض أطر التنسيق الوطنية لأساتذة سد الخصاص ومنشطي التربية غير النظامية صباح هذا اليوم لهجوم شرس من قبل قوات القمع أمام مقر نقابة _ ا م ش _ عند انطلاق مسيرتهم في اتجاه وزارة التربية الوطنية إذ حاصرتهم من جميع الاتجاهات. ومساء لاحقت قوات القمع الأساتذة من أمام الوزارة إلى مقر _ ا م ش _ مستعملة مختلف ألوان القمع (ضرب، كلام نابي...)

التوظيف بمُوجب عُقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

أصيب خلالها جل الأساتذة بإصابات متفاوتة الخطورة و تم اعتقال وتعنيف أحد الأساتذة (أحمد بوينشة). وبعد التثبت بإطلاق سراحه تم الإفراج عنه. هذا وبعد انتهاء كل محطة نضالية يجتمع مجلس التنسيق الوطني لتقييم كل شكل نضالي وتسطير الشكل النضالي الموالي. الأحد 05 فبراير 2012، شاركت التنسيق الوطنية في مسيرة حركة 20 فبراير بالرباط.

إن التنسيق الوطنية عازمة كل العزم على خوض كل الأشكال النضالية الكفيلة بتحقيق ملفها المطلي، وستدخل المعركة في أسبوعها الثاني على التوالي. صباح يوم الثلاثاء 07 فبراير تم قمع الوقفة المزمع تنظيمها من طرف التنسيق الوطنية... أمام وزارة التربية الوطنية و تمت محاصرة مناظلي التنسيق الوطنية أمام مقر الإتحاد المغربي للشغل. وفي المساء عقد مناظلو التنسيق الوطنية جمعا عاما تم فيه مناقشة الورقة التنظيمية و تقييم و آفاق المعركة الوطنية ليخلص الجمع العام إلى رفع المعركة الوطنية و استمرارها على مستوى التنسيقيات المحلية. إلى الأمام من أجل الاستجابة لمطالب أساتذة سد الخصاص و منشطي التربية غير النظامية.

جميعا لمواصلة النضال من أجل الإدماج الفوري في أسلاك التعليم العمومي.

**"إن المقصود بالحديث عن
الاستقلال النقابي إزاء الأحزاب
السياسية، هو وجوب استقلال
المنظمة النقابية تنظيميا عن
الأحزاب وليس جياها السياسي".**

أندري هنري، "العمل النقابي الكفاحي
والحزب الثوري".

بالنضال لا بالوساطة ستتحقق مطالبُ الأساتذة المتدربين

15 يناير، 2016

بقلم: وائل المراكشي

عولت الحكومة على تجاهل نضالات الأساتذة المتدربين عليهم يصابون بـ"اليأس والإحباط"، لكن الأساتذة صمدوا بشكل بطولي، وهو ما جعل الحكومة تجرب معهم المألوف من صنوف المنع والقمع، وهو ما أدى إلى جعل الأساتذة أكثر تمسكا بنضالهم ومطلبهم خاصة مع موجة التضامن المنقطعة النظير، من طرف الأساتذة الممارسين وبعض الفروع النقابية.

هذا التضامن قد يتحول في أي لحظة إلى نضال من أجل مطالب تمسّ في الجوهر الهجوم على الوظيفة العمومية والتقاعد، وهو ما جعل الغيورين على مجتمع الاستغلال الطبقي والقمع السياسي، يُطلقون مبادرات للوساطة بين الأساتذة المتدربين والحكومة "لنزع فتيل" النضال.

هكذا ظهر أحد أعضاء حزب العدالة والتنمية عبد العزيز أفتاتي على برنامج جريدة الكترونية يترجى الأساتذة المتدربين أن يُنهبوا "موضوع المقاطعة" ويتركوا "إخوان الفرق البرلمانية والأمناء العاميين للأحزاب والنقابات والجمعيات الحقوقية لكي تقوم بدورها" للبحث عن حل متوافق عليه بين الحكومة والأساتذة المتدربين، وفي نفس الوقت يصر على التمسك بأصل المشكل (المرسُومين)، بتأكيد أنه الأمر ليس فصلا للتكوين عن التوظيف بل توسيعا للتكوين إلى أبعد الحدود.

وقد سبق لتوفيق بوعشرين رئيس تحرير جريدة "أخبار اليوم" أن تقدم بمقترحات في نفس الاتجاه، أي إقناع الأساتذة المتدربين بالتخلي عن "التصعيد" والبحث عن "حل توافقي مع الحكومة".

وفي نفس السياق جاءت مبادرة أخرى هذه المرة من طرف مجموعة من "الفعاليات المدنية" أُطلق عليها "مبادرة لحل مشكلة أساتذة الغد".

حرصٌ على السلم الاجتماعي

كل أصحاب هذه المبادرات حريصون على السلم الاجتماعي، ويعني هذا بقاء مجتمع الإقصاء والبطالة والاستغلال، أي المجتمع ذاته الذي حرم الأساتذة المتدربين من

التوظيف بموجب عُقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

منحتهم وحقهم في التوظيف.

ينصح بوعشرين الحكومة بالتفكير "في حل ودي لإنهاء هذا المشكل.. ولا حاجة إلى صب الزيت على النار"، وكل ذلك بالنسبة لهذا الصحفي قصد الحفاظ على "هيبة الدولة"، نفس الدولة التي كسرت أضلع الأساتذة وهشمت وجوههم.

المساواة بين الجلاد والضحية

دائما ما يدعي أصحاب مبادرات الوساطة الحياد بين الطرفين المتصارعين، لكن الحياد في الظلم انحياز إلى الظالم، والحياد في صراع الطبقات دعمٌ للطبقة الظالمة، والحياد في نضال الأساتذة المتدربين انحيازٌ إلى الحكومة.

تحدث "مبادرة لحلّ مشكلة أساتذة الغد"، عن "تصلب الطرفين"، والواقع أن "تصلب" الأساتذة المتدربين ليس مطابقا "لتصلب" الحكومة، فالأساتذة طالبو حقٍّ ومناضلون من أجل حقوق طبقة الشغيلة، بينما الحكومة ظالمة وتدافع عن مصالح الأغنياء والرأسماليين والمستبدين.

قبول بجوهر الهجوم وتركيز على شكلياته

كل مبادرات الوساطة هذه لا تخرج عن نطاق روح الهجوم النيولبرالي الذي يسعى لتفكيك الوظيفة العمومية ونقل علاقات المرونة والهشاشة المستشرية في القطاع الخاص إلى قطاع الوظيفة العمومية (عدم استقرار الشغل، العمل بالعقدة، الضغط على الأجور بفعل تزايد عرض أصحاب شهادات التأهيل..).

في المقابل يوجه هؤلاء- وقد يكون ذلك عند بعضهم حسن نية- أنظار الأساتذة المتدربين إلى أمور شكلية ومحض قانونية وتفاصيل دستورية، تفصل المرسومين عن جوهر ما تُعدّه الدولة من تفكيك وتدمير للمدرسة والوظيفة العموميتين.

بالنسبة لنداء الأكاديميين والمثقفين إن دور المدرسة هو "تزويد سوق الشغل بأطر مكوّنة في مجال التربية والتكوين، دون إعفاء الدولة من الاستمرار في تحمل المسؤولية بما في ذلك مضاعفة المناصب المالية المخصّصة للتوظيف في هذا القطاع".

ذلك عين ما يُوصي به البنك العالمي وأقرّه الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وهو أصل مشكل الأساتذة ومن روحه أخرجت الحكومة الحالية "المرسومين".

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

يوجه أصحاب هذه المبادرات أنظار الأساتذة المتدربين المناضلين إلى نقطة تفصيلية تهم إقناع الأساتذة بالتخلي عن مطلب "إسقاط المرسومين"، والمطالبة بحلول استثنائية لفوج 2015-2016، كونه ليس مشمولاً من الناحية القانونية بهذين المرسومين، بسبب عدم نشرهما في الجريدة الرسمية إلا بعد توقيع الأساتذة على عقود الولوج إلى مراكز التكوين.

إنه منطوق غير مقبول لسببين رئيسيين، أولاً؛ لأنه يريد إغفال اندراج المرسومين في إطار أشمل يتعلق بالهجوم على الوظيفة العمومية، وثانياً؛ لأنه منظور انتهازي يأخذ بالاعتبار فقط مصلحة هذا الفوج وليس مصلحة الأجيال القادمة من الأساتذة ويدمّر التضامن بين أجيال الشغيلة التعليمية.

القبول بحلول جزئية لا يسقط النضال ضد إصلاح الوظيفة العمومية
إن الحلول المقترحة من طرف أصحاب هذه المبادرات هي شأن شخصي للدولة، ولها أن تقترح ما تشاء من حلول استثنائية. قد يضطرّ الأساتذة المتدربون المناضلون بقبول هذه الحلول أو إحداها، نظراً لعدم وجود ميزان قوى حالياً قد يجبر الحكومة على التنازل على المرسومين.

لكن هذا القبول بحل جزئي لا علاقة له بالمنظور الذي يقدم به أصحاب مبادرات الوساطة هذه للحلول، أي الحفاظ على "السلم الاجتماعي" و"هيبة الدولة"، ولكن فقط لأن ميزان القوى لا يسمح حالياً بإسقاط المرسومين، ولأن المكاسب الجزئية تعتبر رافعة للمزيد من النضال ولحشد قوى الشغيلة وأجراء الدولة لرد هجوم الدولة على الوظيفة العمومية والمدرسة العمومية.

مقترحات لإطفاء جذوة النضال

إن مقترحات هذه المبادرات كلها موجهة لإطفاء جذوة النضال وتوجيهه نحو قنوات المؤسسات (مبادرات الفرق البرلمانية، ووساطات زعماء الأحزاب والنقابات.. الخ)، وهو ما يلخصه رجاء برلماني العدالة والتنمية أفتاتي للأساتذة لكي يوقفوا نضالهم ومقاطعة الدروس.

يقترح بوعشرين "تخصيص شيك صغير من 120 مليون درهم (12 مليار سنتيم)

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

لإرجاع 1000 درهم إلى المنحة لكل أستاذ متدرب طيلة سنة من التكوين، وهي محض رشوة لهذا الفوج من الأساتذة المتدربين للتضحية بالأفواج المقبلة من خلال التغاضي عن المرسومين مقابل فتات من الدراهم.

”أما الشق الثاني في الحل فهو إصدار مرسوم جديد من أربعة أسطر يلزم المدارس الخاصة بتوظيف الأساتذة المتخرجين من مدارس التكوين وبأجور مساوية لأجور القطاع العام، مع احترام قانون الشغل الذي لا يسري على هذه المؤسسات“.. يغفل بوعشرين واقع أن الدولة والحكومة هي في خدمة القطاع الخاص، وهذا الأخير قد قطع شوطا كبيرا في إفراغ قانون الشغل من كل ما يتعلق بحقوق العمال، كما أن الهشاشة المعممة تفيد أرباب القطاع الخاص في الضغط على أجور وحقوق شغيلة هذا القطاع.

مفاوضات غير رسمية بنفس المقترحات

تناولت الصحافة الالكترونية خبر مفاوضات غير رسمية بين التنسيقية الوطنية ووفد غير رسمي قوامه لجنة ضمت برلمانيين من الغرفتين البرلمائيتين من فرق الأغلبية والمعارضة.

تناولت هذه المفاوضات تخلي التنسيقية الوطنية عن مناقشة المرسومين (أي الكف عن المطالبة بإسقاطهما) مقابل أن توفر الدولة مناصب مالية جديدة لحل إشكالية الثلاثة آلاف منصب، فيلتحق الأساتذة المتدربون بوظائفهم بعد إجراء مباراة شكلية. (موقع أخباركم، 15 يناير 2015).

قد تؤدي هذه المفاوضات إلى شق صفوف التنسيقية إذا لم تحسن استثمارها.. فالقواعد غير المسيسة سترى فيها حلا لمشكلة عام دراسي قد ينتهي ”أبيضاً“ دون منحة ومستقبل غامض، والبعض الآخر خاصة الموالون للأحزاب الحكومية داخل التنسيقية سيعتبرونه فرصة لإيقاف مدّ النضال.

إن التفاوض مع الحكومة يجب أن يجري من موقع قوة، وأي مخاطرة بإيقاف المقاطعة والنضال سيؤدي إلى تبخر كل مبادرات الوساطة والمفاوضات المباشرة منها وغير المباشرة.

لولا تضامن الفروع النقابية (وقفات، إضرابات جهوية، قوافل، التحاق التلاميذ..)، لما اضطرت الحكومة للبحث عن صيغ للتفاوض ومبادرات للوساطة.. لذلك فالحل

التوظيف بموجب عُقُود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

هو الاستمرار في النضال وحفز المزيد من التضامن حتى إبان التفاوض. يجب على التنازلات التي ستنتزعها التنسيقية أن تكون نتاج النضال، وليس نتاج استجداء الحكومة، وليس على الأساتذة المتدربين أن يثقوا في الوعود الحكومية، فكم من حركة نضال أوقفتها الوعود المعسولة، والوساطات الخادعة.

الحلول الجزئية لحفز المزيد من النضال

إن التنازلات والحلول الجزئية عادة ما تكون نتيجة عرضية لنضال قوي، وكل الحركات التي تعتقد أن خفض سقف المطالب والتعويل على مؤسسات الدولة تنتهي دون الحصول على المطلوب ولا على الفتات.

لذلك على الأساتذة المتدربين ألا يسقطوا في فخ الوساطات والمبادرات التي تدعوهم لوقف النضال، فليستمر نضالكم ولتحفزوا المزيد من التضامن معكم، ولترسلوا اللجان تلوالجان للتعبة في صفوف الشغيلة التعليمية وكل الجماهير الشعبية. إن الوساطة فخ، على الأساتذة تجنب الوقوع فيه، فقط تقوية تنسيقياتهم المحلية والوطنية، فقط استمرارهم في الاحتجاج هو الضامن الوحيد لنيل مطلبهم، وقد تظهر أصواتٌ داخل التنسيقية تقبل بالوساطة ويجب إقناعها بالنقاش الديمقراطي الحربلا جدوى ذلك.

====

1- "أؤكد أن التنسيقية الوطنية للأساتذة المتدربين، منفتحة على أية جهة من أجل الوساطة، كما تم الترويج له، بأننا لا نقبل بذلك، لأن ما سبق أن قيل، كان رأياً فردياً لأحد الأساتذة المتدربين". (استجواب مع بلال اليوسفي، نقلاً عن الجريدة الإلكترونية كشك 15 يناير، 2016).

كفاح الأساتذة المتدربين من أجل إسقاط المرسومين المشؤومين (حوار مع أستاذ متدرب).

28 نوفمبر، 2015

المناضل-ة: يخوض الأساتذة المتدربون\ات نضالا ضد منحة البؤس وضد هشاشة تشغيلهم بفصل التكوين عن التوظيف. كيف تشكلت التنسيقية الوطنية، وما أشكال تسيير المعركة تقريبا وتنفيذا؟ وهل لتجربة طلاب الطب تأثير بهذا الصدد؟

ظهرت على الصعيد الوطني نضالات الأساتذة المتدربين\ات بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين من أجل إسقاط المرسومين الوزاريين المشؤومين. الأول، رقم: 588 - 15 - 2- ويقضي بفصل التكوين عن التوظيف والثاني رقم -15 589 - 2 ويقضي بتقليص المنحة إلى أقل من النصف. إنهما مرسومان يضربان في العمق الوظيفة العمومية عامة وقطاع التعليم بصفة خاصة. ويفتحان أيضا شهية القطاع الخاص الطامح إلى أوسع استغلال ليد عاملة مؤهلة ورخيصة، بحيث سيتخرج من المراكز الجهوية أساتذة وأستاذات معطلون\ آت بعدما كانت هذه المراكز تخرج أساتذة موظفين. ليكون القطاع الخاص بمشاكله وعدم هيكلته الحل الوحيد أمامهم تجنباً لجحيم البطالة، وبالتالي، تنفيذ املاءات المؤسسات الإمبريالية العالمية الداعية الى التقشف والحد من التوظيفات الجديدة. لقد انطلقت الشرارة الأولى من المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بطنجة، وسرعان ما انتقلت إلى باقي المراكز، لما للمطالب من شرعية. إن لكل نضال شكل تنظيمي يوطره. تبعاً لذلك، تم انتداب ممثل أو منسق عن كل مركز أو فرع جهوي يمثل الأساتذة المتدربين\ات بالاجتماع الأول الذي انعقد بالرباط يوم السبت 31 أكتوبر 2015 حيث تمت مناقشة سبل وأشكال التنسيق و توحيد النضالات وطنياً وجهوياً ومحلياً. هكذا تشكلت التنسيقية الوطنية للأساتذة المتدربين\ ات لمهن التربية والتكوين بالمغرب، التي قررت مقاطعة الدروس النظرية والتدريب التطبيقية وتنظيم مسيرات غضب محلية يوم 03 نونبر باتجاه الأكاديميات أو النيابة وفتح حلقيات نقاش داخل المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين. من بين التوصيات الرئيسية لمجلس التنسيق الوطني، القيام بتكوينات ذاتية يقدمها الأساتذة المتدربون\ ات داخل المراكز وفقاً لتكويناتهم السابقة، خاصة الحاصلون

التوظيف بموجب عُقُود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

على الإجازات المهنية، تخصص علوم التربية. تسيير هذه الأنشطة والمبادرات تسييرا ديموقراطيا كما يتم فرز لجن وظيفية من داخل الجمع العام للأساتذة المتدربين\ ات بكل مركز. بالطبع كان لنجاح نضالات الأطباء من اجل إلغاء مسودة الخدمة الإجبارية بالمناطق النائية دور كبير في تحفيز الأساتذة المتدربين \ ات على النضال من اجل تحقيق المطالب العادلة والمشروعة السالفة الذكر.

المناضلة: بعد مقاطعة الدروس، نظم الاساتذة المتدربون\ ات مسيرة بالعاصمة يوم 12 نوفمبر، كيف تقيمان المسيرة : نسبة المشاركة، مدة الاحتجاج واستعدادات المشاركين ، ومستوى التنظيم ، وتعاطف الشارع ؟ من الأشكال الاحتجاجية النضالية التي سطرتها التنسيق الوطنية للأساتذة المتدربين\ ات لمهن التربية و التكوين بالمغرب مسيرة وطنية يوم 12 نونبر 2015 بالرباط أمام وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني. اتجهت المسيرة صوب البرلمان قصد رفع صوت الأساتذة المتدربين\ ات عاليا، كخطوة تصعيدية انذارية. كان الحضور جد وازن وناجح بنسبة 90% ، أي بمشاركة ما يزيد عن 9000 أستاذة\ متدرب\ة من أصل 10000. دامت مدة الاحتجاج اكثر من اربع ساعات حيث اكتسح لون الوزرة الأبيض شوارع الرباط وحيث صدحت الحناجر بشعارات منددة بحرقه وشدة بالمرسومين المشؤومين و بالسياسات العدائية للحكومة. رفعت في المعركة لافتات تنديدية مختلفة حسب المراكز، ولافتة تلخص شعار المعركة الوطنية المركزي : نضال وطني متواصل حتى إلغاء المرسومين الوزاريين : مرسوم رقم : 2-15-588 القاضي بفصل التوظيف عن التكوين و المرسوم رقم : 2-15-589 القاضي بتقليص المنحة. جميعا من أجل الدفاع عن الحق في الوظيفة العمومية. كان للمسيرة الوطنية صدى كبير شد اهتمام الإعلام الدولي والوطني . لقيت المعركة كذلك تعاطفا كبيرا من قبل الشارع العام يجسده توزيع الماء.. والتفاته بعض الموظفين الذين غادروا أماكن عملهم لرفع شارات النصر تجاه الأساتذة المتدربين\ ات. كما عرفت المسيرة مشاركة طلبة المدارس العليا للأساتذة والمعطلين وفعاليات نقابية وسياسية.

المناضل-ة: ماذا كان موقف السلطات ، محاولات تشتيت ، قمع مباشر؟ تعاملت قوى القمع والسلطات عامة مع المسيرة وفق سياستها المعهودة، إذ جابهتها بالحصار القمعي والمنع، لكن اصرار الأساتذة\ات فرض تنظيم المسيرة وحقق لها ذلك الانتصار المشهود، وهي علامة على معنويات مرتفعة وعزيمة لاتلين لمناضلي ومناضلات فئتنا.

المناضل-ة: عبرت جهات نقابية عن تضامنها معكم\ان فهل تجسد ذلك ميدانيا بالمشاركة في المسيرة ولو بوفود نقابية؟ هل تناولت الكلمة في احتجاجكم\ان؟ عبرت النقابات محليا و وطنيا عن تضامنها اللامشروط مع نضالات الأساتذة المتدربين \ات بإصدار بيانات نقابية تضامنية. لكن هذه البيانات لم يوازها تجسيد ميداني بحضور رسمي في المسيرة الوطنية كإطارات نقابية أو بلافتات. هذا لا ينفي أن مسؤولين نقابيين معروفين جسدوا تضامنهم بالحضور.

المناضل-ة: تمثل حركتكم\ان فئة محدودة. فهل بوسعها وحدها إسقاط المرسومين، لسيما بعد ضغط طلاب الطب الذي فرض على وزارة الصحة التراجع عن مشروعها (الخدمة الصحية الاجبارية) حيث لن تبدي الدولة تساهلا قد يجر عليها حركات مطلبية أخرى عديدة؟

قد لا يكون بوسع الأساتذة المتدربين\ات كفاءة محدودة لا تتجاوز وطنيا 10000 أستاذة\ إسقاط المرسومين الوزاريين بمعزل عن نضالات الفئات الاجتماعية الأخرى كأساتذة سد الخصاص و الأساتذة المقصيين من الترقية بالشهادة و طلبة المدارس العليا للأساتذة والمعطلين وطلبة الجامعات ومختلف الأطياف السياسية و النقابية. فتوحيد النضال كفيل بانتزاع مطالب مختلف الفئات المحرومة والمقصية التي تناضل من أجل حقوقها المشروعة، باعتبار أن الكل معني ومتضرر من تطبيق هذين المرسومين. لكن رغم ذلك، فقد علمتنا التجارب السابقة، أن قمع الدولة عندما يكون هو الرد الوحيد على المطالب، يؤدي في كثير من الأحيان الى عكس ما كان مخططا له. ذلك أن القمع يزيد من تأجيج نضالات المحتجين واستماتتهم وقدرة أكبر على تحمل القمع رغم ضراوته، مادامت المطالب

التوظيف بموجب عقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

لم تتحقق. هذا دون أن يعني ذلك نفيا لحاجتنا القصوى والماسة الى التضامن الميداني بمختلف الأشكال من قبل كل القوى والحركات الاحتجاجية وعلى رأسها النقابات عامة وفي المقام الاول النقابات التعليمية. فقد تحول انتصار طلاب الطب الأولي الى نموذج يحتذى. ولكي لا يحذو الآخرون حذوهم، ستسعى الدولة الى مزيد من القمع لإثبات أن النضال لا يحقق شيئاً لأصحابه، بقدرما يتسبب في تكسير عظامهم لاغير. لذلك ستعمل على فرض العزلة والحصار على نضالاتنا، وهو ما يجري يوميا، عبر التهديد بالطرد والاحالة على المجالس التأديبية. هذه الأخيرة أحيل عليها خمسة اساتذة متدربين بمركزالدار البيضاء درب غلف. كما تعرضت مسيراتنا بفاس وبني ملال والعيون ومدن أخرى.. للقمع والتضييق. من هنا تأتي أهمية التضامن معنا في هذه المعركة غير المتكافئة.

المناضلة-ة: هل اتصل أعضاء تنسيقيتكم بقيادات نقابات التعليم لبحث سبل التعاون لاسقاط المرسومين ؟ وهل تنوون المشاركة في الخطوات التي دعا اليها التنسيق النقابي : اضراب بالوظيفة العمومية و مسيرة وطنية يوم 29 نونبر 2015 ؟

من خطوات البرنامج النضالي التي سطرها المجلس الوطني للتنسيقية الوطنية المنعقد بالرباط بتاريخ 13 نونبر 2015، والذي خلص الى برنامج نضالي لمدة أسبوعين من بين ما يتضمنه، المشاركة في المسيرة الوطنية الموحدة للنقابات التي ستنظم بمدينة الدار البيضاء، مع ارتداء وزرة الأستاذ البيضاء، وتوزيع منشور توضح مطالب الأساتذة المتدربين والهدف من النزول والمشاركة في المسيرة، وإيصال صوت ونضالات الأساتذة المتدربين\ ات إلى شرائح أخرى وطرح إمكانية التنسيق مع النقابات لتوحيد النضالات وإدراج ملف الأساتذة المتدربين \ ات ضمن برامجها النضالية.

المناضلة-ة: فتحت معركتكم نقاشا داخل البرلمان وفي المجلس الحكومي حيث ردت الحكومة ووزراؤها على مطالبكم بمزيد من التعنت معلنة رفض الاستجابة لمطالب المحتجين\ ات. كيف ستردون على هذا التعنت ؟

التوظيف بمُوجب عُقود، تعدي غاشم، فكيف نتصدى له؟

طرح بعض النواب بمجلس المستشارين بتاريخ 17 نونبر ثمانية أسئلة موحدة المضمون حول معركتنا بحضور الوزير المعني الذي مارس التخليط في رده متهربا من الجواب على جوهر الاسئلة الموجهة له، والأدهى من ذلك، هروبه من الجلسة. بعد ذلك بيومين، عقد مجلس حكومي دافعت فيه الحكومة عن مرسوميها، معلنة سيرها في التمسك بهما، داعية الأساتذة المتدربين الى العودة خاوي الوفاض الى مراكزهم لاستئناف التكوين والاذعان لجبروتها.

ردنا على هذه العجرفة الحكومية هو الرفض وعدم الرضوخ، ويتمثل ذلك في (1)- مواصلة مقاطعة الدروس النظرية والتطبيقية بكل المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، (2)- عقد ندوة صحفية يوم الاثنين 23 نونبر بمقر المنظمة الديمقراطية للشغل بالرباط، لتنوير الرأي العام الوطني حول مجريات وآفاق معركتنا والرد على مغالطات الحكومة ووزرائها، (3)- تنفيذ مسيرات حاشدة في خمس مناطق هي طنجة، وجدة، البيضاء، مراكش وأكادير يوم 24 نونبر، (4)- المشاركة في المسيرة الوطنية الموحدة للنقابات يوم 29 نونبر. هذا كمحطة أولى، للتعبير عن الصمود وطول نفسنا واستعدادنا للذهاب بعيدا في هذه المعركة، حتى اسقاط المرسومين. كل ما نطلبه هو دعم وتضامن اخوتنا في النضال، من مختلف الأطياف والفئات المحرومة والمناضلة، تكريسا لمبدأ التضامن كتقليد نضالي ودوره الحاسم في تحقيق الانتصار، تجسيدا للحكمة البليغة: الاتحاد قوة

ملحوظة: أجريت المقابلة قبيل المسيرات الجهوية الحاشدة الموحدة زمنيا والمتفرقة مكانا بخمسة مناطق.